

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank



نموذج رقم (3-1)

Form No. (1-3)

To: Jordan Securities Commission Amman Stock Exchange Date: 18/6/2020 Subject: Annual Report for the fiscal year ended 31/12/2019	السادة هيئة الأوراق المالية السادة بورصة عمان التاريخ: 2020/6/18 الموضوع: التقرير السنوي للسنة المنتهية في 2019/12/31
Attached the Annual Report of (Jordan Commercial Bank) for the fiscal year ended at 31/12/2019	مرفق طيه نسخة من التقرير السنوي لشركة (البنك التجاري الاردني) عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31م
Kindly accept our highest appreciation and respect,,, Company's Name: Jordan Commercial Bank General Manager's Signature	وتفضلوا بقبول فائق الاحترام... اسم شركة: البنك التجاري الاردني توقيع المدير العام

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان

٢١ حزيران ٢٠٢٠

2051

11003

الرقم المتسلسل:
رقم الملف:
الجهة المختصة:

التقرير السنوي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

قائمة المحتويات

المحتوى:	الصفحة:
أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة	9 - 6
أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومدراء دوائر الإدارة العامة	11 - 10
ثانياً: تقرير مجلس الإدارة	63 - 12
ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات	176 - 64
رابعاً: تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك	183 - 177
دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة	265 - 184
عناوين فروع البنك	268 - 266

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمتنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة
- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة
- سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/ عضو مجلس إدارة
- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2019/9/30
- معالي السيد مهند شحاده خليل خليل/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2019/12/22
- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة / عضو مجلس الإدارة وتمثلها:
سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح اعتباراً من تاريخ 2018/9/4 وحتى تاريخ 2019/4/3
- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2019/6/11
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:
سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح حتى تاريخ 2019/6/12
سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من تاريخ 2019/6/12
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:
سعادة الأنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي" حتى تاريخ 2019/11/10
- سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10

- شركة الأردن الأولى للاستثمار / عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"
- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة / عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

أولاً / كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي السادس عشر للبنك التجاري الأردني عن العام 2019، والذي حقق فيه البنك - وللعام الثاني على التوالي - نمواً في صافي الأرباح، فقد نمت الأرباح قبل الضريبة للعمليات المستمرة بنسبة 76.7% خلال العام 2019 عن العام 2018، وبلغ صافي الربح للعام 2019 مبلغ 5.31 مليون دينار مقابل 5.03 مليون دينار للعام 2018.

الأنشطة التشغيلية الأساسية للبنك خلال العام 2019 تأثرت بالاضطرابات الاقتصادية للمملكة، والتي بقيت كالسنوات السابقة تراوح مكانها دون تحسن يذكر، حيث مؤشرات النمو للناتج المحلي، ومعدلات البطالة، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي والعديد من المؤشرات الاقتصادية بقيت كما في حدودها السابقة، وانعكس هذا الوضع الاقتصادي على أنشطة البنك حيث حافظ البنك على مستويات الإنجاز المحققة في العام السابق.

أعزائي المساهمين،

لم تقتصر إنجازات البنك خلال العام 2019 على التحسن في العديد من النتائج المالية، وإنما كان هناك منجزات على المستوى التشغيلي وعلى كافة المحاور، فعلى مستوى العملاء قام البنك بطرح وتطوير العديد من المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من أبرزها: إضافة العديد من المزايا على البطاقات الائتمانية وتطوير الخدمات الإلكترونية كتطبيق تجاري موبايل، وإضافة عدد من الخدمات المقدمة عن طريق الصرافات الآلية وغيرها، ومن ضمن الإنجازات التي قام بها البنك خلال العام 2019 كذلك، تطوير منتج التوفير حيث قام بتعديل آلية ومقدار وشروط الفوز بجوائز التوفير، ومن ضمنها رفع قيمة الجائزة الكبرى إلى 500 ألف دينار، بشروط متاحة وسهلة للتأهل في السحب على هذه الجوائز مقارنة مع البنوك الأخرى، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أرصدة وعدد عملاء حسابات التوفير وأدى إلى نموها، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً.

وفي سعي البنك لاستغلال الفرص المتوافرة في السوق وتوسيع قاعدة العملاء لديه، قام البنك باستهداف العديد من الفئات والقطاعات سواء في مجال الودائع (كفئة المعلمين، والأطباء، والمتقاعدين، والعسكريين، وغيرهم من فئة ذوي الدخل المتوسطة)، أو في مجال منح التسهيلات، من خلال استهداف قطاعات تشهد نمواً وتطوراً في السوق منها (قطاع التعليم وقطاع الطاقة وقطاع الصناعة وقطاع النقل، وغيرها)، رافق ذلك التركيز على نوعية العملاء ومدى ملاءمتهم المالية.

وفي مجال التوسع والانتشار، استمر البنك في تطبيق خطة التفرع (المقرة لديه) فقام بافتتاح عدد من الفروع في مناطق عدة منها: (المدينة الرياضية، وأم اذينة، وضاحية الياسمين)، كما قام بافتتاح فرع تجاري إكسبرس في منطقة ضاحية النخيل، مع استكمال إجراءات افتتاح مزيد من فروع تجاري إكسبرس (وحسب التوجه الاستراتيجي الحالي) في مناطق أخرى، يضاف إلى ذلك قيام البنك بتغيير

مواقع عدد من الفروع من مناطقها الحالية الى مناطق أفضل وأقرب لمواقع الخدمات وتواجد العملاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون تصميم الفروع الجديدة وفق الصورة النموذجية والعصرية التي اختطها البنك لعدد من الفروع منها (الشميساني، وشارع وصفي التل، والرمثا وغيرها)، وفي ذات السياق، قام البنك بتوسيع شبكة الصرافات الآلية في عدة مناطق لتشمل أغلب مناطق تواجد العملاء، وقد بلغ عدد الصرافات الآلية حتى نهاية العام 2019 ما مجموعه 65 صراف آلي في مختلف المناطق.

أعزائي المساهمين،

رغم تركيز البنك على محور العملاء فقد كان هناك تركيزا على المحاور الأخرى، ففي مجال تطوير الأعمال ومنظومة التكنولوجيا والمعلومات في البنك، قام البنك بعدد من المشاريع أبرزها: تحديث النظام البنكي وفق أحدث الاصدارات العالمية، وأتمتة وتطوير أنظمة الدفع وبما يتوافق مع المتطلبات الرقابية، إضافة إلى أتمتة العديد من الأنشطة والخدمات وصولا الى الأتمتة الشاملة (كاستراتيجية للبنك). كما تجدر الإشارة إلى قيام البنك بمراجعة كافة إجراءات وسياسات العمل وبشكل دوري وتعديل ما يلزم منها لتتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية السليمة ضمن آليات وأطر ممنهجة ومدرسة، رافق ذلك كله العمل على تطوير المنهاج المحاسبي ليقدم متطلبات كافة دوائر البنك.

وفي محور مهم من محاور العملية المصرفية، وجزء لا يتجزأ منها وهو محور الموظفين، أولى البنك هذا الجانب العناية والاهتمام، فقد قام خلال العام 2019 بإضافة وتطوير عدد من المزايا والخدمات التي تخص الموظفين، كما عمل على تفعيل خطط الإحلال الوظيفي ورعاية المواهب، والعمل على إعداد كادر مؤهل من الموظفين المهنيين لاستلام مناصب إدارية مناسبة، مركزا في اختياراته هذه على جوانب الخبرة والكفاءة والاستحقاق. كما عمل البنك على تعزيز كادره الوظيفي ولعدد من الوظائف من خلال استقطاب خبرات من السوق المصرفي.

وفي جانب تعزيز وتأهيل الكادر الوظيفي وزيادة رضا الموظفين، وليصبح البنك من البنوك المفضلة للتوظيف تماشيا مع الاستراتيجية العامة للبنك، وبالإضافة إلى المزايا التي تم تقديمها للموظفين، قام البنك بالتركيز على نشاط التدريب، لما لهذا النشاط من أهمية في تطوير مهارات الموظفين، وتجسير الهوة بين الممارسات المصرفية المطبقة في البنك والممارسات المصرفية السليمة والمطبقة في عالم المصارف، وذلك من خلال تقديم الدورات المتخصصة وذات الصلة بأعمال البنك وعلى يد مدربين يتمتعون بالخبرة والكفاءة.

أما في الجانب الرقابي، فقام البنك ويقوم باستمرار بمتابعة متطلبات الجهات الرقابية والالتزام بها، كما ويقوم بوضع الإجراءات الضرورية التي من شأنها تعزيز الالتزام بمعايير الإمتثال وفق تعليمات الجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة، كذلك يقوم البنك بدراسة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها وتقييمها ومن مختلف المصادر، مع وضع الخطط اللازمة لإدارتها، وخفض آثارها.

أعزائي المساهمين،

إن تركيز البنك التجاري على العمل المصرفي، لم يثنه عن القيام بدور مهم وحيوي تجاه المجتمع واداء رسالته المجتمعية، ومن هذا المنطلق قام البنك بالعديد من الأنشطة ذات الصلة بالمجتمع المحلي من خلال تقديم الدعم والرعاية للعديد من المراكز والهيئات والجمعيات والأفراد وفي مختلف المجالات، كما قام بالرعاية والمشاركة في العديد من الفعاليات والمؤتمرات الاقتصادية، إضافة إلى قيامه بتدريب عدد من طلاب الجامعات الأردنية المتخرجين حديثاً كنوع من التشاركية المجتمعية بهدف تعزيز الجانب الأكاديمي لهؤلاء الطلاب بالخبرة العملية.

أعزائي المساهمين،

قبل الختام لابد من الإشارة إلى تحدٍ واجهه العالم وأثر على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فمع نهاية العام 2019 وبداية العام 2020، شهد العالم تحدٍ لم يشهد له مثيلاً منذ عقود، حيث ظهر وتفشى وباء كورونا في عدد من دول العالم ثم امتد تأثيره ليشمل أغلب دول العالم بما فيها الأردن. ولأن صحة المواطن هي الأهم وسلامته هي الغاية، تداعت الأجهزة الحكومية والخاصة بكل طاقاتها لاتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية والاستباقية لمواجهة هذا الوباء، وقد نجحت هذه الإجراءات في الحد من آثار الوباء وكانت الأردن من أقل دول العالم تأثراً به وكل ذلك بفضل الله أولاً ثم بفضل الدور المهم الذي قامت به العديد من مؤسسات الوطن ومنها الأجهزة الأمنية بكافة فروعها والجهاز الطبي والعديد من المؤسسات الخدمية التي عملت ليلاً نهاراً على تيسير أمور المواطن والتسهيل عليه، وتزويده بما يحتاج إليه في فترة الحظر والإغلاق.

هذه الاجراءات وإن كان لها الأثر الإيجابي على الوضع الصحي والوبائي في المملكة، إلا أنه كان لها أثر على الإقتصاد، فمع الإغلاق وتوقف العديد من أوجه النشاط، تأثرت حياة العديد من المواطنين، وفي سبيل التخفيف عن المواطن، قامت الحكومة وبمساعدة العديد من المؤسسات كالضمان الإجتماعي وبالتعاون مع القطاع الخاص ومن ضمنه القطاع المصرفي، بتقديم حزمة من المساعدات والمبادرات التي كان لها دور في التخفيف من أثر الإجراءات على المواطن، ومن ضمن الإجراءات الحكومية تقديم مساعدات مالية وعينية لعدد من الأسر والأفراد، كذلك قامت الحكومة بتأجيل استيفاء الرسوم على بعض الخدمات، وكذلك تأجيل تقديم إقرارات الضريبة، والإسراع برديات الضريبة وغيرها، كما قام الجهاز المصرفي أيضاً بجملة من الإجراءات منها تأجيل أقساط القروض، وخفض أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أنواعها، كما قام بتوسيع المظلة التي تشملها القروض المدعومة من الحكومة، مع استمرار القطاع المصرفي بتقديم كافة الخدمات الأساسية التي تهتم المواطنين ودون انقطاع.

وكنوع من المشاركة من الحكومة والفعاليات الشعبية والقطاع الخاص، قامت الحكومة بإنشاء عدد من الصناديق والمبادرات التي من ضمنها صندوق همة وطن، وقد كانت هناك مشاركة فعالة من المواطنين وشركات القطاع الخاص، كما كان للقطاع المصرفي بشكل عام والبنك التجاري وموظفيه بشكل خاص دور في دعم هذا الصندوق، مما سهل على الحكومة تقديم المساعدة والعون لمن تأثر بفعل هذا الوباء من أبناء الوطن.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا الكرام على ثقتهم بالبنك وتعاملهم معه، كما أتوجه بالشكر للجهات والهيئات ذات العلاقة بالعمل المصرفي والتي كان لدعمها أثر في تطوير مسيرة البنك، وأخص بالشكر السادة البنك المركزي الكرام، وهيئة الأوراق المالية، كما أتقدم بالشكر للسادة اعضاء مجلس ادارة البنك الموقر على دعمهم ورعايتهم المستمرة، ولا يفوتني شكر الزملاء أسرة البنك التجاري من إدارة وموظفين على ما بذلوه من جهود لتطوير أداء البنك وتحقيق النتائج المالية الجيدة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن تكون الأعوام القادمة تحمل في طياتها الأفضل والأحسن، وأن يحقق فيها البنك المزيد من التقدم والازدهار والنتائج الطيبة، وأسأله تعالى أن يحفظ الأردن ووطناً وملكاً وحكومةً وشعباً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

الإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
المسمى الوظيفي	الإسم	
المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن	1
نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	2
نائب المدير العام للأعمال المصرفية	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	3
مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان	4
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه	5
مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	6
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	7
المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	أنس ماهر راضي عايش	8
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب*	9
المدير الإقليمي لفروع فلسطين	زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	10
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون	وحيد درويش محارب حيمور*	11
أمين سر مجلس الإدارة (لغاية 30/04/2019)	غادة محمد فرحان حلوش*	12
مدير الدائرة القانونية و أمين سر مجلس الإدارة (اعتباراً من 2019/6/16)	وليد خالد ضيف الله القهوي*	13
مدراء الدوائر الرقابية		
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود إبراهيم محمود محمود	14
مدير دائرة المخاطر (لغاية 20/11/2019)	مازن عبد السلام محمود الخطيب	15
المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان	16

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

مدراء الدوائر في البنك		
الاسم	المسمى الوظيفي	
1	إبراهيم بركات فياض العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
2	إبراهيم عمر إبراهيم العلمي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة والصغيرة
3	جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي
4	حسن لطفي حسن عطعوط	مدير دائرة تسهيلات التجزئة
5	ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان
6	زياد احمد داود الرمحى	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي
7	سامي نمر سالم النابلسي	مدير دائرة المؤسسات المالية
8	عميد نعيم عبد الفتاح البطران	مدير دائرة العمليات المركزية
9	فادي انيس موسى ربيع	مدير دائرة تميز الخدمة
10	فيصل محمود مصطفى النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
11	ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
12	محمد احمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
13	نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
14	هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
15	هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة المتابعة والتحصيل (دائرة متابعة الائتمان سابقاً)
16	ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
17	ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
18	سمر يوسف أنيس العريان	رئيس قسم المساهمين (لغاية 2019/12/4)
19	هيثم الحموري	رئيس قسم المساهمين (ابتداء من 2019/12/5)

ثانياً/ تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(1)/أ: أنشطة البنك الرئيسية:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجد وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(1)/ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

1. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني - حي الرونق - عمارة رقم: (384).

2. يبلغ عدد موظفي البنك (867) موظفاً في نهاية عام 2019 مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	470
الرئيسي	13
ضاحية الياسمين - تجاري إكسبرس	3
ضاحية النخيل - تجاري إكسبرس	3
المدينة الرياضية	7
المجمع التجاري	7
جبل عمان	8
جبل الحسين	8
العبدلي	7
شارع مكة	6
الشميساني	9
الصوفية	15
عمّان	7
اليرموك	7
القويسمة	8
ماركا	10
الهاشمي الشمالي	9
صويلح	8
الفحيص	8
شارع وصفي التل	10
أبو نصير	7
السلط	8
معدي	6
الزرقاء	7
ياجوز	6
أم أذينة	6
مأدبا	7
العقبة	8
الكرّك	9
إربد	11
مكتب إربد	7
الرمثا	8
شارع الحصن	8
المفرق	8

729	المجموع
-----	---------

فروع فلسطين	
عدد الموظفين	الفرع
81	الإدارة الإقليمية
9	نابلس
8	طولكرم
8	رام الله
8	مكتب رام الله
8	جنين
8	الرام
8	بيت لحم
138	المجموع

(1) ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 22,430,397 دينار.

(2) لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(3) أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1- سعادة السيد ميشيل فانق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1946/1/1، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام 1979 والتي تضم تحت مظلتها 33 شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 5,000 موظف وموظفة.

- حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام 2002.
- حاصل على وسام الحسين للعتاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها.
- عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة – عمان.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
- عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
- مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذكسية.
- عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
- مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.
- عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلاً عن فلسطين.
- عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعلوم الطبي للفلسطينيين.
- عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري 2014.
- رئيس مجلس إدارة شركة البحر الأحمر لتجارة الغاز.
- عضو فخري في جمعية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة – عمان.
- رئيس مجلس إدارة جمعية المحبة الياقية.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1949/2/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام 1999 عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.

تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012. وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الصحافة الأردنية جريدة الرأي.
- رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.

كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة التدقيق.

3- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2012/6/28

ولد بتاريخ 1958/8/1، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك عام 1986، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق - الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار - الرياض/ السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهو عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (JIoD - Jordan Institute Of Directors) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في كل من:

- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2016.
- رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية- مصر.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) من شهر 4/2017.
- عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية- مصر.
- عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية 2018.
- رئيس هيئة المديرين في المدارس الكندية العالمية.
- رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
- عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
- عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيدة شريف الرواشده رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

4- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ولدت بتاريخ 1957/6/5، حصلت على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال المالية من الجامعة الأردنية عام 1992 وحاصلت على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Jordan Institute Of Directors – JIoD) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

حصلت على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1979 ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر/ بريطانيا عام 1990. خبرة مهنية بنكية عميقة تزيد عن ثمانية عشرة عاماً خاصة في مجال ائتمان الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إدارة المخاطر. تولت مناصب قيادية عديدة في قطاع البنوك، فشغلت منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (2007/12-2011/12) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمان للفترة (2007/12-2003) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (1998-2003)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (1993-1998).

ورافق التميز المهني في مسيرة الضامن انخراطها المبكر بالعمل الاجتماعي لإيمانها بأهمية دور المرأة في المجتمع ومشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية المستدامة. فانضمت ومنذ 20 عاماً إلى عدد من المنظمات المدنية المجتمعية ومنها المجلس الأعلى لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني الذي ترأسه سمو الأميرة بسمة المعظمة ولغاية الآن، عضو فريق العمل لبرنامج MENA-OECD للتنافسية/ قضايا التمكين الاقتصادي للنساء. رئيسة جمعية المرأة في مواقع صنع القرار – الأردن منذ تأسيسها عام 2018.

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

5- سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ولد بتاريخ 1965/2/14، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال/ التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام 2004، حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام 1988، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Jordan Institute Of Directors – JIoD) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المالي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمان عام 1991.

وهو عضو مجلس إدارة في عدة شركات:

- عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في شركة رؤية عمان للاستثمار والتطوير - مساهمة خاصة.
- عضو مجلس إدارة في شركة الكسيح للصناعات الغذائية - مساهمة خاصة.

كما أن السيد يزيد الخالدي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.

6- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25 ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

ولد بتاريخ 1972/9/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز/ بريطانيا في عام 1997، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Jordan Institute Of Directors – JIoD) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو حالياً:

- مستشار مالي لمجموعة الصايغ.
- المدير العام لشركة برنسلي انتربرايز.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.

- عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
- عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.

حصل على عدة دورات أهمها:

- التخطيط الاستراتيجي للبنوك - يوروموني - لندن.
- شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

7- شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية - 2011/4/20

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

ولد بتاريخ 1966/10/15، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Jordan Institute Of Directors – JIoD) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (2008-2010)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (2005-2008). وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، كما شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ 15-2-2010، وعضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ 28-6-2012، وهو مستشار تطوير البرامج والأداء في مؤسسة عبد الحميد شومان من 2013/4 ولغاية الآن.

كما أن السيد صالح الكيلاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.

8- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية - 2019/6/11

ولد بتاريخ 1974/9/21، محام ومستشار قانوني وهو الشريك الإداري لمكتب حمد ومشاركوه - محامون مستشارون، وله خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

حاصل على شهادة الماجستير في القانون في البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن - المملكة المتحدة، وشهادة دبلوم الممارسة الدولية في الانتلاقات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز - المملكة المتحدة وعلى العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية.

كما أن السيد أسامة حمد عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

9- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية - 2015/10/25 ويمثلها كل من:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح اعتباراً من 2017/4/23 وحتى تاريخ 2019/6/12

ولد بتاريخ 1975/12/31، حصل على شهادة بكالوريوس علوم مالية ومصرفية - جامعة اليرموك/ عمان/ 1997، بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية:

- حاصل على IACVA-USA-Jordan (Certified Valuation Analyst) CVA عام 2012.
- حاصل على IMA-USA-Jordan (Certified Financial Management) CFM عام 2003.
- حاصل على IMA-USA-Jordan (Certified Management Accounting) CMA عام 2002.

وقد عمل السيد مازن الصحصاح في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام 2006/ رئيس قسم الدراسات والتحليل المالي (دائرة تمويل المشاريع والمساهمات الخاصة)، وشغل منصب عضو مجلس إدارة بشركة سرايا العقبة من تاريخ (2013/5/1) ولغاية (2017/4/22).

كما أن السيد مازن الصحصاح عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من 2019/6/12

ولدت بتاريخ 1982/11/30، حصلت السيدة أريج عبيدات على شهادتي بكالوريوس في المحاسبة وماجستير في العلوم المالية المصرفية من الجامعة الأردنية، كما أكملت المستويين الأول والثاني من شهادة المحلل المالي المعتمد CFA.

تشغل السيدة أريج عبيدات منصب رئيس قسم التحليل والتقييم (منذ عام 2016) في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، حيث عملت في الصندوق منذ عام 2004، وتدرجت في مناصب هي محلل مالي رئيسي (2008 - 2016)، ومدقق داخلي (2004 - 2008).

شغلت منصب عضو مجلس إدارة في مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني في الفترة 2017/5 – 2019/5 كممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة في شركة البوتاس العربية في 2016/12 - 2017/4 كممثل عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

كما أن السيدة **أريج عبيدات** عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

10- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25 ويمثلها كل من:

سعادة الأنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي" اعتباراً من تاريخ 2016/2/24 وحتى تاريخ 2019/11/10

ولدت بتاريخ 1981/9/19. حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة 2003، حصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا في العام 2010. وحصلت على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Jordan Institute Of Directors – JIoD) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2003 وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (2003 – 2007)، وعملت محلل مالي رئيسي للفترة (2007 – 2010). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (2010- وحتى تاريخه).

كما تعمل الأنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.

- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan).
- عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي .

كما أن الأنسة شادن الحجي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10

ولد بتاريخ 1982/4/07. حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام 2004، حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants - IMA) عام 2014، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant - AICPA) عام 2018.

حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants - ACCA) عام 2019.

عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين الثاني 2017 ولغاية تشرين الثاني 2019. عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان 2017 ولغاية تشرين الثاني 2017

رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة من حزيران 2006 ولغاية كانون الأول 2018

رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون الثاني 2019 ولغاية الآن

محاضر غير متفرغ في مركز مورغان إنترناشيونال عمان.

كما أن السيد مؤنس عبدالعال عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

11- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2018/9/4 وحتى تاريخ 2019/4/3

وتمثلها سعادة السيدة ريم ناصر محمد الصالح

ولدت بتاريخ 1988/11/9، حصلت على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال تخصص تمويل وتسويق من الجامعة الأمريكية في الشارقة - الإمارات العربية المتحدة في عام 2010، وحصلت على شهادة الإقراض التجاري من بنك باركليز (2011-2013) - الخدمات المصرفية للشركات وتشمل شركات كبرى متعددة الجنسيات، وحصلت على شهادة استراتيجيات الاستثمار في إدارة الثروة العائلية، أكاديمية نكست جينيريشن، من بنك يو بي إس (UBS) في سويسرا.

الخبرات العملية

- شريك في ملكية شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة حالياً.
- تدبير السيدة ريم حالياً محفظة الاستثمار وإدارة الأصول في الشركة القابضة.
- تشارك بنشاط في عمليات التطوير والتشغيل للشركات التابعة للشركة القابضة التي تعمل في القطاعات الغذائية والصناعية والمالية.
- عملت في الخزينة والأسواق العالمية - دويتشه بنك (2011).
- عملت مديرة تطوير الأعمال الجديدة - تومسون رويترز (2014-2017).

12- سعادة السيد مهند شحاده خليل خليل

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية - 2019/12/22

ولد بتاريخ 1970/8/25، حصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من "جامعة لونكولن" الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994، حصل على شهادة بكالوريوس في علوم الحاسوب "جامعة لونكولن" الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992.

يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة الاستثمارات الحكومية (غير متفرغ)، لديه خبرة 23 عاماً في المؤسسات المالية والاستثمارية في كلا القطاعين العام والخاص، يتخللها مجموعة من الأدوار القيادية في كل من الأردن، لبنان، مصر، فلسطين. خدم مهند لمدة عامين كوزير الدولة لشؤون الاستثمار وسبقها سنة وثمانية شهور كرئيس دائرة الاستثمار في مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني.

أدوار قيادية في مؤسسات مميزة في المجتمع المحلي، بنك إنتش إس بي س HSBC في إدارة الخدمات المصرفية المباشرة، الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة كمدير عام لفرعي الأردن وفلسطين لمدة 4 أعوام.

مهارات مميزة في إدارة المنظمات الكبرى في كلا القطاعين العام والخاص، إدارة الأعمال والعلاقات السياسية، مهارات تفاوض مع الشركات الدولية، التخطيط الاستراتيجي، إدارة المخاطر، إدارة الثروات، محاور ومتحدث في مختلف المؤتمرات المحلية والإقليمية. كفاءة ومهارة في مجال إدارة التغيير، تحسين الإيرادات والأرباح. إضافة إلى التركيز على معايير الأداء المميز والخدمات النوعية.

13 - سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية: 2016/4/10 ولغاية تاريخ 2019/10/30.

ولد بتاريخ 1963/9/22، حصل على شهادة ماجستير علوم مالية ومصرفية عام 2015 من جامعة Sorbonne University Paris, Abu Dhabi، وحصل على شهادة بكالوريوس علوم حاسوب عام 1985 من جامعة Utah State University, USA.

وقد شغل السيد نبيل مشحور منصب نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط في مصرف الهلال، ونائب الرئيس الأول للبنك العربي، وعضو مجلس إدارة شركة فيزا الأردن من تاريخ 2008-2009، وعضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين من تاريخ 2008-2009. ويعمل حالياً مستشاراً مصرفياً.

كما أن السيد نبيل مشحور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.

(3 / ب) أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

1. السيد سيزر هاني عزيز قولاجن

المدير العام

- تاريخ التعيين: 2015/04/01.

- تاريخ الميلاد: 1964/08/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

➤ درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية :

- نائب مدير عام – بنك الإسكان للتجارة للتمويل – (2012 – 2015).
- مساعد مدير عام - بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2008 – 2012).
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/ المملكة العربية السعودية – (2006-2008).
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (2004 – 2006).
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (1999 – 2004).
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (1989 – 1997).

2. السيد علاء “محمد سليم” عبد الغني القحف

نائب المدير العام للعمليات والدعم

- تاريخ التعيين: 2004/07/01.

- تاريخ الميلاد: 1973/03/17.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012) .

الخبرات العملية :

- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي إتش أل العالمية منذ عام (1995 - 2004).

3. السيد رامي “محمد جواد” فؤاد حديد

نائب المدير العام للأعمال المصرفية

- تاريخ التعيين: 2009/09/10.

- تاريخ الميلاد: 1969/02/28.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام (1992).
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام (1998).
- شهادة المحاسب القانوني الأمريكي/ نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).

الخبرات العملية:

- مدير إدارة أعمال الشركات - كابيتال بنك - (2004 – 2009).
- بنك الإسكان للتجارة و التمويل/ البحرين - (2003 – 2004).
- بنك BNP PARIBAS / البحرين - (1999 – 2002).
- بنك المؤسسة العربية المصرفية/ نيويورك - عام (1999).
- WHINNEY MURRAY & CO - (1995 - 1996).
- UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD - عام (1994).
- WHINNEY MURRAY & CO - (1992 – 1993).

4. السيد محمد علي محمد القرعان

مساعد مدير عام الائتمان

- تاريخ التعيين: 2004/06/19.
- تاريخ الميلاد: 1971/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995).

الخبرات العملية:

- بنك الإنماء الصناعي - (2003-2004).
- شركة دار الخبرة للاستشارات - (2002-2003).
- الشركة الأردنية لضمان القروض - (2000-2002).
- البنك العقاري المصري - (1997-2000).
- شركة العاربة الدولية - (1996-1997).

5. السيد سليم نايف سليم صوالحة

مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

- تاريخ التعيين: 2016/03/01.
- تاريخ الميلاد: 1975/09/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997).
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

الخبرات العملية:

- المدير الإقليمي - فيزا إنترناشونال - الأردن والعراق وفلسطين - (2014-2016).
- مدير الفروع المحلية - بنك الاتحاد - (2008-2014).
- مدير فرع - Wachovia Bank - (2007-2008).
- مدير فرع - Washington Mutual - (2004-2008).

6. السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك

مساعد مدير عام المالية

- تاريخ التعيين: 2015/06/14.

- تاريخ الميلاد: 1967/08/05.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990).

- محاسب قانوني (CPA) عام (1991).

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام/ المالية لدى بنك الاتحاد (الأردن) - (2009 - 2015).
- مساعد المدير العام/ المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) - (2003 - 2009).
- مدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر أندرسن (المملكة العربية السعودية) - (1993 - 2003).
- محاسب لدى شركة شريدر بورثير الهندسية (أمريكا) - عام (1992).

7. السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه

مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات

- تاريخ التعيين: 2014/08/24.

- تاريخ الميلاد: 1977/11/07.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999).
- درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004).

الخبرات العملية:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية - (2006 - 2014).
- البنك الأهلي الأردني - (2004 - 2006).
- بنك الأردن - (2000 - 2004).

8. السيد أنس ماهر راضي عايش

المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

- تاريخ التعيين: 2017/11/12.

- تاريخ الميلاد: 1979/10/12.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001).

الخبرات العملية:

- مدير أول، رئيس استثمار - بنك صفوه الإسلامي - (2011-2017).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) - (2007-2011).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) - (2006-2007).
- مسؤول دائرة الخزينة - بنك سوستيه جنرال (الأردن) - (2005-2006).
- بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) - (2001-2005).

9. السيد محمود إبراهيم محمود محمود

مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

- تاريخ التعيين: 2013/05/26.
- تاريخ الميلاد: 1980/08/10.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور - الهند عام (2002).
- درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون - لندن عام (2007).
- مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية - نيو جيرسي - الولايات المتحدة - عام (2008).
- خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance) CCP (Professional) - عام (2011).

الخبرات العملية:

- مسؤول وحدة الامتثال - بنك الأردن - (2009-2013).
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007-2009).
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات - (2002-2005).

10. السيد أجود شرف الدين علي الروسان

المدقق العام

- تاريخ التعيين: 2017/04/02.
- تاريخ الميلاد: 1969/08/18.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب/ سوريا عام (1992).
- درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997).

الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشارترد - الأردن - (2016 - 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي - بنك الأردن دبي الإسلامي - (2009 - 2016).
- مدير مراجعة الأداء والمخاطر - جهاز أبو ظبي للمحاسبة - (1997 - 2009).
- محلل موازنات - دائرة الموازنة العامة - وزارة المالية - (1993 - 1997).

11. السيد زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (تكليف بتاريخ 2018/05/28 ومثبت بتاريخ 2018/07/30)

- تاريخ التعيين: 2018/01/21.
- تاريخ الميلاد: 1978/03/01.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال / Marygrove College – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة أصول الأفراد - نائب رئيس - البنك العربي – (2007 – 2018).
- Washington Mutual Bank – Personal Financial Representative - (2006 – 2007).
- JP Morgan Chase – Personal Banker - (2002 – 2006).
- Financial Advisor-UBS Bank - (2000-2002).

12. السيد منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات

- تاريخ التعيين: 2018/11/26.
- تاريخ الميلاد: 1971/12/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة عمان الأهلية عام (1994).

الخبرات العملية:

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (1995 – 2000).
- البنك السعودي للاستثمار - (2000 – 2004).
- مديراً لدعم الحلول - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (2004 – 2018).

13. السيد وحيد درويش محارب حيمور
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون

- تاريخ التعيين: 2017/06/01.
- تاريخ الميلاد: 1964/08/03.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الزيتونة عام (2012).
- دبلوم سنتين في العلوم المالية والمصرفية من كلية المجتمع العربي (1988).

الخبرات العملية:

- مدير مركز التسويات واسترداد الديون - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (1989 – 2017).

14. السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب مدير دائرة المخاطر (اعتباراً من 2004/06/22 ولغاية 2019/11/20)

- تاريخ التعيين: 2004/06/22.
- تاريخ الميلاد: 1959/11/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد عام (1982).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان – بنك الاتحاد للتأجير والاستثمار (1995- 2004).
- مفتش داخلي - البنك العقاري العربي المصري (1992- 1995).
- مدقق حسابات داخلي - بيت التمويل الكويتي - (1986- 1990).
- مدقق حسابات - المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات (ارثر ويونج) - (1982 – 1986).

15. الأنسة غادة محمد فرحان حلوش أمين سر مجلس الإدارة (اعتباراً من 2004/04/25 ولغاية 2019/04/30)

- تاريخ التعيين: 2004/04/25.
- تاريخ الميلاد: 1959/11/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية عام (1983).

الخبرات العملية:

- مساعد مدير دائرة المشاريع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (1984 – 2004).
- نائب المدير العام للبنك التجاري الأردني لغاية 2016/12/31.
- أمين سر مجلس الإدارة تم تكليفها اعتباراً من 2017/04/17 وتم تثبيتها اعتباراً من 2017/01/01 و لغاية الآن.

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام:

- استقالة السيد نبيل زكي جورج مشحور من عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل بتاريخ 2019/10/30.
- استقالة الأنسة غادة محمد فرحان حلوش/ أمين سر مجلس الإدارة بتاريخ 2019/04/30.
- استقالة السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب/ مدير دائرة المخاطر بتاريخ 2019/11/20.

(4) : أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم 1% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة، والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المملوكة من المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المملوكة من المرهونة من المساهمة	جهة الرهن	نسبة الأسهم المملوكة من المرهونة من المساهمة	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من المرهونة من المساهمة	جهة الرهن
				كما في 31/12/2019	النسبة %			كما في 31/12/2018	النسبة %						
1	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة 25% نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25% مها بنت ناصر بن محمد الصالح 25% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	31,800,000	26,50%	لا يوجد	لا يوجد	31,800,000	26,50%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	23,808,021	19,84%	لا يوجد	لا يوجد	23,808,021	19,84%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ - ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة 20.465 ب - البنك التجاري بنسبة 9.96% ج - نازي توفيق نخلة القطبي بنسبة 8.000 د - فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة 8.000 هـ - شركة الاصباغ الوطنية القابضة المحدودة بنسبة 6.720	14,741,872	12,28%	1,199,998	بنك الاستثمار العربي الأردني	14,741,872	12.31%	1,199,998	بنك الاستثمار العربي الأردني	8.14%	1,250,000	بنك الاتحاد	بنك الاستثمار العربي الأردني
						1,250,000	بنك الاتحاد			8.48%	بنك الاتحاد				بنك الاتحاد

										و - فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة 5.691 ز - كلارا عبد النور نايف عبد النور بنسبة 5.190 ح - شركة التجمع المتحدة العقارية بنسبة 2.998 ط - عبد النور نايف عبد النور بنسبة 2.616 ي - عبير فريد عيسى اغابي بنسبة 2.309 ك - شركة الصناعات الوطنية بنسبة 2.000 ل - شركة السعود المحدودة بنسبة 1.934 م - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 1.900 و شركة السعود للاستثمار بنسبة 1.494 ن - فهد بن عبدالله بن حسن المديان بنسبة 1.423			
4	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	12,838,796	10,70%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	12,844,687	10.70%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
5	إبراهيم فائق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	12,089,011	10.07%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	12,089,011	10.07%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
6	سامر سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسه	6,894,048	5,74%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	6,894,048	5.74%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
7	سامي سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسه	3,628,590	3,02%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	3,628,590	3.02%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
8	سمر سليم فايق الصايغ	أردنية	نفسها	1,814,296	1,51%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1,814,296	1.51%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
9	شركة الأصباغ الوطنية	أردنية	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ بنسبة 33.33%	1,656,641	1,38%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1,656,641	1.38%	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

										إبراهيم فائق إبراهيم الصايغ بنسبة 33.33% سامر سليم فايق الصايغ بنسبة 33.33%		القابضة	
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1,07%	1,295,926	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1,07%	1,295,926	نفسها	أردنية	نهى ميشال موسى حداد	10

(5/أ): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته*:

البيان	2019	2018
حصتنا السوقية / تسهيلات	2.70%	2.84%
حصتنا السوقية / ودائع	2.37%	2.39%
حصتنا السوقية / موجودات	2.54%	2.64%

*لفروع الأردن فقط.

(5/ب): التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كايبتال انتلجنس للتصنيف:

تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)	B	مخاطر سيادية (قصير الأجل)	B
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)	B+	مخاطر سيادية (طويل الأجل)	B+
تصنيف المتانة المالية	bb-	الوضع المستقبلي	متزن
تصنيف الدعم الاستثنائي	متوسط		

(6): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(7/أ): لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

(7/ب): لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

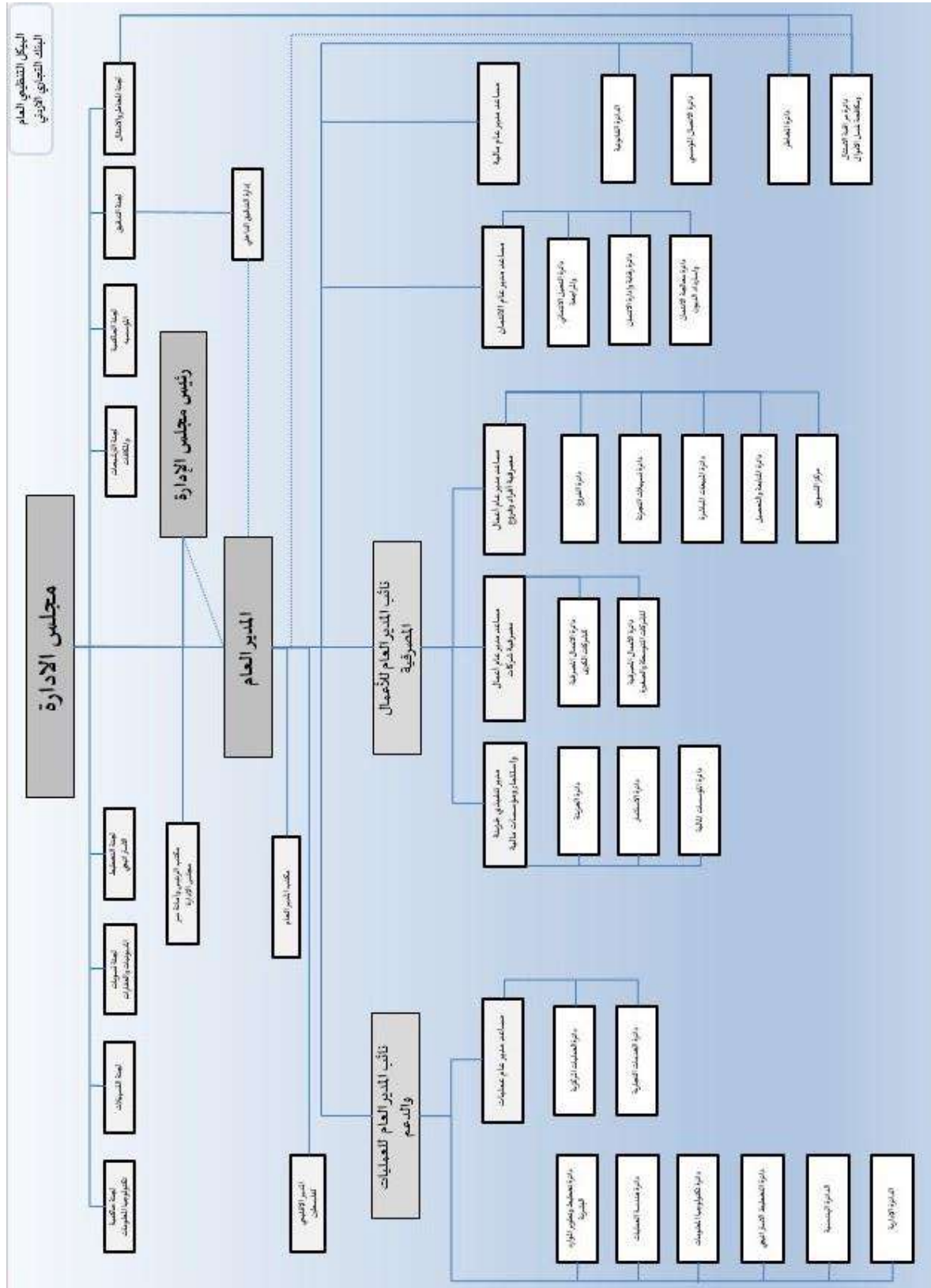
(8/أ): لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

(8/ب): معايير الجودة الدولية:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك فقد تم خلال عام 2019 الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والذي له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- تم استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تم تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تم الحصول على شهادة الايزو ISO/IEC 27001:2013 في مجال أمن المعلومات التي تعزز تصميم وتنفيذ مجموعة شاملة وفعالة لضوابط أمن المعلومات التي تنطبق على العمليات والتكنولوجيا المستخدمة في البنك والأفراد.
- جاري العمل على تطبيق قانون اللانحة العامة لحماية البيانات GDPR وهو قانون صادر عن الاتحاد الأوروبي وحسب تعليمات البنك المركزي الاردني الذي يمثل مجموعة من القوانين والضوابط تتعلق بخصوصية العملاء.
- جاري العمل على تطبيق الضوابط الأمنية والرقابية الصادرة عن شركة سويفت وحسب تعليمات البنك المركزي الاردني SWIFT Customer Security Program والتي تهدف على توفير نظام آمن وكفوء من تهديدات الاختراقات التي قد تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية

(9) : الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:

أ - الهيكل التنظيمي للبنك:



ب - عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	العدد		العدد		النسبة %	المجموع	النسبة %
	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %			
دكتورة	1	0.12	0	0.00	1	0.12	
ماجستير	54	6.23	22	2.54	76	8.77	
دبلوم عالي	2	0.23	1	0.12	3	0.35	
بكالوريوس	366	42.21	213	24.57	579	66.78	
دبلوم سنتين	32	3.69	38	4.38	70	8.07	
دبلوم سنة	1	0.12	17	1.96	18	2.08	
توجيهي ناجح	14	1.61	11	1.27	25	2.88	
أقل من توجيهي	95	10.96	0	0.00	95	10.96	
المجموع	565	65.17	302	34.83	867	100.00	

ج - برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

الدورات التدريبية الداخلية و الخارجية من الفترة 2019/1/1 لغاية 2019/12/31				
عدد الدورات	عدد المشاركين	ذكور	إناث	
معهد الدراسات المصرفية	82	156	99	
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، ندوات) داخل الأردن	105	149	77	
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	104 (مكرر)	1464	785	
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	5	6	1	
المؤتمرات والندوات خارج الأردن/ الإدارة العليا	2	1	—	

- تم في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك عقد (105) دورة استفاد منها (2249) موظف وموظفة (مكرر).
- وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (82) دورة، وتم ومشاركة 226 من موظفينا في اتحاد المصارف العربية وغيرهم من المراكز المميزة وعلى مستوى من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير المهارات.
- كما قمنا بتوزيع (70) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم للمساهمة الفعالة والشراكة في تنمية المجتمع المحلي.

(10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية الحالية والمحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) لدى البنك على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة والتي تتأثر بها إيرادات البنك.
- **مخاطر السوق:** هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.
- **مخاطر السيولة:** وتعرف بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM.
- **مخاطر التشغيل:** هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي.
- **مخاطر الامتثال:** هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات:** تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي يكمن أن يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماته سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

(11): الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال السنة المالية:

❖ قطاعات الأعمال المصرفية:

➤ قطاع الشركات

يعتبر قطاع الشركات من قطاعات الأعمال الأساسية في البنك التجاري، ويساهم بشكل كبير في تحقيق الإيرادات والأرباح. يشكل قطاع الشركات نسبة مهمة من (القطاع الخاص) والذي يعتبر المحرك الأساس للاقتصاد، حيث تبلغ تعاملات (القطاع الخاص) مع البنوك نسبة تزيد عن 90% من إجمالي التعامل في نشاطي الودائع والتسهيلات.

يقوم قطاع الشركات والذي يشمل (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) بدور هام في تحقيق استراتيجية البنك (بنك مهياً للنمو) وذلك من خلال دراسة السوق، واستكشاف الفرص فيه، والعمل على استغلالها بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لديه، وبما يتوافق مع سياسات البنك وتعليمات السلطات الرقابية.

خلال العام 2019 قام قطاع الشركات بعدة إنجازات أبرزها:

- تعزيز نمو التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وبشكل متوازن، وزيادة حصة البنك السوقية منها وذلك من خلال منح التسهيلات للعملاء ضمن قطاعات مستهدفة منها: قطاعات النقل، والطاقة، والصناعة، والمقاولات، وشركات التمويل وغيرها.
- متابعة تطورات السوق وخاصة ما يتعلق منها بتغيرات أسعار الفائدة بهدف مواكبة السوق المصرفي والمحافظة على الوضع التنافسي للبنك، وتحقيق أفضل العوائد للبنك بمخاطر مقبولة.
- تحسين جودة محفظة التسهيلات الائتمانية من خلال العمل على معالجة (هيكلية/ جدولية) عدد من الحسابات للخروج منها تدريجياً وبالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة.
- تطوير إجراءات العمل من خلال:
 - استخدام نظام ائتماني جديد في تحليل بيانات العملاء.
 - رفع كفاءة الكادر الموظفين، من خلال التركيز على التدريب وإشراك الموظفين في الدورات المتخصصة.

➤ قطاع التجزئة

يعتبر قطاع الأفراد المصدر الأول من مصادر التمويل في البنك، حيث يقوم القطاع باستقطاب ودائع العملاء من الأفراد والتي تشكل النسبة الأبرز من الودائع، كما تشكل التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد نسبة مهمة من التوظيفات. وإضافة إلى أنشطة الودائع والتسهيلات، يقوم قطاع الأفراد بتقديم حزمة واسعة من الخدمات المصرفية لعملاء البنك عن طريق مختلف قنوات تقديم الخدمات (الإلكترونية منها والتقليدية)، بما يساعد على ترسيخ الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء كبنك شامل يقدم لعملائه كافة الخدمات المصرفية المتطورة والتي يحتاجونها وبالطريقة التي تناسب احتياجاتهم، وبأسعار منافسة في السوق المصرفي.

خلال العام 2019 خطا البنك التجاري في مجال الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الأفراد خطوات مهمة نحو تعزيز استراتيجيته (بنك مهياً للنمو) من خلال التوسع والانتشار الجغرافي في عدد كبير من المناطق سواء عن طريق افتتاح فروع في مناطق عدة من المملكة (فروع تقليدية وفروع إكسبرس) وهي فروع تقدم خدمات محددة لقطاع الأفراد بأوقات دوام مرنة، حيث بلغت شبكة الفروع لدينا 32 فرع تغطي كافة أنحاء المملكة، كذلك قام البنك من خلال قطاع الأفراد بالتوسع والانتشار (في شبكة الصرافات الآلية) من خلال تركيب عدد كبير من الصرافات الآلية (في عدة مناطق)، وقد بلغ عددها 65 صرافاً آلياً داخل الأردن مع نهاية العام.

كذلك قام القطاع باستهداف (فئات عديدة من المجتمع) مرسخاً ومعززاً استراتيجية الشمول المالي والتي تنادي بها هيئات رسمية واقتصادية عدة، أضف إلى ذلك تقديم القطاع لمنتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة والتعديل على مزاياها بما يتناسب مع احتياجات السوق، ويلبي متطلبات العملاء، (وقد انعكست هذه الإجراءات على أداء ونتائج أعمال البنك بشكل مباشر، فقد نمت ودائع الأفراد لدى البنك بنسبة 1.55% عن بداية العام، من ضمنها أرصدة حسابات التوفير والتي نمت بنسبة 7.12%).

ومن ضمن الإنجازات التي قام بها قطاع الأفراد هذا العام (على مستوى دوائره المختلفة) ما يلي:

○ المتابعة والتحصيل:

- تفعيل نظام التحصيل بشكل كامل، وقد أدى هذا الإجراء إلى خفض نسبة الديون غير العاملة لتسهيلات قطاع التجزئة.

○ القنوات الإلكترونية:

- تركيب عدد من الصرافات الآلية في مناطق مستهدفة من المملكة (الأشرفية، شفا بدران، محطة السلام). وقد بلغ عدد الصرافات الآلية حتى نهاية العام 65 صرافاً داخلياً وخارجياً في الأردن.
- إطلاق وتطوير مزايا عدد من الخدمات منها:
 - الإصدار الفوري للبطاقات في كافة الفروع.
 - الإيداع النقدي عن طريق الصراف الآلي في عدد من الفروع.
 - خدمة الإصدار الفوري لبطاقة YELO من الفروع.
 - خدمة Cash Back على بطاقات World + Visa Infinite.
 - تحويل معالجة حركات بطاقات World + Visa Infinite إلى ماستركارد.
 - إطلاق حملة تسديد الفواتير من خلال e-FAWATEERcom.
 - تعديل حدود السحب النقدي.
 - رسائل قصيرة جديدة على الحساب.
 - Visa pin Management.

○ دعم الفروع:

- تطوير إجراءات العمل (تعديل جدول العهد والأرقام السرية، استحداث اتفاقية مستوى الخدمة، تطبيق نظام التوقيع الجديد، تطبيق نظام الخزنة الجديد، إلغاء آلات التشيكر من الفروع. وإلغاء آلات الطوابع البريدية وتسوية حساباتها، تعديل آلية الرد على شيكات المقاصة الواردة ECC بالاعتماد على تصنيف العميل).
- افتتاح فرع صاحبة النخيل (أول تجاري إكسبرس)، وافتتاح فروع (صاحبة الياسمين، المدينة الرياضية)، والانتهاه من تجهيز فرع أبو السوس (تجاري إكسبرس).

○ المبيعات المباشرة:

- تدريب الموظفين على أساليب البيع المختلفة والتفاعل مع العملاء.
- رفع كفاءة الموظفين بخدمة العملاء مما انعكس إيجابياً على عدد الشكاوي وأدى لخفضها.
- تعزيز صورة البنك التجاري لدى العملاء من خلال التركيز على النشاط التسويقي والترويجي للبنك.

○ تطوير المنتجات:

تطوير وإضافة مزايا لعدد من المنتجات منها:

- طرح خدمة التقسيط المريح على بطاقات الفيزا.
- الاسترجاع النقدي على Visa Infinite وعلى World.
- تعديلات على خدمة كشف الحساب الإلكتروني، وطرح حملة مبيعاتي.

○ تسهيلات التجزئة:

- تعديل أسعار الفوائد على القروض الشخصية.
- خدمة الراتب المقدم.

○ التسويق:

إطلاق حملات ترويجية وتنشيطية لعدد من منتجات وخدمات البنك منها: (قروض المتقاعدين، قروض السيارات، تجاري توفيري، القروض السكنية للمغتربين، بطاقة U الائتمانية، تعديل مزايا القرض الشخصي (تعديل على الفائدة)، السحب على الجائزة الكبرى لحسابات التوفير، وتغطية السحب بحضور جماهيري وإعلامي واسع، مضاعفة الرصيد مع خدمة التوفير الآلي، افتتاح فرع تجاري إكسبرس/ صاحبة النخيل، حملة تفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لخدمة التوفير الآلي ولحسابات تجاري توفيري).

❖ قطاع الخزينة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزينة بمتابعة أوضاع السوق المصرفي وبيئته الأعمال، وما يعترضها من تطورات والتعامل بمقتضاها، كما ويقوم بالبحث عن أفضل الفرص المتاحة في السوق المصرفي لاستثمار أموال البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العائد والمخاطر، ويقوم القطاع (من خلال الدوائر التابعة له) بمتابعة نسب السيولة في البنك، وأسعار الفائدة الممنوحة للعملاء (وإجراء التعديل عليها بمقتضى الحال)، كما ويقوم بالأنشطة الخاصة بالعملات الأجنبية والمتاجرة بها، إضافة إلى ممارسة نشاط الاستثمار في السوقيين النقدي والمالي، بما يعزز إيرادات البنك ويعمل على تنويع مصادر الدخل، وخفض المخاطر، كذلك يقوم القطاع بمتابعة تعاملاتنا مع المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز العلاقات معها، وبما يضمن سير الأعمال المصرفية للبنك ولعملائه.

ومن أبرز ما قام به القطاع في هذا المجال ما يلي:

○ دائرة الخزينة:

- توظيف الأموال في السوق النقدي وأدوات الدخل الثابت المصدرة من البنك المركزي الأردني بما يعمل على رفد إيرادات البنك دون الإخلال بنسب السيولة.
- المتاجرة والتعامل بالعملات الأجنبية لتنويع مصادر الدخل وزيادة إيرادات البنك منها.
- متابعة التطورات في الأسواق المحلية والعالمية، لضمان قدرة البنك على التعامل مع التغيرات المختلفة فيها.

○ دائرة الاستثمار:

- أتمتة محفظة الأسهم بالكامل واعتماد التقييم الآلي على النظام مباشرة.
- متابعة أوضاع السوق المالي ومحفظة البنك من الأسهم.

○ المؤسسات المالية:

- تجديد الاتفاقية مع الصندوق السعودي للتنمية/ خط تمويل الصادر.
- إنشاء علاقة جديدة مع البنك العربي - الصين.

❖ قطاع الدعم والمساندة:

➤ دائرة تطوير الموارد البشرية

تلتزم دائرة تطوير الموارد البشرية بتطبيق سياسات فعالة تضمن انتقاء أفضل الموارد البشرية ورغد طاقم العمل في البنك بها، من خلال اتباع استراتيجية كفؤة وفعالة في عملية التوظيف، مع الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص عند تطبيق سياسة الاختيار والتعيين. كما وتلتزم دائرة الموارد البشرية في البنك بتطبيق سياسة تطوير الموظفين وتحفيزهم من خلال منحهم الفرص للتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية العليا، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملء هذه الشواغر ومن داخل كادر البنك. وفي الوقت نفسه تقوم الدائرة ببذل أقصى الجهود في تدريب وتأهيل الجيل التالي من الموظفين الذين ستسند إليهم المهام الإشرافية مستقبلاً وحسب خطط الإحلال الوظيفي.

وفي سبيل تقدير الأداء المميز للموظفين، تم تعديل السياسات الخاصة بالترقيات والترفيعات والمزايا المالية والمكافآت من قبل مجلس الإدارة ودخولها حيز التنفيذ، وفي هذا المجال تم ترقية عدد من الموظفين والموظفات لاستلام وظائف أعلى وبما يزيد عن 61 موظفاً وموظفة.

وبهدف زيادة الرضا الوظيفي لموظفي البنك وتحقيقاً لاستراتيجية البنك في مجال تطوير الموارد البشرية "بأن يكون البنك التجاري من البنوك المفضلة في مجال التوظيف"، قام البنك إضافة إلى ما تم بيانه، بتقديم مزايا ومنافع أخرى للموظفين، مما انعكس على نسبة الدوران الوظيفي للبنك وبلغت 13.7% وهي من النسب الجيدة في السوق المصرفي.

وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وبين موظفيه تم اعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، من ضمنها (تم استدراك آراء الموظفين في مشروع صوتك يهمنا، Think Pink (شهر October للسرطان)، معرض الكتاب، اليوم القصصي)، إضافة لذلك تم طرح استبانات على الموظفين لأخذ رأيهم فيما يتعلق بعدد من الخدمات مثل النظام الطبي، وكافتيريا البنك.

ولزيادة العائد على الاستثمار في الرأس المال البشري ولما لعملية التدريب من أهمية، تم التركيز على هذا الجانب بهدف تطوير الموظفين وزيادة المهارات العملية لديهم، مما انعكس بشكل مباشر على الأداء، وخلال العام الحالي تم التركيز على الدورات التي يعقدها مركز التدريب (داخلياً) حيث نفذت فيه (105) دورات استفاد منها (2249) موظف وموظفة (مكرر)، كذلك تمت المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية بواقع (82) دورة،

وبمشاركة (255) موظف وموظفة، كما تمت مشاركة 226 من موظفينا في دورات اتحاد المصارف العربية، إضافة إلى التحاق الموظفين بدورات تم عقدها من قبل عدد من المراكز المختصة.

وفيما يلي ملخص بإعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبنية حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2019:

الجهة التي عقدت الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين / مكرر
مركز التدريب والتطوير الداخلي للبنك التجاري	104	2,249
معهد الدراسات المصرفية	82	255
دورات وبرامج لدى معاهد ومراكز متفرقة	105	226
دورات وبرامج خارج الأردن	5	7
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / الإدارة العليا	2	1

➤ الدائرة الهندسية

تتبع أهمية الدائرة الهندسية من خلال تواصلها المباشر مع مختلف محطات العمل في البنك، ومع الموظفين فيها، وقد قامت الدائرة الهندسية بعدة إنجازات خلال العام 2019 أبرزها:

- تلبية متطلبات محطات العمل المختلفة والمتعلقة بالخدمات البنكية والأعمال اليومية، مع السير بسياسة خفض نفقات البنك الرأسمالية والتشغيلية وترشيدها، والاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق وفورات مالية ومن ضمنها تكلفة الكهرباء، حيث تم إنجاز مشروع الطاقة الشمسية بالكامل.
- الارتقاء بالمظهر الخارجي والداخلي لفروع البنك من خلال الإشراف والتحديث المستمر لفروع ومباني البنك القائمة والفروع المفتوحة حديثاً، وتقديم الدعم اللوجستي لها، إضافة إلى متابعة أجهزة الصرافات الآلية وإجراء التحديثات عليها.
- تحديث أنظمة الأمن والحماية لفروع ومباني البنك (تركيب كاميرات إضافية لمبنى العمليات، ربط أنظمة الإنذار مع محطة الإنذار الجديدة).
- تجهيز مواقع لصرافات آلية خارجية (محطة السلام، شفا بدران، منطقة الأشرفية).
- تلبية متطلبات الأمن والسلامة، والالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في هذا الجانب، إضافة إلى تفعيل أنظمة الأمن والسلامة في عدة مواقع (تطبيق آلية الإخلاء في مبنى الإدارة العامة في حال حدوث حريق، تطبيق متطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي وربطها مع محطات الإنذار، تزويد الجهات الداخلية والخارجية بتسجيل الكاميرات المطلوبة، تفعيل النظام الأمني في فرع أبو السوس، وفرع ضاحية الياسمين).

➤ الدائرة الإدارية:

- تقوم الدائرة الإدارية بدور أساسي وفاعل في تلبية متطلبات الأعمال فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمشتريات، ولمختلف محطات العمل في البنك والموظفين العاملين فيها، من خلال التواصل المباشر والمستمر معهم، وذلك بهدف تهيئة بيئة عمل مريحة وسليمة وآمنة لكافة العاملين في البنك، مع سعي الدائرة المتواصل لضبط وترشيد النفقات بما لا يخل بمستوى الخدمات والمزايا المقدمة، ومن أبرز إنجازات الدائرة خلال العام:
- تقديم الدعم والمساهمة في الإشراف على نقل وتسكين الفروع الجديدة.
 - ترشيد وضبط النفقات التشغيلية والرأسمالية من خلال تعزيز الاستخدام الأمثل لموارد البنك وتدوير الأثاث، ومفاوضة الموردين للبنك وملاك العقارات (التي يستأجرها البنك) للحصول على خصومات وأسعار تفضيلية، كما قام البنك باعتماد موردين جدد خلال العام إضافة إلى ما هو موجود، علماً بأن الموردين الجدد الذين تم اعتمادهم خلال العام هم من الموردين المحليين.
 - تطبيق خطة الإخلاء الوهمي في البنك.
 - تفعيل خطة الطوارئ في فصل الشتاء من خلال إبقاء منوبات على مدار 24 ساعة لمواجهة الأحوال الجوية وذلك حفاظاً على ممتلكات البنك وسرعة المعالجة.

➤ دائرة هندسة العمليات

- تقوم دائرة هندسة العمليات في البنك التجاري الأردني بعدد من الأنشطة الأساسية الداعمة لكافة محطات العمل في البنك، كما وتعتبر حجر أساس في ضمان تقديم كافة الخدمات المصرفية للعملاء ضمن قواعد العمل المصرفي السليمة، تماشياً مع استراتيجية البنك المتمثلة بأن يكون البنك من البنوك المتميزة في مجال تقديم الخدمات المصرفية.
- وتتم عملية إعادة هندسة العمليات من خلال دراسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج بما يتلاءم مع أفضل الممارسات، وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة، وتحقيق وفورات كبيرة في الكلف التشغيلية، بالإضافة إلى تلبية متطلبات الجهة الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام 2019 ما يلي:
- **في مجال السياسات والإجراءات:** توثيق سياسات وإجراءات العمل وإعادة تصميم العمليات لمختلف أنشطة البنك بالشكل الذي يضمن تفعيل الضوابط الرقابية عليها وبما يتواءم مع تعليمات الجهات الرقابية، معايير الجودة، وأطر إدارة المخاطر. بالإضافة إلى توحيد النماذج والعقود المستخدمة بالبنك وبما يلبي الجوانب القانونية للتعامل مع العملاء.
 - **في مجال تنظيم وتطوير العمليات:** إعداد الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية لمحطات العمل المختلفة بما يتواءم مع تعليمات الجهات الرقابية ومبدأ الفصل في المهام ومتطلبات الأعمال المختلفة، وإعداد اتفاقيات التعامل ومستوى الخدمة ومسارات الإجراءات التي تنظم العلاقة بين محطات العمل المعنية بهذه الخدمات، بالإضافة إلى إدارة عملية تطبيق نظام SharePoint لضمان تسهيل وصول الموظفين إلى المعلومات ومركزتها تحت سقف واحد.
 - **في مجال أتمتة العمليات المصرفية:** كان لهندسة العمليات دور أساسي في مجال الأتمتة الشاملة للعمليات المصرفية لتلبية متطلبات محطات العمل المختلفة في البنك من خلال الدور الفعال لفريق عمل الدائرة بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا

المعلومات، حيث تم إنجاز العديد من مشاريع أتمتة العمليات بما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمات للعملاء ويحسن من البيئة الرقابية الآلية على العمليات المصرفية المختلفة.

➤ دائرة تكنولوجيا المعلومات

قام البنك خلال عام 2019 باستمرار العمل على تلبية متطلبات الأعمال وبما يساهم بتوفير أفضل الخدمات والمنتجات وتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم المصرفية المختلفة بكل سهولة وأمان، وذلك من خلال تطبيق أنظمة جديدة وتطوير الأنظمة القائمة مع الاستمرار بتحديث البنية التحتية، حيث تم خلال عام 2019 تطبيق وتحديث مجموعه من الأنظمة والتطبيقات أهمها:

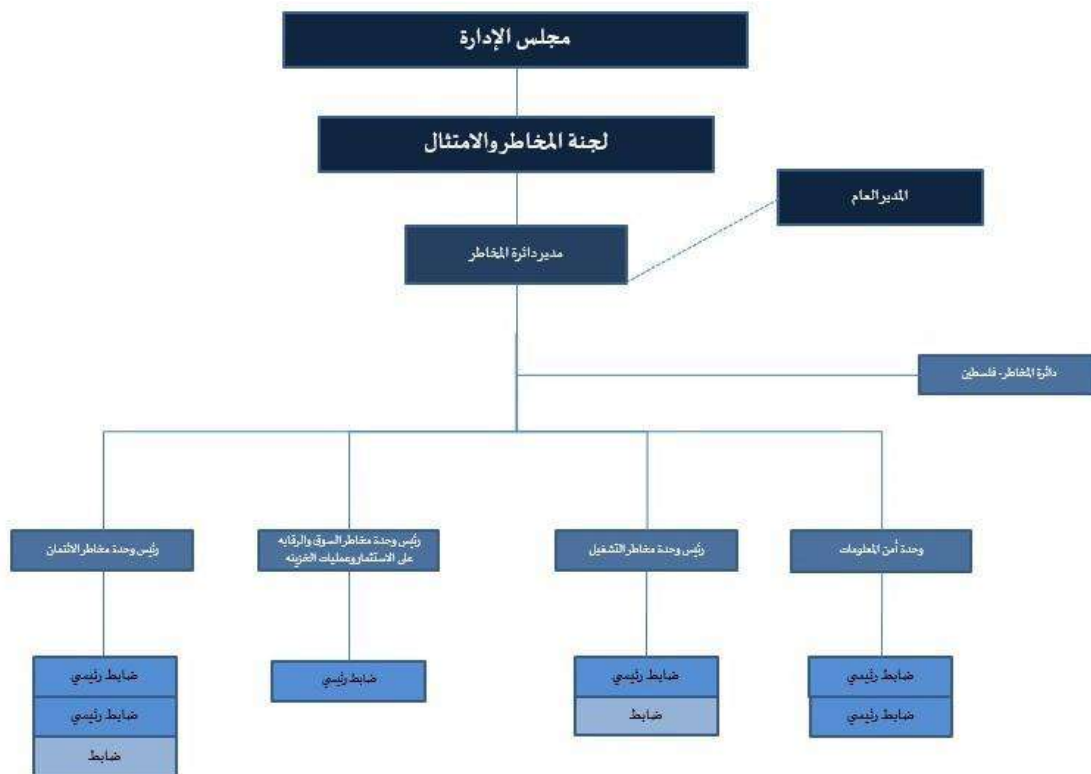
- تحديث النظام البنكي وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الأنظمة الفرعية بهدف تحسين وتوفير خدمات وحلول جديدة.
 - تحديث وتطوير نظام تجاري موبايل والذي يهدف إلى توفير خدمات بنكية إلكترونية تمتاز بسهولة التعامل وارتفاع درجة الأمان ويحتوي على خدمات متطورة جديدة.
 - تحديث وتطوير الصرافات الآلية والذي أدى إلى زيادة حجم المعاملات المصرفية التي تمت من خلال الصرافات الآلية.
 - تطوير أنظمة الخزينة والاستثمار لتحقيق الاستراتيجية المتمثلة بأتمتة مختلف الأنظمة والأنشطة.
 - تحديث وتطوير منظومة أنظمة الدفع وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
 - البدء بالعمل على العديد من المشاريع التي تدعم الخطة الاستراتيجية الخاصة بالتحول الرقمي.
- وفي إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك؛ فقد تم خلال عام 2019 تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والذي سيكون له الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية، وكما تم أيضاً استمرار العمل على مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال وكما تم تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS.

➤ دائرة المخاطر

- تقوم دائرة المخاطر بتحديد مخاطر البنك وإدارتها، ويشمل نطاق عمل دائرة المخاطر مختلف دوائر وأعمال البنك، وذلك من خلال:
- تطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة وحدود منح الائتمان، والتعليمات المتعلقة بدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية.
 - تطبيق سياسة مخاطر تسوية عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وإعداد التقارير اللازمة حول ذلك.
 - مراجعة وضعية مخاطر المؤسسة والتأكد من أنها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل.
 - الاستمرار في تقييم المخاطر التشغيلية لمختلف دوائر وفروع البنك والتأكد من مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية في السيطرة على مختلف هذه المخاطر.
 - الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الأردني، إضافة إلى سيناريوهات أخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر وبالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك.
 - إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنة مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك في القطاع المصرفي، مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
 - إعداد الدراسة الخاصة للأعباء التاريخية المالية المتوقعة التي أثرت على البنك لآخر 3 أعوام.
 - تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي (9) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني واحتساب أثره على وضع البنك.
 - التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (ICAAP).
 - تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري، وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات، ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
 - احتساب أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة وحسب متطلبات بازل (3).
 - فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
 - تنفيذ فحص شامل لخطة استمرارية العمل Business Continuity plan والخطط المتعلقة بها.
 - تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
 - إجراء اختبارات الاختراقات لجميع الأنظمة والأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها، وتقييم المخاطر، ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات الإلكترونية من الخارج أو الهجمات من الداخل.
 - الحصول على شهادة الأيزو ISO/IEC 27001:2013 في مجال أمن المعلومات.

- المشاركة بتطبيق تعليمات حاكمية المعلومات والتكنولوجيا فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات (COBIT 5).
- تطبيق وتفعيل الضوابط الأمنية والرقابية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا وبما يتلاءم مع الإستراتيجية العامة للبنك.
- الإشراف على تطبيق متطلبات قانون اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).
- الإشراف على تطبيق عدد من التعليمات:
 - التكيف مع المخاطر السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
 - أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
 - برنامج أمن العملاء (CSP) الصادر عن شركة سويفت والبنك المركزي.
- الاستمرار في التدريب ونشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:



➤ دائرة الامتثال

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:

- **الإفصاحات الدورية:** تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك، وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك خلال فترة زمنية كافية، والالتزام بالإفصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.

- **تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء:** من أهم المواضيع ذات العلاقة في التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية هو موضوع التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها، لما توفره هذه الآلية من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء، وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم، مما يعني أنه مصدر للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء، تساعد البنك على تطوير العمل مع وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء)، ويوجد لدى البنك وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء، تتبع إدارياً لدائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل التواصل، والعمل على معالجتها، وتعزيز ثقة ورضا العملاء، وتصنيف الشكاوي، وإجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية، والتحقق من مسببات الشكاوي في الحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني. وقد بلغ إجمالي عدد الشكاوي الواردة للبنك "226 شكوى" خلال العام 2019، وتركزت الشكاوي في فروع مناطق الوسط، وكانت أبرز موضوعات الشكاوي تتعلق بإجراءات سير العمل، وبعض الأخطاء الفنية، وشكاوي أخرى ترتبط بعدم إدراك العملاء للخدمات، أو عدم صحة طلب العميل، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال/ وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء بمتابعة موضوعات الشكاوي، والتواصل مع العملاء، والحرص على رضاهم، وتوضيح أي التباس، مع التوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. وتتعدد طرق التواصل مع العملاء إلا أن الاتصال الهاتفي يعتبر هو الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك، يليه التواصل من خلال الموقع الإلكتروني.

- **إدارة مراقبة الامتثال لدى الفروع الخارجية والتنسيق والتعاون المشترك:** تم تعديل الهيكل التنظيمي لوظيفة الامتثال في الإدارة الإقليمية (فلسطين) لتصبح دائرة وتم تعزيز كادرها، وذلك للتأكد بأن الممارسات من قبلها تتناسب مع السياسة العامة للبنك، وتم فصل وظيفة مكافحة غسل الأموال عن وظيفة الامتثال في الإدارة الإقليمية واعتماد سياسة خاصة بمكافحة غسل الأموال منبثقة عن السياسة العامة للبنك.

- **الالتزام بالقانون الضريبي الأمريكي (FATCA):** تم تنفيذ الخطة الموضوعية وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية، من خلال إنشاء قسم مختص، وعقد اجتماعات، ومتابعة الأطراف ذات العلاقة، والسير بإجراءات الإبلاغ.

- **تطوير وظيفة الامتثال في البنك:** قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل على منظومة الإبلاغ GOAML، حيث قام البنك خلال عام 2019 باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **التحكم المؤسسي:** من خلال تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية لدينا على أثرها، وتم عمل دراسة بأهم المتطلبات ومقارنتها مع ممارسات البنك، ووضع خطة عمل للتطبيق وتمت مراجعة وإعداد سياسات وأدلة عمل ومواثيق خاصة باللجان المنبثقة عن المجلس واعتمادها من السادة أعضاء مجلس الإدارة، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار Cobit 5، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
- **تطوير الكادر البشري:** تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق أعلى المعايير الدولية، وحصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة منها (Advanced Certification Recertification Guide, Cobit 5 foundation ,IISI,TOT,CCO,CAMS) لتكون الدائرة بذلك قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك ضمن منظومة ثقافة امتثال رائدة، ووفق أفضل الممارسات المصرفية.

➤ دائرة التدقيق

- تسعى دائرة التدقيق إلى الارتقاء بالعمل الرقابي في البنك من خلال تقديم خدمات استشارية وتأكيدات مستقلة وموضوعية للجهات المعنية، كما تسعى الدائرة لأن تكون برامجها وأنشطتها ذات قيمة مضافة تساعد البنك في تحقيق أهدافه واستراتيجيته وبالتعاون مع كافة دوائر البنك.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤوليات ومهام الجهات ذات العلاقة بنشاط التدقيق الداخلي كونه جزءاً رئيساً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق والإشراف على أعماله.
- ومن أبرز ما قامت به دائرة التدقيق للعام 2019:**
- تطبيق نظام التدقيق بشكل آلي بهدف تطوير عملية التدقيق.
- إعداد خطة التدقيق السنوية، معتمدة من لجنة التدقيق على أن تشمل الخطة معظم أنشطة البنك.
- تنفيذ عمليات التدقيق الدورية لدوائر وفروع البنك (ضمن الخطة السنوية المعدة والموافق عليها)، إضافة إلى قيامها بعدد من المهمات الخاصة بناءً على طلب الإدارة العليا.
- البدء بوضع دليل للتدقيق وبما يتوافق مع أفضل الممارسات المهنية وتعليمات الجهات الرقابية.
- إعداد التقرير السنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومعالجة مواطن الضعف فيه.
- التحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي تم البدء بتطبيقه اعتباراً من تاريخ 2018/1/1 ومدى امتثال البنك للمنهجيات والسياسات المعدة لذلك.
- مراجعة وتقييم الآلية المتبعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنك بما يكفل سلامة عمليات الاحتساب ودقة النتائج.
- التحقق من قيام وحدات العمل بالمهام المناطة بها بما يعزز أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية وتعليمات الجهات الرقابية المعمول بها.

❖ المسؤولية المجتمعية:

انطلاقاً من مسؤولية البنك تجاه المجتمع المحلي، والمساهمة في تنميته وتطويره، وتعزيز الثقافة المؤسسية لدى الموظفين لخدمة المجتمع المحلي، وزرع صورة ذهنية إيجابية للبنك من قبل كافة أفراد المجتمع تجاه البنك التجاري، وأنه جزء مهم من المجتمع، ومكون رئيسي من مكونات القطاع المصرفي فيه، قام البنك بعدد من الأنشطة والإنجازات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع المحلي من خلال دعم ورعاية والمشاركة بعدد من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والخيرية، كما يلي:

- رعاية عدد من الفعاليات من ضمنها: (مشروع طلاب جامعة الحسين التقنية، دوري صغار كرة القدم، منتدى مكافحة الجرائم الإلكترونية، دعم مدرسة الإسراء/ تركيب عشب صناعي، معرض اخطبوط الوظيفي العاشر، الدورة التدريبية للمؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)، مبادرة أنتِ الأهم، مبادرة أنتِ الأهم، بازار العيد المجيد، حفل الفنان الهام المدفعي وغيرها...).
- دعم المؤسسات والمراكز والجهات الخيرية ضمن النطاقات التالية:
 - نطاق ذوي الاحتياجات الخاصة: مبادرة بيت حمزة، جمعية تنمية المرأة الأردنية، جمعية أهالي وأصدقاء المعوقين.
 - نطاق الفقر: جمعية المنشية للتنمية الاجتماعية الخيرية، جمعية السلط الخيرية، مجموعة كشافة ومرشدات قلب يسوع الأقدس، طرود الخير في رمضان المبارك، منتدى بيت المقدس (مساعدة الأهل في مدينة القدس)، ومساعدة طلبة من فلسطين.
 - نطاق التعليم: صندوق الأمان لمستقبل الأيتام.
 - نطاق الرياضة: دعم نادي الكرمل الاجتماعي الثقافي الرياضي، ونادي البقعة الرياضي.
 - نطاق الثقافة: ملتقى الأردن الثقافي، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
 - نطاق الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية والدينية: جمعية قصار القامة للثقافة والفنون، ترميم مسجد الراشدية في الكرك، وغيرها.
- توزيع (70) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم للمساهمة الفعالة والشاركة في تنمية المجتمع المحلي، والعمل على تعزيز الجانب الأكاديمي للخريجين الجدد بالجانب العملي.

(12): أن البنك بصدد بيع الفروع العاملة في فلسطين عن طريق استحواذ البنك الوطني في فلسطين على معظم الموجودات والمطلوبات مقابل حصول البنك التجاري الاردني على نسبة 15% من اسهم البنك الوطني بعد الزيادة. نتج عن عملية الاستحواذ خسارة بمبلغ 3.7 مليون دينار وهي ذات طبيعة غير متكررة.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام 2019-2015 (بالدينار):

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
صافي الربح	5,313,066	5,029,366	3,788,813	9,325,406	15,756,877
صافي حقوق المساهمين	139,198,774	134,043,930	149,540,599	145,814,791	137,981,433
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	-	-	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	7,125,000	7,875,000
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	6.3%	7.5%
سعر الاغلاق / للسهم	0.79	0.85	1.19	1.4	1.17

- يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

(14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:					
المبالغ لأقرب مليون دينار					

2015	2016	2017	2018	2019	
					أهم بنود قائمة الدخل
36.9	38.6	36.4	29.6	31.1	صافي إيراد الفوائد
42.7	43.4	41.4	34.8	36.9	صافي إيراد الفوائد والعمولات
64.0	49.6	48.2	40.8	42.6	اجمالي الدخل
24.1	12.0	6.3	7.2	9.1	صافي الربح قبل الضريبة
15.8	9.3	3.8	5.0	5.3	صافي الربح بعد الضريبة
0.139	0.082	0.032	0.042	0.044	حصة السهم من الربح (الخسارة) - دينار
					أهم بنود الميزانية العامة
1,487.6	1,265.3	1,382.3	1,353.6	1,386.6	مجموع الموجودات
138.0	145.8	149.5	134.0	139.2	حقوق المساهمين
599.3	634.0	718.0	727.9	669.0	المحفظة الائتمانية بالصافي
405.9	341.0	344.6	316.7	289.7	محفظة الاوراق المالية
362.2	161.7	180.0	153.9	107.9	نقد وارصدة لدى البنوك
1,041.5	957.3	971.3	893.2	836.7	ودائع العملاء
73.0	69.9	91.8	84.4	56.6	تامينات نقدية
193.4	51.8	121.4	117.3	87.4	ودائع البنوك لدينا
					أهم النسب المالية
1.2%	0.7%	0.3%	0.4%	0.4%	العائد على الموجودات
12.2%	6.6%	2.6%	3.5%	3.9%	العائد على حقوق الملكية
14.2%	15.3%	13.7%	11.5%	11.1%	كفاية رأس المال
57.5%	66.2%	73.9%	81.5%	80.0%	صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء
3.6%	2.9%	2.5%	2.6%	3.4%	صافي التسهيلات غير العاملة و غير المغطاة بمخصصات/صافي المحفظة الائتمانية
56.3%	54.8%	63.2%	75.8%	68.0%	تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة
131.0%	119.7%	119.8%	104.6%	108.5%	نسبة السيولة القانونية

* لغاية عام 2015 حسب تعليمات بازل 2، عام 2016 وبعد حسب تعليمات بازل 3.

(15): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

الأهداف الاستراتيجية العامة للعام 2020

➤ الهدف الاستراتيجي العام:

تهيئة البنك التجاري ليصبح بنكاً ملائماً للنمو وأن يكون في وضع مالي وتشغيلي جيد (ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية ونمو في الأرباح التشغيلية)، بحيث يكون قادراً على منافسة البنوك الأخرى واستقطاب الودائع والتسهيلات ذات النوعية الجيدة من العملاء الجدد. وفي ظل جائحة كورونا يتوقع البنك أن تكون نتائج أعمال العام 2020 أقل من العام 2019، وجاري العمل على إعادة تقييم الأوضاع المالية والتشغيلية.

➤ المحاور الأساسية للاستراتيجية:

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك سيتم التركيز على المحاور التالية:

- **المحور المالي:** بناء مركز مالي قوي وتحقيق نمو مستمر في الأرباح التشغيلية، وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الأفراد RETAIL.
- **محور الخدمات المصرفية:** أن يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات ولفئات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.
- **محور الكادر البشري:** الاهتمام بالكادر البشري، بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف واستقطاب الكفاءات.

➤ الأهداف الاستراتيجية العامة:

أولاً: قطاعات الأعمال:

- **قطاع الأفراد:** (أن يكون البنك من أفضل 5 بنوك في خدمات أو في فئات عملاء محددة من ضمنها: فئة الموظفين Upper Mass)، وأن يتم تحقيق نمو مستمر في هذه الفئة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تناسب احتياجاتها (خدمات موجهة لهذه الفئة سواء خدمات جديدة أو تطوير الخدمات الحالية).
- **قطاع الخزينة:** بالإضافة إلى دوره المساند في (إدارة الأموال وفجوات الاستحقاق والفائدة)، أن يكون القطاع مركزاً لتحقيق الأرباح من الأعمال وذلك من خلال الدوائر التابعة له.
- **قطاع الأعمال المصرفية:** شركات (من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية):
 - معالجة وتحسين محفظة التسهيلات.
 - نمو متوازن في التسهيلات.
 - التركيز على سياسة البيع المتقاطع.

ثانياً: قطاع ودوائر الدعم:

- هندسة العمليات: تعزيز الهوية المصرفية من خلال تحديد إطار عام وموحد يحكم العمل المصرفي للدوائر، وأن تكون الإجراءات وسير الأعمال وعمليات البنك كافة موثقة وموحدة في كافة مواقع العمل.
- تكنولوجيا المعلومات: الأتمتة لمختلف أنشطة البنك للوصول الى الأتمتة الشاملة.
- الموارد البشرية: الاهتمام برأس المال البشري عن طريق الخبرات والكفاءات المصرفية والمحافظة على الكفاءات الموجودة ورفع جودتها، وأن يكون البنك المفضل للفئات طالبة التوظيف.

ثالثاً: قطاع ودوائر الرقابة:

- الائتمان: أن يعمل القطاع على تحسين سير العملية الائتمانية من خلال تطبيق أفضل المعايير المتبعة لإدارة ورقابة الائتمان وأن يكون شريكاً لدوائر الأعمال لدعم العملية الائتمانية.
- الامتثال: أن تكون دائرة الامتثال أفضل دائرة امتثال في البنوك العاملة في الأردن، وأن يتم تحديد الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.
- المخاطر: تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (الحالية والمتوقعة/ الكمية والوصفية) وتعريفها ومراقبتها وإدارتها: كيفية التعامل معها ووضع الحلول المناسبة لخفضها من خلال تطبيق أفضل الأساليب المتبعة.
- التحصيل: أن تكون عملية المتابعة كاملة تعمل كوحدة واحدة (دمج كافة عمليات المتابعة: من التعثر وحتى التنفيذ).

الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية 2020:

- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح/ أو إعداد دراسات جدوى لافتتاح عدد من الفروع وفروع تجاري إكسبرس وصرفات آلية، كذلك الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، مع دراسة أماكن الفروع القائمة ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك ومدى قربها من النشاط الاقتصادي والسكاني.
- تطوير / طرح منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق والاستمرار بالإعلان عن المنتجات القائمة.
- الاستمرار باستقطاب عملاء وفئات وقطاعات مستهدفة ومتوافقة مع ساسيات البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة.
- تطوير منظومة التكنولوجيا والاستمرار بأتمتة عدد من البرامج والأنظمة، كذلك تطوير نظام المعلومات الإدارية MIS ومراجعة برامج ومكونات هذا النظام.
- متابعة متطلبات الجهة الرقابية القائمة والمستحدثة والعمل على الالتزام بها.
- تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى تطوير العمل المصرفي ورفع جودة الخدمات المصرفية وذلك بعد اعتمادها والموافقة عليها وفق الأصول المتبعة.

(16): إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي 166.848 دينار.

(17)أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية	
			31/12/2018	31/12/2019		2018	2019
1	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	12,844,687	12,838,796	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة شركة الأصباغ الوطنية القابضة	11,428 1,656,641	11,428 1,656,641
2	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	1,144,546	1,144,546	-	-	-
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة يمثلها بمقعدين: مؤنس عمر سليم عبد العال	أردنية	23,808,021	23,808,021	-	-	-
4	اعتباراً من 10 /11/ 2019 اريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من 2019/6/12 شادن زياد نبيه درويش الحجي لغاية تاريخ 2019/11/10 مازن حمدي محمد الصحصاح لغاية تاريخ 2019/6/12	أردنية أردنية أردنية أردنية	- - - -	- - - -	-	-	-
5	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس إدارة	أردنية	14,741,872	14,741,872	-	-	-

		11,999	11,999	أردنية	ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	
—	—	1,073,754	1,073,754	أردنية	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	6
—	—	11,428	11,428	إماراتية	شركة مصانع الأصبغ الوطنية المحدودة	7
—	—	615	615	أردنية	عضو مجلس إدارة ويمثلها عبد النور نايف عبد النور عبدالنور	
—	—	11,999	11,999	أردنية	إيمان محمود علان ضامن عضو مجلس إدارة	8
—	—	11,999	11,999	أردنية	يزيد شمس الدين محمد يوسف الخالدي عضو مجلس إدارة	9
—	—	—	10,000	أردنية	أسامه عمر علي حمد عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2019/6/11	10
—	—	—	10000	أردنية	مهند شحادة خليل خليل عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2019/12/22	11
—	—	31,800,000	31,800,000	سعودية	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة عضو مجلس إدارة لغاية تاريخ 2019/4/3	12
—	—	11,428	11,428	أردنية	نبيل زكي جورج مشحور عضو مجلس إدارة	13

					لغاية تاريخ 2019/10/30	
--	--	--	--	--	---------------------------	--

(17)ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			2018/12/31	2019/12/31
1	نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	240,000	240,000

(17)ج: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل المدراء من الإدارة التنفيذية العليا والمدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية	
			31/12/2018	31/12/2019
1	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد نائب مدير عام أعمال مصرفية	أردنية	-	23557
2	غادة محمد فرحان حلوش أمين سر المجلس لغاية 2019/4/30	أردنية	18978	18978

لا يوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ولا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة باستثناء السيد رامي حديد نائب المدير العام للأعمال المصرفية والأنسة غادة فرحان أمين سر مجلس الإدارة سابقاً.

(17)د: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم: لا يوجد.

(18)/: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2019/1/1 ولغاية 2019/12/31:

المجموع	مصاريف سفر وتدريب واخرى	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة
40,600	600	5,000	3,000	32,000	السيد ميشيل الصايغ
44,800	-	5,000	6,800	33,000	معالي ايمن المجالي
85,200	-	10,000	10,200	65,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)
43,683	-	7,083	3,600	33,000	الأردن الأولى للاستثمار
45,800	600	5,000	8,200	32,000	السيد شريف الرواشده
43,700	-	5,000	5,700	33,000	شركة مصانع الاصباغ الوطنية المحدودة
46,900	600	5,000	7,300	34,000	السيد يزيد الخالدي
46,000	600	5,000	7,400	33,000	السيدة ايمان الضامن
30,200	-	5,000	1,200	24,000	السيد نبيل مشحور (لغاية 2019/10/30)
7,667	-	1,667	-	6,000	شركة الصالح القابضة للاستثمار
19,767	-	-	1,500	18,267	السيد أسامة حمد
454,317	2,400	53,750	54,900	343,267	المجموع

(18)/ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2019/1/1 ولغاية 2019/12/31:

المجموع	مصاريف سفر وتدريب	بدل تنقلات لجان	المكافآت	الرواتب	الإدارة التنفيذية العليا
563,191	14,555	-	141,892	406,744	السيد سيزر قولاجن
69,853	-	300	31,920	37,633	الفاضلة غادة الفرحان - أمين سر مجلس الإدارة حتى 2019/04/30
81,454	928	700	8,611	71,215	السيد وليد القهوي - أمين سر مجلس الإدارة
137,579	-	500	14,874	122,205	السيد محمد القرعان
135,215	3,180	-	14,330	117,706	السيد سليم صوالحة
88,592	-	-	9,600	78,992	السيد انس عايش
159,680	-	-	9,149	150,531	السيد رامي الحديد
77,076	-	700	8,280	68,096	السيد وحيد حيمور
225,563	593	-	24,355	200,615	السيد عبدالله كشك
158,852	-	-	17,222	141,629	السيد علاء قحف
46,272	900	700	2,564	42,108	السيد محمود محمود
141,622	-	-	15,990	125,632	السيد اجود الروسان
113,312	-	300	34,496	78,516	السيد مازن الخطيب لغاية 2019/11/20
114,645	-	-	6,582	108,063	السيد وائل راييه
108,400	-	-	-	108,400	السيد منير المحتسب
146,797	930	-	14,667	131,200	زاهر المعلا - المدير الاقليمي لفروع فلسطين
2,368,102	20,156	3,200	339,865	1,858,085	المجموع

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2019 (فروع الأردن وفلسطين):

النطاق	القيمة
البيئة	0
التعليم	20,087
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	206,370
الرياضة	6,500
الصحة	15,208
الطفل والمرأة والأسرة	5,150
الفقر	50,750
المجالات الثقافية والفنية	2,507
دعم مؤسسات وطنية	13,592
ذوي الاحتياجات الخاصة	5,200
المجموع	325,364

(20)/أ: لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

(20)ب: العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظفي الشركة أو أقاربهم:

الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2019/12/31	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2019/12/31	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2019/12/31	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2019/12/31
1	السيد ميشيل الصايغ	10,649,064	5,208,090	571,854	593,883
2	السيد شريف الرواشدة	3,108,292	2,930,445	0	1000
3	معالي أيمن المجالي	6,593,618	5,622,900	600,000	207,210
4	السيد عبد النور نايف عبد النور	6,248,795	6,240,155	0	22,340
5	السادة شركة الأردن الأولى للاستثمار	4,560,118	4,268,112	0	155,000
6	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	0	168,884	0	0
1	أسامه عمر علي حمد	0	390,462	0	0
2	يزيد شمس الدين الخالدي	10,000	6865	0	10,000
3	السيدة إيمان محمد علان ضامن	10,000	0	0	0
مجموعات ذات صلة					
كافراد					

(21)أ: مساهمة الشركة في حماية البيئة

لا يوجد مساهمة للبنك في حماية البيئة

(21)ب: مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي

المسؤولية المجتمعية:

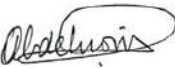
تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام 2019 بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر، والعديد من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن.

أيضاً قام البنك خلال العام 2019 برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.

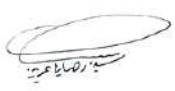
(22): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية. كما ويقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

(23): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك وبكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

(تشمل توقيعات أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم 22 و 23)

رئيس المجلس ميشيل الصايغ 	نائب رئيس المجلس أيمن المجالي 	عضو مجلس إدارة شريف الرواشده 	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار يمثلها صالح الكيلاني 
عضو مجلس إدارة إيمان الضامن 	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) يمثلها أريج عبيدات 	عضو مجلس إدارة يزيد الخالدي 	عضو مجلس إدارة مهند شحاده 
عضو مجلس إدارة أسامة حمد 	عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) يمثلها مؤنس عبدالعال 	عضو مجلس إدارة شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة يمثلها عبد النور عبد النور 	

(24): نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة ميشيل الصايغ 	المدير العام سيزر قولاجن 	المدير المالي عبد الله كشك 
--	--	--

ثالثاً/ البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

البنك التجاري الاردني

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

شركة مساهمة عامة محدودة

القوائم المالية

31 كانون الأول 2019

٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	إيضاحات
دينار	دينار	
		الموجودات
٩١,٨٧٢,١١٨	٧١,٢٦٤,١٣٥	٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦١,٩٩٥,٦١٣	٣٦,٦٤٢,٥٣٩	٥ أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٢٧,٨٧٣,٨١٨	٦٦٩,٠٠٠,٣٧٥	٦ تسهيلات انتمائية مباشرة - بالصافي
١,٧٩٢,٨٠١	١,٨٧٦,٣٨٢	٧ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١١,٩١٥,٣٠٢	١١,١٠٥,٩٣٧	٨ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٣٠٣,٠٣١,٦١١	٢٧٦,٧٣٤,١٢٦	٩ موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
٢٧,٨١٧,٨٣٩	٢٢,٤٣٠,٣٩٧	١٠ ممتلكات ومعدات بالصافي
٢,٣١٣,٩١٩	١,٨٥٥,٣١٧	١١ موجودات غير ملموسة - بالصافي
-	٥,١٤١,٩٣٦	١٢/٣ موجودات حق استخدام
١٣,٨٦٧,٩٢٤	١٢,٣١٣,٥٣٢	١٢/١٧ موجودات ضريبية مؤجلة
١١١,٠٨٨,٥٩١	١٣٤,٤٥٥,٢٦٢	١٢ موجودات أخرى
-	١٤٣,٧٧٣,٠٨٤	٤٥ موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي
١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢	مجموع الموجودات

		المطلوبات وحقوق المساهمين
		المطلوبات
١١٧,٣٠٤,٧٥٤	٨٧,٣٨٦,٧٤٧	١٣ ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨	٨٣٦,٦٩٨,٣٩٣	١٤ ودائع عملاء
٨٤,٤١٧,٣٢٧	٥٦,٥٧٢,٢١٥	١٥ تأمينات نقدية
٨٣,٤٨١,٨٧٣	٩٦,٠٨٣,٥٨٢	١٦ أموال مقترضة
٧٤٥,٥٤٨	-	١٧/١ مخصص ضريبة الدخل
١,٩٢٤,٢٦٦	١,٣٧٠,٦٢٤	١٨ مخصصات متنوعة
١٤,١٠٧	٥٠,٣٨٨	١٢/١٧ مطلوبات ضريبية مؤجلة
-	٤,٥٣٨,٢٦٧	١/٣ التزامات عقود تأجير
٣٨,٤١٢,٤٤٢	٣٩,١٧٠,٦٠٨	١٩ مطلوبات أخرى
-	١٢٥,٥٢٣,٤٢٤	٤٥ مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥	١,٢٤٧,٣٩٤,٢٤٨	مجموع المطلوبات

		حقوق المساهمين
		حقوق مساهمي البنك
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ رأس المال المكتتب به والمدفوع
١٤,٧١٤,٥٦٣	١٥,٤٦٠,٣١٨	١/٢١ احتياطي قانوني
-	٥٤٨,٦٩٣	٢١/ب احتياطي مخاطر مصرفية عامة
٢,٥٩٧,٠٤٧	٣,٥٣٨,٦٧٥	٢١/ج احتياطي التقلبات الدورية
(٢,٠٥٣,١٨٣)	(٢,٢١١,٤٠٦)	٢٢ احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
(١,٢١٤,٤٩٦)	١,٨٦٢,٤٩٤	٢٣ الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)
١٣٤,٠٤٣,٩٣١	١٣٩,١٩٨,٧٧٤	مجموع حقوق مساهمي البنك
١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦	١,٣٨٦,٥٩٣,٠٢٢	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
دينار	دينار	
		العمليات المثلثة
٧٣,٨٨٥,٢٢٨	٧٤,٩٧٢,٣٩١	٢٤ الفوائد الدائنة
(٤٤,٢٧٢,٧٥٧)	(٤٣,٨٥٧,٦٦٦)	٢٥ ينزل: الفوائد المدينة
٢٩,٦١٢,٤٧١	٣١,١١٤,٧٢٥	صافي إيرادات الفوائد
٥,٢١٩,٦٥٤	٥,٧٨٨,٢٠١	٢٦ صافي إيرادات العمولات
٣٤,٨٣٢,١٢٥	٣٦,٩٠٢,٩٢٦	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
١,٠١٢,٣٢٧	١,١٢٩,٨٥٢	٢٧ أرباح عملات أجنبية
٤١٨,٠٩٩	٩١,١٨٦	٢٨ أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٦١,٤٥٠	٢٣٨,٨٥٣	٨ عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤,٤٢١,١١٣	٤,٢٢٠,٠٨٣	٢٩ إيرادات أخرى
٤٠,٨٤٥,١١٤	٤٢,٥٨٢,٩٠٠	إجمالي الدخل
١٣,٩٣٦,٣٨٢	١٣,٧٦٤,٥٢٧	٣٠ نفقات الموظفين
٢,٦٧١,٣٥٢	٢,٥٦٢,٦٨٨	١١٠ استهلاكات واطفاءات
٤,٨٣٧,٠٠٥	٨٩١,٦١٠	٣١ محصن خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
١,٠٥٣,٤١١	٤٠٣,٨٩٤	١٨ مخصصات متنوعة
(١,٦١٢,٢١٦)	١١٩,١٢٧	١٢ مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
١٢,٧٢٤,٨٧٥	١٢,٠٦٠,٨٢٣	٣٢ مصاريف أخرى
٣٣,٦١٠,٨٠٩	٢٩,٨٠٢,٦٦٩	إجمالي المصروفات
٧,٢٣٤,٣٠٥	١٢,٧٨٠,٢٣١	الربح للسنة قبل الضرائب
(١,٠٩٤,٦٧٨)	(٢,١٧٠,٤٧٣)	١٧/ب ضريبة الدخل للسنة
٦,١٣٩,٦٢٧	١٠,٦٠٩,٧٥٨	الربح للسنة من العمليات المستمرة
(١,١١٠,٢٦١)	(٥,٢٩٦,٦٩٢)	٤٥ الخسارة للسنة من العمليات غير المستمرة
٥,٠٢٩,٣٦٦	٥,٣١٣,٠٦٦	الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)
فلس/ دينار	فلس/ دينار	حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك
٠/٠٤٢	٠/٠٤٤	٣٣ أساسي ومخفض
فلس/ دينار	فلس/ دينار	حصة السهم من الربح من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك
٠/٠٥١	٠/٠٨٨	٣٣ أساسي ومخفض
فلس/ دينار	فلس/ دينار	حصة السهم من (الخسارة) من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك
٠/٠٠٩	(٠/٠٤٤)	٣٣ أساسي ومخفض

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

2018	2019	
دينار	دينار	
6.139.627	10.609.758	الربح للسنة من العمليات المستمرة – قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل الآخر:
		البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل
		صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(427.745)	(100.812)	الشامل – بالصافي
(1.848)	-	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
5.710.034	10.508.946	مجموع الدخل الشامل للسنة من العمليات المستمرة
(1.110.261)	(5.296.692)	(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة – قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل الآخر:
		البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل
		صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(124.359)	(57.411)	الشامل
(1.234.620)	(5.354.103)	مجموع (الخسارة الشاملة) للسنة من العمليات غير المستمرة
4.475.414	5.154.843	إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (د)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 48 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الاردني
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

الاحتياطات						
رأس المال المكتتب به والمدفوع	قانوني	التقلبات الدورية	مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي القيمة العادلة بالصافي	الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق المساهمين
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019						
الرصيد كما في بداية السنة	120.000.000	14.714.563	2.597.047	-	(1.214.496)	134.043.931
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	5.313.066	5.313.066
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(158.223)
اجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	5.313.066	5.154.843
المحول الى الاحتياطات	-	745.755	941.628	548.693	(2.236.076)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	120.000.000	15.460.318	3.538.675	548.693	1.862.494	139.198.774
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018						
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2018	120.000.000	14.082.158	1.833.820	7.002.848	(1.504.051)	149.540.599
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والمتعلق بالتدني	-	-	-	-	(30.065.991)	(30.065.991)
احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والمتعلق بالتدني	-	-	-	-	10.093.909	10.093.909
المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	-	-	(7.002.848)	7.002.848	-
الرصيد في بداية السنة المعدل	120.000.000	14.082.158	1.833.820	-	(1.504.051)	129.568.517
الربح للسنة	-	-	-	-	5.029.366	5.029.366
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل-بالصافي	-	-	-	-	(552.104)	(552.104)
المحور من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	(2.972)	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(1.848)	(1.848)
المحول الى الاحتياطات	-	632.405	763.227	-	(1.395.632)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	120.000.000	14.714.563	2.597.047	-	(1.214.496)	134.043.931

* أصدر البنك المركزي الأردني تعميماً رقم 7702\1\10 بتاريخ 6 حزيران 2018 والذي طلب من خلاله نقل رصيد حساب المخاطر المصرفية العامة لحساب الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المسجل على الرصيد الافتتاحي لحساب الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018.

- تتضمن الخسائر المتراكمة مبلغ 11.625.433 دينار مقيد التصرف به لقاء الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2019 بناء على تعليمات البنك المركزي.
- يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب وقيل أثر الضريبة دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (متضمناً مبلغ 311.112 دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 48 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

2018	2019	إيضاحات
دينار	دينار	
(معدلة)		
6.324.044	12,780,231	التدفق النقدي من عمليات التشغيل:
-	(6,252,803)	الربح للسنة قبل الضرائب- قائمة (ب)
		الربح من العمليات غير المستمرة قبل الضريبة
3.036.229	3,075,439	تعديلات بنود غير نقدية:
5.406.363	1,265,110	استهلاكات واطفاءات
245.709	401,848	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
45.364	255,115	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
1.000.000	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
(86.109)	-	مخصصات أخرى
397.886	(91,316)	(ارباح) بيع ممتلكات ومعدات
(126.014)	1,415,538	(ارباح) خسائر تقويم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	119,127	خسائر تدني موجودات مستملكة لقاء ديون
-	3,708,487	مخصص عقارات الت ملكيتها أكثر من اربع سنين
-	1,007,613	مخصص خسائر بيع فروع فلسطين
-	124,337	اطفاء موجودات حق استخدام
		فوائد التزامات عقود تاجير مدفوعة
(290.739)	(439,036)	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
15.952.733	17,369,690	الربح للفترة قبل التغير في موجودات والمطلوبات
		التغير في الموجودات والمطلوبات-
(42.690.000)	(10,222,209)	(الزيادة) تسهيلات ائتمانية مباشرة
(795.772)	7,733	النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(4.485.290)	(27,769,590)	(الزيادة) في الموجودات أخرى
3.499.947	(6,442,270)	(الزيادة) النقص في ارصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة اشهر
(78.082.487)	42,221,913	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
(7.353.303)	(23,234,371)	(النقص) في التامينات النقدية
4.971.878	4,921,194	الزيادة في المطلوبات الاخرى
(124.935.027)	(20,517,600)	صافي التغير في المطلوبات والموجودات
(108.982.294)	(3,147,910)	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل وفوائد التزامات عقود التاجير المدفوعة
(9.730)	(176,906)	مخصص قضايا مدفوع
(247.964)	(173,193)	تعويض نهاية الخدمة المدفوع
-	(866,011)	عقود تاجير مدفوعة
(3.070.525)	(518,012)	ضريبة الدخل المدفوعة
(112.310.513)	(4,882,032)	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الانشطة التشغيلية
		الانشطة الاستثمارية
28.292.531	24,455,879	النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفاة
(630.595)	(1,358,221)	(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(3.363.878)	(2,783,510)	(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات
(402.382)	(536,064)	(شراء) موجودات غير ملموسة
296.951	28,579	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
24.192.627	19,806,663	صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية
		الانشطة التمويلية
69.312.895	12,601,709	الزيادة في اموال مقترضة
69.312.895	12,601,709	صافي التدفق النقدي من الانشطة التمويلية
290.739	439,036	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(18.514.252)	27,965,376	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
121.577.176	103.062.924	النقد وما في حكمه في بداية السنة من العمليات المستمرة
-	(50,508,373)	النقد وما في حكمه من العمليات الغير المستمرة
103.062.924	80,519,927	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
		معاملات غير نقدية:
-	147,481,571	الزيادة في الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع
-	125,523,424	الزيادة في مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
3,092,103	3,571,616	استهلاك عقارات وموجودات مقابل ديون

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 48 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

1- عام

تأسس البنك التجاري الاردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وبرأسمال قدره 5 مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، هاتف 962(6)5203000+، ص.ب 9989 عمان 11191- المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الاردن) في بنك الاردن والخليج ليحل بذلك بنك الاردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الاردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال اجراءات تغيير اسم البنك من بنك الاردن والخليج الى البنك التجاري الاردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7.125.000 دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120.000.000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

ان البنك التجاري الاردني شركة مساهمة عامة محدودة اسهمها مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

يقوم البنك بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (32) وخارجها في فلسطين وعددها (6).

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 ايار 2020 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

2- أسس إعداد القوائم المالية

تم اعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.

ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

د. وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في 20 شباط 2020 على استدراك المخصصات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات ، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

1-3 التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "الإيجارات"

يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "الإيجارات" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (4) "تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار" وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (15) "عقود الإيجار التشغيلية – الحوافز" ورقم (27) "تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود التأجير". يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد يؤثر على قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (17). سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لتلك المبادئ في معيار المحاسبة الدولي رقم (17). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) على عقود الإيجار التي يكون فيها البنك هو المؤجر.

قام البنك بتطبيق المعيار بأثر رجعي وبما يتماشى مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (16)، ولم يتم بتعديل ارقام المقارنة بتاريخ التطبيق في 1 كانون الثاني 2019 باستخدام طريقة الانتقال العملية، وبناءً عليه لم يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية ولم يتم تعديل القوائم المالية للسنة السابقة حيث تم احتساب حق استخدام الموجودات على جميع عقود الإيجار من تاريخ تطبيق المعيار. قرر البنك استخدام طريقة الانتقال العملية والتي تسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) ولتفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (4) في تاريخ التطبيق.

لدى البنك عقود إيجار لفروعه. قام البنك بتصنيف عقود الإيجار التي تمثل فيها الطرف المستأجر عند بدايتها إما كعقود إيجار تمويلية أو كعقود إيجار تشغيلية وذلك قبل تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16).

• عقود الإيجار والتي تم الاعتراف بها سابقاً كعقود تأجير تشغيلية

قام البنك بالاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار لعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قام البنك بالاعتراف بحق استخدام الموجودات لبعض عقود الإيجار باستخدام قيمة التزام الإيجار بعد تعديلها بقيمة مدفوعات الإيجار المقدمة وقيمة الإيجارات المستحقة ذات الصلة والمعتزف بها سابقاً. تم الاعتراف بالتزامات الإيجار بناءً على القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض بتاريخ التطبيق.

قام البنك أيضاً باستخدام الحلول العملية المتاحة وفقاً للمعيار بحيث:

- استخدم معدل خصم واحد لأي مجموعة من عقود الإيجار والتي لها خصائص متشابهة.
- استخدم البنك إعفاءات عقود الإيجار قصيرة الأجل للعقود قصيرة الأجل والتي تنتهي خلال 12 شهراً من تاريخ التطبيق.
- استبعد البنك التكاليف المباشرة الأولية عند قياس حق استخدام الموجودات في تاريخ التطبيق.
- استخدم البنك معلومات لاحقة عند تحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

إن أثر تطبيق المعيار على الأرصدة الافتتاحية لكل من موجودات حق الاستخدام بلغ 6.149.549 دينار والتزامات عقود الإيجار بلغ 5.528.615 دينار.

توضح الجداول أدناه أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) لكل بند مالي كما في 31 كانون الأول 2019.

قائمة المركز المالي

البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية	أثر التطبيق	الرصيد فيما لم يتم التطبيق
	دينار	دينار	دينار
موجودات حق الاستخدام	5.141.936	5.141.936	-
موجودات أخرى	134.455.262	(621.569)	135.076.831
إجمالي الأثر على الموجودات		<u>4.520.367</u>	-
التزامات عقود الإيجار	4.538.267	4.538.267	-
إجمالي الأثر على المطلوبات		<u>4.538.267</u>	-

قائمة الدخل

البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية	أثر التطبيق	الرصيد فيما لم يتم التطبيق
	دينار	دينار	دينار
الفوائد المدينة	(43.982.003)	(124.337)	(43.857.666)
استهلاكات واطفاءات	(3.570.301)	(1.007.613)	(2.562.688)
مصاريف أخرى	(10.928.873)	387.683	(11.316.556)
إجمالي الأثر على قائمة الدخل		<u>(744.267)</u>	-

قائمة التدفقات النقدية

البند	الرصيد كما ورد في القوائم المالية	أثر التطبيق	الرصيد فيما لم يتم التطبيق
	دينار	دينار	دينار
الربح قبل الضريبة	7.272.976	(744.267)	8.017.243
استهلاكات واطفاءات	3.570.301	1.007.613	2.562.688
الموجودات الأخرى	(22.531.116)	621.569	(23.152.685)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		<u>884.915</u>	-
المسدد مقابل التزامات الإيجارات	(866.011)	(866.011)	-
صافي (الإستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار	<u>(866.011)</u>	<u>(866.011)</u>	-

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

عقود الإيجار

موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار 5 سنوات ، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019		الرصيد في بداية السنة
6.149.549		يضاف : إضافات خلال السنة
-		يطرح : الإستهلاك للسنة
(1.007.613)		عقود ملغاه
-		
5.141.936		رصيد 31 كانون الأول 2019

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019		الإستهلاك للسنة
1.007.613		الفائدة خلال السنة
124.337		مصرف إيجار خلال السنة
1.131.950		

التزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019		الرصيد في بداية السنة (المعدل)
5.528.615		يضاف : إضافات خلال السنة
-		الفائدة خلال السنة
(124.337)		يطرح : المدفوع خلال الفترة
(866.011)		
4.538.267		رصيد 31 كانون الأول 2019

كما في 31 كانون الأول 2019		تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:
714.739		خلال أقل من سنة
2.535.421		من سنة الى 5 سنوات
1.288.107		أكثر من 5 سنوات
4.538.267		

بلغت قيمة إلتزامات عقود الإيجار غير المخصومة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 6.690.267 دينار وفيما يلي تحليل الإستحقاق:

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصومة:	كما في 31 كانون الأول 2019
خلال أقل من سنة	1.208.656
من سنة الى 5 سنوات	3.641.027
أكثر من 5 سنوات	1.840.584
	<u>6.690.267</u>

تفسير رقم (23) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبة الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدا أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9): ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية SPPI) وان يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج SPPI بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضا بسبب الإلغاء المبكر للعقد.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): بيع أو تحويل الموجودات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناجمة عن عملية بيع أو تحويل الاستثمار في الشركة التابعة الى استثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشتركة. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة - وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (3) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة الى مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع مشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر وان يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) المعالجة المحاسبية عندما يحدث تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها خلال السنة المالية. توضح التعديلات أيضاً أن على الشركة أولاً تحديد أي تكلفة خدمة سابقة، أو ربح أو خسارة من التسوية، دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير سقف الأصل. يتم إثبات هذا المبلغ في قائمة الارباح أو الخسائر.

بعد أن يتم تحديد الاثر على سقف الأصل بعد تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها. يتم إثبات أي تغيير، باستثناء المبالغ ضمن صافي الفائدة ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن على الشركة تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا يتم الاعتراف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولكن في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ينطبق على هذه الاستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في صافي قيمة الاستثمار، كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

2-3 أهم السياسات المحاسبية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة إلى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.
 2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية.
- تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية ما يلي:

رسوم منح القروض، رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة "اليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في قائمة الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

- يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:
- بالكلفة المطفأة
 - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظتها التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليل بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالكلفة المطفأة

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالكلفة المطفأة قبل 1 كانون الثاني 2019، بما في ذلك الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط، بخلاف ما يلي:

- إذا كانت غايات البنك من الشراء أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب
- إذا قام البنك عند الاعتراف الأولي، بتصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو متاحة للبيع.
- قد لا يسترد البنك بشكل أساسي جميع استثماراتها الأولية، إلا إذا كانت بسبب تدهور في الائتمان، والتي تم تصنيفها كموجودات مالية متاحة للبيع.

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية. لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسيين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترة اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة لأصل المالي عند الأعراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولية رقم (9) للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً-صادر أولاً. في حالة الغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بعد الاعتراف الأولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل. إيرادات الفوائد المتحققة أو المكتبة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم إثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في القوائم المالية بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بأثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الشامل، ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 -مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات اقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحا منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهرى في الشروط والاحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف القروض الجديدة في المرحلة 1 لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقروض. يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية

أ. الموجودات المالية

يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند إلغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضًا بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو
- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.
- إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تقتصر التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:
- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية، أو
 - قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية
- يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفها دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشتري أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية".

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناءً على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

إن منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) موضحة بشكل مفصل بالايضاح رقم (3) استخدام التقديرات.

عقود الايجار (السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2019)

تصنف عقود الايجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الايجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك للمستأجر بشكل جوهري. أما جميع عقود الايجار الاخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

1. البنك كمؤجر

يتم قيد دخل الايجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمر الايجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي الى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتقيد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الايجار.

2. البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الايجار التمويلية بداية بقيمتها العادلة عند بداية عقد الايجار أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الايجار، أيهما أقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة. وتوزع دفعات الايجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من اجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، وتقيد مصاريف التمويل مباشرة في قائمة الدخل.

تقيد دفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

عقود الإيجار (السياسة المطبقة بعد 1 كانون الثاني 2019)

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفته من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة. ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدهن في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الايجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار إيهما أقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدهن في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفوعات الثابتة (والتي تتضمن الدفوعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقعة تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم ، وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية :

%	
2	مباني
15-10	معدات وأجهزة وأثاث وديكورات
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

يتم تثبيت هذه الاحتمالات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة .

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة 20٪ سنوياً.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع :

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على انها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان استرداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة ، ويجب ان يكون الاصل جاهز للبيع في وضعه الحالي بشروط تكون عادية ومألوفة لبيع هذا النوع من الموجودات ، ويجب ان يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة الى أن يكون هنالك التزام بخطة البيع من قبل الادارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للاعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة ، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها والتزاماتها على انها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند استيفاء جميع الشروط المشار اليها اعلاه .

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل ، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل كصافي أرباح (خسارة) من العمليات غير المستمرة .

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية او تسديد او انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً او كلياً .

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في القوائم الماليه فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل ، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) . تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات . يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم الماليه والمعلنة من البنك المركزي الأردني

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني . أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على اساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الآخر وفي حالة بيع احدى هذه الشركات او الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الاجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل.

يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي .

القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس الأدوات المالية بتاريخ القوائم المالية.

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الإلتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل الموحد.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3-3 استخدام التقديرات

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهدات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الإعراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (39).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (39).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة ، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراسات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (39). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

(أ)

تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسباً ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

(ب)

قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل ثقل المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

(ج)

الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي :

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و

- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو
عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والادارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الاردني ، حيث تم تطبيق أفضل الممارسات واحداث الوسائل والاساليب المتبعة في ادارة المخاطر.

ان عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء الكلي للبنك، وتقوم دائرة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى.

ان دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وامن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك وترتبط بشكل مباشر بلجنة ادارة المخاطر والامثال المنبثقة عن مجلس الادارة وترفع دائرة المخاطر تقاريرها مباشرة لهذه اللجنة وكذلك المدير العام مع العمل على تزويد الدوائر واللجان المعنية داخل البنك بتقارير المخاطر اللازمة كما يتم تعزيز ثقافة المخاطر لدى البنك من خلال الدورات وورشات العمل التثقيفية الداخلية والخارجية لكافة الموظفين.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر و مقدار المخاطر التي يمكن تحملها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقاً لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة المخاطر والامثال).

كما تقوم دائرة المخاطر بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتي تتضمن تقييم مستوى كفاية رأس المال الداخلي بناءً على استراتيجية التوسع في الأعمال للبنك والمتوقعة للسنوات القادمة.

توفر ادارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في ادراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في

حال حدوثها. وتندرج اعمال ادارة المخاطر ضمن سياسة عامة لإدارة المخاطر تمكن البنك من تحديد ووضع حدود لها وتكون الاطار العام لادارة المخاطر الرئيسية التي يتوقعها البنك. بالإضافة الى عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من انواع المخاطر.

كما تولي ادارة البنك اهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك بإعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف انواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم إستخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من اسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لاعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان، التركزات، السيولة أسعار الفائدة، السمعة، الإستراتيجية، التشغيل، السوق، الحاكمية المؤسسية، الامتثال، هيكل راس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي :

- 1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 2- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
- 3- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- 4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
- 5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
- 6- تحديد راس المال اللازم لمواجهة كافة انواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
- 7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك باعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وادارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزء هام من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعية.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة ، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

الآلية التي يتم اختيار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة

يتم اختيار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم

اختيارها وتحديدها من قبل البنك وفقا للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع و التكرار والاهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الاعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الأوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواء على مستوى محفظة التسهيلات او الاستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الاسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب اثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير اسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

حاکمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً و أساسياً من منظومة الحاکمية المؤسسية و حاکمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات او التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق المجلس المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة ، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج .

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني.

- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

- وضع الاجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتنال وعرضها على مجلس الإدارة .

مسؤولية دائرة التدقيق :

- ان دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

- 1- تصميم برنامج إختبارات الأوضاع الضاغطة و استعمال النماذج و المنهجيات لإختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

- ان تشتمل إختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تدرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
 - تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
 - تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلبا على تعرض البنك لمخاطر التركيز.
 - تضمين إختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
 - تناسب الإختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة و مدى تعقيد اعمال البنك و المخاطر المرتبطة به.
 - يشمل برنامج إختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الإختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
 - تشمل أنواع إختبارات مختلفة مثل إختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علما ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.
- 2- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الإختبارات وبشكل سنوي.
 - 3- رفع نتائج الإختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامتنال المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعرش وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

1. تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9)، اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (2009/47) ورقم (2018/13) والمتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9) حيث يتم اخذ النتائج الاكثر تحفظا وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الاردني.

2. آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابلته وفقا للتعليمات و المعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

- 1- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الاردني.
- 2- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة Standard and Poors (S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس ايجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل (Obligor Risk Rating) (ORR) ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:

- 1- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
- 2- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل
- 3- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية :

- 4- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية ، المديونية ، هيكل راس المال وغيرها

وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:

- 1- اثر تنوع أنشطة العميل
- 2- هيكل راس المال
- 3- سياسة التمويل المعتمدة
- 4- تقييم السيولة
- 5- الادارة والحاكمة

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء Probability of Default (PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية :

1- المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية :

- * مراحل تصنيف العملاء (Staging)
- * نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
- * نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD .
- * التعرض عند التعثر EAD.

2- معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:

تعتبر معايير تصنيف المراحل احد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، حيث تم تصنيف الادوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالاضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الاردني رقم (2018/13).

3- احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)

محفظة الشركات:

بناءً على احتمالية التعثر الناتجة من تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية من خلال نظام التصنيف الائتماني حيث يتم ذلك من خلال النماذج المعتمدة لشركة (S&P) وبناءً على البيانات التاريخية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية وربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي المتضمنة اثر اختبارات الاوضاع الضاغطة ونتائجها.

محفظة الافراد:

يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة لآخر 5 سنوات وتم استخدام منهجية Roll Rate Approach في قياس مخاطر عملاء الافراد مع العمل على ربطها بكافة متغيرات العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم) لتحديد مخاطر محفظة الافراد المستقبلية.

محفظة ادوات الدين والسوق النقدي:

يتم احتساب احتمالية التعثر لادوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الآخر (OCI) على أساس افرادي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء ادوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية او بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

4- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

- لعملاء الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة (المرحلة الاولى والثانية):

قام البنك بتطبيق نظام بناءً على نماذج شركة (S&P) لاحتساب الخسارة بافتراض التعثر .

- عملاء الافراد (كافة المراحل) والشركات المرحلة (الثالثة)

يتم قياس نسبة الخسارة بافتراض التعثر بناءً على القيمة الحالية للضمانة المقدمة من العميل (Present Value) اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و مخفضات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الاردني.

5- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default - EAD)

يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل وعلى النحو التالي:

- يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة.
- في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر : عبارة عن الرصيد المستغل بالإضافة لنسبة من السقف غير المستغل (المباشرة وغير المباشرة) بناءً على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9):

يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الاردني وافضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الادارة :

- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.

- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديدا واضحا لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه .
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار (9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات أو التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات واجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملائمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة .
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والاجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على اي استثناء او تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة ووفق مبررات واضحة وموثقة.

مسؤوليات لجنة ادارة المخاطر والامتثال:

- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:

- التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي قد تحققت من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار المحاسبي رقم (9).
- مراقبة التواءم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار التقارير المالية رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الادوات المالية /التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال :

- التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر

- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية باي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الافصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الاردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:

- الاشتراك مع الادارات في تطوير وبناء نموذج الاعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقا لمبادئ معيار التقارير المالية رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من ان كافة الادوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الافصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية:

تخضع جميع التعرضات الائتمانية / الادوات المالية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الى محددات معينة كمؤشر لإعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان وبحيث يتم انتقال الاداة المالية / التعرض الائتماني مابين المراحل الثلاث:

المرحلة (1) : تتضمن الموجودات المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي او ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ إعداد البيانات المالية، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهر والتي تنتج من أحداث عدم الانتظام المحتملة في غضون 12 شهرا قادمة .

المرحلة (2): تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزياده كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها، بالنسبة لهذه الموجودات يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الدين وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع احداث عدم الانتظام المحتملة على مدار العمر المتوقع للاداء المالية.

المرحلة (3): وتتضمن الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي وفقا للمؤشرات المحددة في تعليمات البنك المركزي الأردني، وبالنسبة لهذه الموجودات يتم الإقرار بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر ومعالجتها مع الفوائد المحتسبه عليها.

فيما يلي ابرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية :

- حدوث تراجع او انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل او المقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس .

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر للقطاعات المختلفة المعلومات التاريخية والاضاع الحالية بالإضافة الى الاحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات جوهرية يمكن الاعتماد عليها من قبل البنك.

حيث تم استخدام العوامل الاقتصادية وتوقعاتها لخمس سنوات قادمة بثلاث سيناريوهات ولكل من نسب (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، مؤشر سوق عمان المالي (Local Index)، مؤشر الطاقة (Energy Index)، مؤشرات اخرى (Non- Energy Index)، نسب التعثر التاريخية للبنك)، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي فيما يخص الاردن وبناءً على البيانات التاريخية الصادرة من سوق عمان المالي ومؤشرات البنك للتعثر.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود ، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من البنك والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد ، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنتهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

4 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
20.803.988	17.438.433
15.973.418	15.691.908
10.635.000	-
44.459.712	38.133.794
71.068.130	53.825.702
91.872.118	71.264.135

نقد في الخزينة

أرصدة لدى بنوك مركزية :

حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات الإيداع

متطلبات الاحتياطي النقدي

مجموع أرصدة لدى بنوك مركزية

مجموع نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

- بلغ الإحتياطي النقدي الإلزامي 38.133.794 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (44.459.712 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب لدى البنوك المركزية باستثناء الإحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الاردني كما في 31 كانون الاول 2019 (الإحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة 10.635.000 دينار كما في 31 كانون الاول 2018).

- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 و2018.

- لا يوجد شهادات إيداع كما في تاريخ 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية:

المجموع		المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	البند
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
101.587.784	71.068.130	-	-	71.068.130	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1.107.334	3.388.248	-	-	3.388.248	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(31.626.988)	(761.369)	-	-	(761.369)	الأرصدة المسددة
-	14.604.254	-	-	14.604.254	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	(34.473.561)	-	-	(34.473.561)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
71.068.130	53.825.702	-	-	53.825.702	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2018.

5 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

بنوك ومؤسسات		مصرفية خارجية		مصرفية محلية		البند
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9.878.657	7.322.531	9.848.986	7.292.860	29.671	29.671	حسابات جارية وتحت الطلب
52.287.061	29.398.680	29.236.061	255.680	23.051.000	29.143.000	ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر او اقل
62.165.718	36.721.211	39.085.047	7.548.540	23.080.671	29.172.671	المجموع
(170.105)	(78.672)	(102.224)	(677)	(67.881)	(77.995)	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
61.995.613	36.642.539	38.982.823	7.547.863	23.012.790	29.094.676	

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 7.243.788 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (13.645.043 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2019		2018		البند
المرحلة الأولى (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الثالثة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	3.442.500	3.5
-	-	-	13.267.000	4
255.752	-	-	16.161.961	5.5
4.963.000	-	-	-	7.5
31.502.459	-	-	29.294.257	Not rated
36.721.211	-	-	62.165.718	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

البند	المجموع		المرحلة الثالثة (إفرادي)	المرحلة الثانية (إفرادي)	المرحلة الأولى (إفرادي)
	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	51.866.315	62.165.718	-	-	62.165.718
الأرصدة الجديدة خلال السنة	54.490.847	21.550.449	-	-	21.550.449
الأرصدة المسددة	(44.191.444)	(49.287.791)	-	-	(49.287.791)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	24.010.227	-	-	24.010.227
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(21.717.392)	-	-	(21.717.392)
الرصيد كما في نهاية السنة	62.165.718	36.721.211	-	-	36.721.211

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 .

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما يلي:

المجموع	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى	
	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	170.105	-	-	-	170.105	-
خسارة التدني على الايداعات الجديدة خلال السنة	31.339	-	-	-	31.339	-
المسترد من خسارة التدني على الايداعات المسددة	(93.252)	-	-	-	(93.252)	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	4.236	-	-	-	4.236	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(33.756)	-	-	-	(33.756)	-
الرصيد في نهاية السنة	78.672	-	-	-	78.672	-

6- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
388.050	364.664
185.521.559	180.269.792
4.008.733	4.274.929
122.849.817	121.834.039
91.666.050	76.344.157
294.635.547	276.490.443
23.908.023	16.162.824
47.577.557	34.570.961
34.146.714	20.742.691
804.702.050	731.054.500
(59.143.438)	(47.974.854)
(17.684.794)	(14.079.271)
727.873.818	669.000.375

الأفراد (التجزئة) :

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات *

بطاقات إئتمان

القروض العقارية

الشركات :

أ - الشركات الكبرى :

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات *

ب - مؤسسات صغيرة ومتوسطة :

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات *

الحكومة والقطاع العام

المجموع

(ينزل) : مخصص خسائر إئتمانية متوقعة

فوائد معلقة

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 2.930.594 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (3.613.185 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 84.627.492 دينار أي ما نسبته 11/58٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 (95.751.625 دينار أي ما نسبته 11/9٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 70.617.431 دينار أي ما نسبته 9/85٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 (78.387.696 دينار أي ما نسبته 9/96٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018).

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الاردنية 2.500.000 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (7.500.000 دينار كما في 31 كانون الأول 2018)، كما تتضمن 13.111.673 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 تسهيلات ممنوحة للسلطة الفلسطينية.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
			(افرادي)	(افرادي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
762.012.050	804.702.050	95.751.625	55.193.569	653.756.856	الرصيد كما في بداية السنة
91.119.561	102.966.810	543.091	7.889.957	94.533.762	تسهيلات جديدة خلال السنة
(45.483.198)	(47.956.843)	(2.126.738)	(4.669.000)	(41.161.105)	تسهيلات المسددة
-	-	(2.584.047)	(23.348.970)	25.933.017	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(6.849.022)	134.766.363	(127.917.341)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	25.875.253	(4.324.487)	(21.550.766)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(2.014.303)	(38.929.088)	4.071.365	4.966.521	(47.966.974)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(683.805)	(266.036)	(266.036)	-	-	التسهيلات المعدومة
(248.255)	(16.945.960)	(16.945.960)	-	-	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
-	(72.516.433)	(12.842.036)	(3.933.051)	(55.741.346)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
804.702.050	731.054.500	84.627.495	166.540.902	479.886.103	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل أفرادي وتجميعي كما في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
		افرادي	افرادي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
30.663.170	59.143.438	50.337.728	1.612.270	7.193.440	الرصيد في بداية السنة
19.382.825	-	-	-	-	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
50.045.995	59.143.438	50.337.728	1.612.270	7.193.440	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1.499.095	1.349.008	225.110	102.945	1.020.953	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(405.904)	(1.617.431)	(748.004)	(128.751)	(740.676)	التسهيلات المسددة
-	-	(42.330)	(126.934)	169.264	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(1.026.795)	2.803.041	(1.776.246)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	640.542	(106.331)	(534.211)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
12.680.328	5.661.444	7.928.129	(2.266.685)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين
(4.521.803)	(2.922.198)	(2.653.045)	(37.688)	(231.465)	المراحل الثلاث
(15.112)	(43.550)	(43.550)	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(139.161)	(9.006.547)	(9.006.547)	-	-	التسهيلات المعدومة
-	(4.589.310)	(4.259.084)	(77.387)	(252.839)	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
59.143.438	47.974.854	41.352.154	1.774.480	4.848.220	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
					إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و2018:

الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	14.177.909	39.451.016	3.552.067	207.566	59.143.438
المقتطع من الإيرادات خلال السنة	796.606	266.316	90.046	80.395	1.349.009
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(741.000)	(413.813)	(261.876)	-	(1.617.431)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(17.659)	(2.027.635)	(31.314)	-	(2.141.192)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(35.780)	2.584.353	(35.238)	-	2.569.775
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	53.438	(556.718)	66.552	-	(428.584)
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	256.672	2.506.895	2.684.611	-	5.661.444
التعديلات الناتجة عن تعديلات	344.430	(3.072.419)	(138.519)	(99.330)	(2.922.189)
التسهيلات المشطوبة	(43.559)	-	-	-	(43.559)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(2.539.265)	(566)	(719.966)	-	(9.006.547)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(1.488.048)	(148.707)	(1.120.177)	(94.013)	(4.589.310)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	10.763.744	31.252.880	4.086.186	94.618	47.974.854
إعادة توزيع :	10.763.744	31.252.880	4.086.186	94.618	47.974.854
المخصصات على مستوى افرادي	-	-	-	-	-
المخصصات على مستوى تجميعي	10.763.744	31.252.880	4.086.186	94.618	47.974.854
المجموع	10.763.744	31.252.880	4.086.186	94.618	47.974.854

* تم خلال العام 2019 شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ 43.559 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الادارة بذلك الخصوص (15.112 دينار للعام 2018) .

** تم خلال العام 2019 تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ 9.006.547 دينار الى خارج قائمة المركز المالي (139.160 دينار للعام 2018) .

*** علماً بأن هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 120.937.156 دينار وفوائدها المعلقة 72.034.422 دينار والمخصص المرصود لها 48.902.734 دينار كما في 31 كانون الأول 2019، بعد استبعاد 2.455.967 دينار وفوائدها المعلقة 1.457.465 دينار والمخصص المرصود لها 998.502 دينار تخص فروع فلسطين تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة ، وذلك على اعتبار ان هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

- تم الإفصاح اعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت ازاء ديون أخرى 12.250.543 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (11.951.923 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
8.349.001	687.546	18.591.384	3.035.239	-	30.663.170
1.548.468	1.168.465	16.072.124	276.709	317.059	19.382.825
9.897.469	1.856.011	34.663.508	3.311.948	317.059	50.045.995
1.016.918	266.540	150.755	64.882	-	1.499.095
(145.223)	(87.658)	(96.218)	(53.747)	(23.058)	(405.904)
(124.278)	(80.644)	(720.326)	(67.967)	-	(993.215)
(60.208)	44.361	173.819	29.234	-	187.206
184.486	36.283	546.507	38.733	-	806.009
3.011.593	695.996	7.866.523	1.106.215	-	12.680.327
444.718	(976.009)	(3.127.422)	(776.655)	(86.435)	(4.521.803)
(15.112)	-	-	-	-	(15.112)
(53.976)	-	-	(85.184)	-	(139.160)
-	-	-	-	-	-
14.156.387	1.754.880	39.457.146	3.567.459	207.566	59.143.438
14.156.387	1.754.880	39.457.146	3.567.459	207.566	59.143.438
-	-	-	-	-	-
14.156.387	1.754.880	39.457.146	3.567.459	207.566	59.143.438

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

رصيد بداية السنة
أثر تطبيق معيار التقارير الدولي رقم (9)
رصيد بداية السنة المعدل
المقتطع من الإيرادات خلال السنة
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
الآثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث
التعديلات الناتجة عن تعديلات
التسهيلات المشطوبة
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

أعادة توزيع :
المخصصات على مستوى افرادي
المخصصات على مستوى تجميعي
المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- ان توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	2019					2018
	المرحلة الأولى (افرادي) دينار	المرحلة الثانية (افرادي) دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار	المجموع دينار	
3	-	-	-	-	1.369.785	
3.5	2.521.978	-	-	2.521.978	4.836.727	
4	-	-	-	-	263.701	
4.5	201.773	-	-	201.773	6.699.633	
5	8.598.116	4.614.495	-	13.212.611	14.412.592	
5.5	28.674.041	27.812.404	25.953.940	82.440.385	48.775.728	
6	23.322.949	22.176.314	-	45.499.263	42.140.980	
6.5	28.579.985	24.339.425	-	52.919.410	19.649.295	
7	21.367.446	14.886.442	-	36.253.888	25.558.460	
7.5	36.364.479	12.769.093	-	49.133.572	56.601.308	
8	5.027.753	15.777.240	1.625.540	22.430.533	65.867.347	
8.5	3.583.088	11.368.714	-	14.951.802	27.188.169	
9	-	5.496.366	-	5.496.366	7.656.049	
9.5	-	-	241.048	241.048	336.081	
10	-	-	-	-	1.842.059	
Not rated	2.471.412	371.800	24.834.159	27.677.371	63.204.259	
المجموع	160.713.020	139.612.293	52.654.687	352.980.000	386.402.173	

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى كما في 31 كانون الأول 2019 هي كما يلي:

	2019					2018
	المرحلة الأولى افرادي دينار	المرحلة الثانية افرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار	المجموع دينار	
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	294.485.398	28.706.237	63.210.538	386.402.173	356.472.803	
التسهيلات الجديدة خلال السنة	27.491.353	5.533.372	78.717	33.103.442	23.362.329	
التسهيلات المسددة	(11.073.725)	(1.573.257)	-	(12.646.982)	(9.959.882)	
(matured/derecognized)	11.583.715	(11.583.715)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	(115.452.000)	120.284.534	(4.832.534)	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10.759.248)	(999.075)	11.758.323	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(22.332.487)	1.585.680	1.221.852	(19.524.955)	17.152.749	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	(625.826)	
التسهيلات المعدومة	-	-	(12.253.899)	(12.253.899)	-	
مدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز	-	-	-	-	-	
المالي	(13.229.986)	(2.341.483)	(6.528.310)	(22.099.779)	-	
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	160.713.020	139.612.293	52.654.687	352.980.000	386.402.173	
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة						

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للشركات الكبرى كما في 31 كانون الأول 2019 هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
18.591.384	39.457.146	35.137.310	865.996	3.453.840	الرصيد في بداية السنة
16.072.124	-	-	-	-	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
34.663.508	39.457.146	35.137.310	865.996	3.453.840	رصيد بداية السنة
150.755	266.316	70.411	87.900	108.005	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(96.218)	(413.813)	-	(39.735)	(374.078)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحق
-	-	-	(32.610)	32.610	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(1.016.040)	2.626.182	(1.610.142)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	459.322	(9.219)	(450.103)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7.866.523	2.506.895	4.326.353	(1.819.458)	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(3.127.422)	(3.078.549)	(2.848.243)	(18.823)	(211.483)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(5.746.750)	(5.746.750)	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز
-	(1.738.365)	(1.593.896)	(63.806)	(80.663)	المالي
39.457.146	31.252.880	28.788.467	1.596.427	867.986	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
					إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- ان توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
85.688	-	-	-	-	3
399.869	-	-	-	-	4
8.275.239	5.602.599	77.759	652.404	4.872.436	5
8.273.656	10.775.328	3.842.175	3.324.563	3.608.590	5.5
16.763.463	13.086.160	80.360	2.934.029	10.071.771	6
5.898.711	3.291.958	-	1.174.689	2.117.269	6.5
5.669.075	2.377.816	-	1.332.193	1.045.623	7
12.184.181	3.324.097	125.759	283.397	2.914.941	7.5
3.190.496	1.303.229	3.325	124.717	1.175.187	8
1.121.177	1.663.364	924.621	87.397	651.346	8.5
36.174	293.940	-	293.940	-	9
116.683	25.524	-	25.524	-	9.5
36.664	714.091	714.091	-	-	10
10.058.616	8.908.299	4.179.579	86.876	4.641.844	Not rated
72.109.692	51.366.405	9.947.669	10.319.729	31.099.007	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في 31 كانون الأول 2019 هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
79.771.793	72.109.692	10.092.100	10.301.671	51.715.921	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
6.579.719	7.982.295	80.035	587.399	7.314.861	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(11.055.589)	(9.194.263)	(721.614)	(1.168.611)	(7.304.038)	التسهيلات المسددة
-	-	(152.678)	(3.474.811)	3.627.489	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(196.874)	4.852.144	(4.655.270)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	6.865.169	(1.874.486)	(4.990.683)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3.019.184)	(5.073.957)	(150.203)	1.660.754	(6.584.508)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(946)	(158.618)	(158.618)	-	-	التسهيلات المدعومة
(166.101)	(1.279.640)	(1.279.640)	-	-	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
-	(13.019.104)	(4.430.008)	(564.331)	(8.024.765)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
72.109.692	51.366.405	9.947.669	10.319.729	31.099.007	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في 31 كانون الأول 2019 هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3.035.239	3.567.459	3.239.544	152.218	175.697	الرصيد في بداية السنة
276.709	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
3.311.948	3.567.459	3.239.544	152.218	175.697	رصيد بداية السنة
64.883	90.046	46.195	1.209	42.642	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(53.747)	(261.876)	(228.132)	(9.769)	(23.975)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	(338)	(16.480)	16.818	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(4.134)	26.734	(22.600)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	71.024	(45.491)	(25.533)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1.106.215	2.669.219	2.734.178	(63.948)	(1.011)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(776.655)	(138.519)	(110.581)	2.169	(30.107)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(85.185)	(719.966)	(719.966)	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(1.120.177)	(1.071.030)	(11.532)	(37.615)	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
3.567.459	4.086.186	3.956.760	35.110	94.316	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
					إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- ان توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3.284.045	3.496.909	377.366	178.626	2.940.917	بطاقات ائتمان
388.050	364.664	88.960	6.941	268.763	طلب مكشوف
18.602.104	16.376.511	1.523.649	526.075	14.326.787	قروض سيارات
166.919.455	163.893.291	8.327.444	2.639.939	152.925.898	قروض شخصية
189.193.654	184.131.365	10.317.419	3.351.581	170.462.365	

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة للممنوحة للأفراد كما في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	
177.735.258	189.193.654	14.740.551	6.135.014	168.318.089	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
35.688.502	39.720.086	212.851	388.882	39.118.353	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(14.734.295)	(21.576.262)	(1.038.778)	(932.247)	(19.605.237)	التسهيلات المسددة
-	-	(2.061.976)	(3.225.874)	5.287.850	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(259.462)	2.720.415	(2.460.953)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	3.348.297	(788.411)	(2.559.886)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(9.389.025)	(6.374.746)	81.450	(552.698)	(5.903.498)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(24.632)	(62.517)	(62.517)	-	-	التسهيلات المعدومة
(82.154)	(3.345.125)	(3.345.125)	-	-	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
-	(13.423.725)	(1.297.872)	(393.500)	(11.732.353)	المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
189.193.654	184.131.365	10.317.419	3.351.581	170.462.365	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الممنوحة للأفراد كما في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	
8.349.001	14.156.387	10.999.064	331.355	2.825.968	الرصيد في بداية السنة
1.548.468	-	-	-	-	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم 9
9.897.469	14.156.387	10.999.064	331.355	2.825.968	رصيد بداية السنة
1.016.918	796.605	82.335	5.757	708.513	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(145.223)	(741.000)	(391.577)	(31.964)	(317.459)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	(39.801)	(59.652)	99.453	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(6.388)	68.275	(61.887)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	99.627	(44.403)	(55.224)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3.011.593	256.672	417.469	(160.797)	-	الأثر على المخصص - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
444.718	365.952	135.413	(30.854)	261.393	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة
(15.112)	(43.559)	(43.559)	-	-	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
(53.976)	(2.539.265)	(2.539.265)	-	-	المحول إلى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
-	(1.488.048)	(1.461.994)	(1.085)	(24.969)	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
14.156.387	10.763.744	7.251.324	76.632	3.435.788	

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- ان توزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البند	2019					2018
	المرحلة الأولى (افرادي) دينار	المرحلة الثانية (افرادي) دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار	المجموع دينار	المجموع دينار
3.5	282.000	-	-	282.000	-	-
4	167.187	-	-	167.187	167.187	354.917
4.5	112.218	-	-	112.218	112.218	145.124
5	1.101.197	249.416	-	1.350.613	1.350.613	5.348.608
5.5	31.462.846	2.787.777	562.825	34.813.448	34.813.448	32.682.575
6	4.870.965	1.247.523	-	6.118.488	6.118.488	6.865.239
6.5	1.628.490	-	-	1.628.490	1.628.490	771.794
7	34.345	1.787.958	2.857.722	4.680.025	4.680.025	695.061
7.5	598.735	3.494.879	-	4.093.614	4.093.614	8.539.482
8	45.970	83.757	-	129.727	129.727	621.360
8.5	-	1.273.878	-	1.273.878	1.273.878	4.069.966
9	-	-	-	-	-	4.677.131
Not rated	56.565.068	2.332.109	8.287.174	67.184.351	67.184.351	58.078.560
المجموع	96.869.021	13.257.297	11.707.721	121.834.039	121.834.039	122.849.817

- ان الحركة على القروض العقارية كما في 31 كانون الأول 2019:

	2019					2018
	المرحلة الأولى افرادي دينار	المرحلة الثانية افرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار	المجموع دينار	المجموع دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	105.090.735	10.050.646	7.708.436	122.849.817	107.673.346	107.673.346
التسهيلات الجديدة خلال السنة	15.728.380	1.380.304	171.489	17.280.173	25.176.511	25.176.511
التسهيلات المسددة	(3.178.098)	(994.885)	(366.345)	(4.539.328)	(8.392.775)	(8.392.775)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5.433.963	(5.064.570)	(369.393)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5.349.117)	6.909.269	(1.560.152)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3.240.948)	(662.515)	3.903.463	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(9.221.231)	2.272.785	2.918.266	(4.030.180)	(1.574.864)	(1.574.864)
التسهيلات المدعومة	-	-	(44.901)	(44.901)	(32.401)	(32.401)
المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(67.296)	(67.296)	-	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	(8.394.663)	(633.737)	(585.846)	(9.614.246)	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	96.869.021	13.257.297	11.707.721	121.834.039	121.834.039	122.849.817

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- ان الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية كما في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
687.546	1.754.880	961.810	262.701	530.369	الرصيد في بداية السنة
1.168.465	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
1.856.011	1.754.880	961.810	262.701	530.369	رصيد بداية السنة
266.540	115.646	26.169	8.080	81.397	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(87.658)	(200.742)	(128.295)	(47.283)	(25.164)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	(2.191)	(18.192)	20.383	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(233)	81.850	(81.617)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	10.568	(7.218)	(3.350)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
695.996	213.266	436.069	(222.803)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(976.009)	43.649	184.435	10.141	(150.927)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(566)	(566)	-	-	المدرج في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
-	(148.707)	(132.164)	(964)	(15.579)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
1.754.880	1.777.426	1.355.602	66.312	355.512	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- ان توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة (افرادي)	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الاولى (افرادي)	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
20.722.608	15.861.900	-	-	15.861.900	5.5
312.433	-	-	-	-	7
13.111.673	4.880.791	-	-	4.880.791	7.5
34.146.714	20.742.691	-	-	20.742.691	المجموع

- ان الحركة على التسهيلات الحكومية كما في 31 كانون الأول 2019 هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
40.358.851	34.146.714	-	-	34.146.714	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
312.499	4.880.814	-	-	4.880.814	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1.340.657)	(7)	-	-	(7)	التسهيلات المسددة
(5.183.979)	(3.925.251)	-	-	(3.925.251)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(14.359.579)	-	-	(14.359.579)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
34.146.714	20.742.691	-	-	20.742.691	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- ان الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية كما في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	207.566	-	-	207.566	الرصيد في بداية السنة
317.059	-	-	-	-	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
317.059	207.566	-	-	207.566	رصيد بداية السنة
-	80.395	-	-	80.395	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(23.058)	-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
(86.435)	(99.330)	-	-	(99.330)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(94.013)	-	-	(94.013)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
207.566	94.618	-	-	94.618	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

		الشركات		القروض	الافراد	
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	العقارية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
17.684.794	-	2.192.005	12.462.962	1.136.321	1.893.506	الرصيد في بداية السنة
6.786.454	-	1.421.527	3.927.138	450.378	987.411	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(870.676)	-	(120.203)	(136.513)	(218.994)	(394.966)	ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة
(222.477)	-	(158.618)	-	(44.901)	(18.958)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
(7.996.531)	-	(597.320)	(6.507.150)	(67.065)	(824.996)	فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية
(1.302.293)	-	(972.849)	-	-	(329.444)	خارج قائمة المركز المالي
14.079.271	-	1.764.542	9.746.437	1.255.739	1.312.553	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
						الرصيد في نهاية السنة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

		الشركات		القروض	الافراد	
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	العقارية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
13,331,963	-	1,716,377	9,712,031	837,497	1,066,058	الرصيد في بداية السنة
5,870,732	-	699,728	3,673,486	436,698	1,060,820	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(668,693)	-	(946)	(625,826)	(32,401)	(9,520)	ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة
(740,114)	-	(142,238)	(296,729)	(105,473)	(195,674)	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
(109,094)	-	(80,916)	-	-	(28,178)	فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية
17,684,794	-	2,192,005	12,462,962	1,136,321	1,893,506	خارج قائمة المركز المالي
						الرصيد في نهاية السنة

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
1.792.801	1.876.382
1.792.801	1.876.382

أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة
المجموع

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
8.215.901	6.090.959
3.699.401	5.014.978
11.915.302	11.105.937

أسهم متوفر لها أسعار سوقية
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية*
مجموع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل لا شئ دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة 4.820 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018) .

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 238.853 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 (161.450 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018).

* يتضمن هذا البند موجودات مالية غير مدرجة في اسواق نشطة لإستثمارات في شركات محلية تم تقييمها وفقاً لطريقة حقوق الملكية تبعاً لآخر قوائم مالية مدققة او مراجعة متوفرة.

9- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
295.367.167	272.205.188
2.000.000	-
5.747.900	5.036.000
303.115.067	277.241.188
(83.456)	(507.062)
303.031.611	276.734.126
303.031.611	276.734.126
303.031.611	276.734.126

أذونات وسندات خزينة
سندات واسناد بكفالة الحكومة
أسناد قروض الشركات
المجموع

مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
صافي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

ذات عائد ثابت
المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- فيما يلي توزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2018		2019			البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
303.115.067	-	-	-	-	5.5
-	277.241.188	1.600.000	-	275.641.188	7.5
303.115.067	277.241.188	1.600.000	-	275.641.188	المجموع

- فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة كما في 31 كانون الأول 2019:

2018		2019			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
331.324.142	303.115.067	-	-	303.115.067	القيمة العادلة كما في بداية السنة
19.321.040	137.353.987	-	-	137.353.987	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(47.530.115)	(161.673.406)	-	-	(161.673.406)	الاستثمارات المستحقة
-	-	2.000.000	-	(2.000.000)	المرحل الى المرحلة الثالثة
-	(136.460)	(400.000)	-	263.540	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	(1.418.000)	-	-	(1.418.000)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
303.115.067	277.241.188	1.600.000	-	275.641.188	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

2018		2019			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	83.456	-	-	83.456	الرصيد في بداية السنة
88.756	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
88.756	83.456	-	-	83.456	رصيد بداية السنة
7.011	-	-	-	-	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	المرحل الى المرحلة الاولى
-	-	-	-	-	المرحل الى المرحلة الثانية
-	-	28.043	-	(28.043)	المرحل الى المرحلة الثالثة
-	425.145	425.145	-	-	الأثر على المخصص نتيجة تعديل التصنيف بين المراحل الثلاث
(12.311)	24.383	-	-	24.383	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(25.922)	-	-	(25.922)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع
83.456	507.062	453.188	-	53.874	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الاردني

ايضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

10 - ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019 الكلفة :	اراضي	مباني	اجهزة ومعدات مكتيبة	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2.893.110	19.018.667	10.260.383	6.419.848	362.694	4.873.126	2.065.080	45.892.908
إضافات	-	-	560.474	48.843	20.672	115.963	2.037.558	2.783.510
استبعادات	-	-	(180.909)	(54.986)	-	(152.217)	-	(388.112)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	1.159.233	967.189	-	517.431	(2.643.853)	-
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(4.497.106)	(2.699.687)	(1.112.185)	(84.292)	(322.417)	-	(8.715.687)
الرصيد في نهاية السنة	2.893.110	14.521.561	9.099.494	6.268.709	299.074	5.031.886	1.458.785	39.572.619
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	2.580.106	6.418.074	5.192.827	189.876	3.694.186	-	18.075.069
استهلاك السنة	-	653.219	904.932	443.065	49.918	471.656	-	2.522.790
استبعادات	-	-	(155.919)	(51.417)	-	(152.197)	-	(359.533)
المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	(793.624)	(941.000)	(1.064.520)	(49.174)	(247.786)	-	(3.096.104)
الرصيد في نهاية السنة	-	2.439.701	6.226.087	4.519.955	190.620	3.765.859	-	17.142.222
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	2.893.110	12.081.860	2.873.407	1.748.754	108.454	1.266.027	1.458.785	22.430.397
نسبة الاستهلاك %	2	15-10	15	15	20	20		
2018 الكلفة :								
الرصيد في بداية السنة	2,828,298	19.018.667	9.608.346	5.975.046	563.705	4.620.633	762.810	43.377.505
إضافات	199,039	-	523.004	71.611	51.000	362.129	2.157.095	3.363.878
استبعادات	(134,227)	-	(264.372)	(38.122)	(252.011)	(159.743)	-	(848.475)
(المحول) من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	393.405	411.313	-	50.107	(854.825)	-
الرصيد في نهاية السنة	2,893,110	19.018.667	10.260.383	6.419.848	362.694	4.873.126	2.065.080	45.892.908
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	2.209.937	5.620.250	4.748.762	305.950	3.330.927	-	16.215.826
استهلاك السنة	-	370.169	1.055.867	478.908	55.355	533.580	-	2.493.879
استبعادات	-	-	(258.043)	(34.843)	(171.429)	(170.321)	-	(634.636)
الرصيد في نهاية السنة	-	2.580.106	6.418.074	5.192.827	189.876	3.694.186	-	18.075.069
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	2,893,110	16.438.561	3.842.309	1.227.021	172.818	1.178.940	2.065.080	27.817.839

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل (9.239.939) دينار كما في 31 كانون الاول 2019 (8.205.282) دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

11 - موجودات غير ملموسة – بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

أنظمة حاسوب وبرامج		
2018	2019	
دينار	دينار	
2.064.338	2.313.919	الرصيد في بداية السنة
402.382	343.871	اضافات خلال السنة
389.549	192.193	دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة
(542.350)	(552.649)	الإطفاء للسنة
-	(442.017)	المحول الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع - بالصافي
2.313.919	1.855.317	الرصيد في نهاية السنة
%20	%20	نسبة الإطفاء السنوية

12- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2018	2019	
دينار	دينار	
9.879.893	7.884.644	فوائد وإيرادات برسم القبض
1.958.727	1.079.518	مصاريف مدفوعة مقدماً
84.736.553	83.253.775	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة – بالصافي **
1.625.766	3.860.517	موجودات آلت ملكيتها للبنك مباعه على دفعات – بالصافي ***
462.906	1.120.991	تأمينات مستردة
1.396.495	30.216	شيكات مقاصة
9.289.702	34.858.358	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه – صافي *
1.738.549	2.367.243	اخرى
111.088.591	134.455.262	المجموع

*ان توزيع اجمالي ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الأولى (افرادي)	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1.769.664	24.586.945	-	-	24.586.945	5.5
677.936	-	-	-	-	6
-	6.968.473	-	-	6.968.473	7
3.315.984	3.548.509	-	-	3.548.509	8
3.539.613	-	-	-	-	غير مصنف
9.303.197	35.103.927	-	-	35.103.927	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- فيما يلي الحركة على ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه :

2018		2019			
المجموع	المجموع	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
دينار	دينار	إفرادي	إفرادي	إفرادي	دينار
7.322.174	9.303.197	-	-	9.303.197	الرصيد في بداية السنة
7.533.533	35.103.927	-	-	35.103.927	الارصدة الجديدة خلال السنة
(5.552.510)	(9.303.197)	-	-	(9.303.197)	الارصدة المسددة
9.303.197	35.103.927	-	-	35.103.927	المجموع للسنة الحالية

- افصاح الحركة على مخصص الخسائر الانتمائية للارصدة والسحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه :

2018		2019			
المجموع	المجموع	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
دينار	دينار	إفرادي	إفرادي	إفرادي	دينار
-	13.495	-	-	13.495	الرصيد في بداية السنة
10.660	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
10.660	13.495	-	-	13.495	الرصيد في بداية السنة
10.919	245.569	-	-	245.569	الارصدة الجديدة خلال السنة
(8.084)	(13.495)	-	-	(13.495)	الارصدة المسددة
13.495	245.569	-	-	245.569	المجموع للسنة الحالية

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 .

** فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة :
31 كانون الأول

2018		31 كانون الأول 2019		
المجموع	المجموع	موجودات	عقارات	
دينار	دينار	مستملكة	مستملكة	
دينار	دينار	أسهم	دينار	دينار
84.318.625	84.736.553	584.345	84.152.208	الرصيد في بداية السنة - بالصافي
3.092.102	3.571.616	-	3.571.616	الاضافات خلال السنة
(2.399.674)	(524.143)	-	(524.143)	الاستبعادات خلال السنة
267.955	(3.305.393)	-	(3.305.393)	تحويلات
(542.455)	(1.224.858)	269.306	(1.494.164)	اثر التدني للسنة
84.736.553	83.253.775	853.651	82.400.124	الرصيد في نهاية السنة

*** تم قيد مخصصات اضافية خلال العام بحوالي 459 الف دينار.

- ان الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي :

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

31 كانون الأول 2018		31 كانون الأول 2019		
المجموع	دينار	المجموع	دينار	
عقارات	مستملكة	اسهم	مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
4.685.051	247.826	4.932.877	4.840.504	الرصيد في بداية السنة
1.502.100	272.038	1.774.138	(10.824)	المخصص المستدرك خلال السنة
-	-	-	(14.842)	عقارات مبيعة على دفعات خلال السنة
-	-	-	118.039	تحويلات
(7.936)	-	(7.936)	-	المستخدم من المخصص خلال السنة
-	(541.344)	(541.344)	450.082	(أرباح) خسائر غير متحققة للأسهم المستملكة
6.179.215	(21.480)	6.157.735	5.382.959	الرصيد في نهاية السنة

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

- كان هنالك تدني في قيمة العقارات المستملكة بحوالي 7.9 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2018، وعليه تم اخذ موافقة البنك المركزي الأردني بموجب رقم 43/1/10 والمؤرخ في 31 كانون الأول 2018 على تقسيط قيمة التدني لمدة خمس سنوات على دفعات متساوية ابتداءً من العام 2019، حيث بلغت قيمة المخصصات المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 3.6 مليون دينار.

13- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018			31 كانون الأول 2019			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5.084.678	5.084.678	-	5.002.997	5.002.997	-	حسابات جارية وتحت الطلب
112.220.076	24.603.500	87.616.576	82.383.750	11.254.000	71.129.750	ودائع لأجل
117.304.754	29.688.178	87.616.576	87.386.747	16.256.997	71.129.750	المجموع

- بلغت ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر 60.000.000 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (66.499.947 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

14- ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2019					
الشركات					
الأفـراد	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
35.804.556	25.077.496	34.349.564	6.261.469	101.493.085	حسابات جارية وتحت الطلب
163.566.847	90.636	3.093.229	180.138	166.930.850	ودائع التوفير
33.911.016	-	12.000	-	33.923.016	شهادات الايداع
318.358.531	79.943.535	75.322.721	60.726.655	534.351.442	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
551.640.950	105.111.667	112.777.514	67.168.262	836.698.393	المجموع

31 كانون الأول 2018					
الشركات					
الأفـراد	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
46.196.233	19.613.434	40.483.360	14.980.392	121.273.419	حسابات جارية وتحت الطلب
152.696.750	1.158.606	466.116	882.200	155.203.672	ودائع التوفير
34.418.009	-	16.000	-	34.434.009	شهادات الايداع
309.911.416	98.662.774	83.422.699	90.317.299	582.314.188	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
543.222.408	119.434.814	124.388.175	106.179.891	893.225.288	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 67.168.262 دينار أي ما نسبته 8/03% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (78.922.919 دينار أي ما نسبته 8/8% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 98.042.179 دينار أي ما نسبته 11/7% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (120.620.900 دينار أي ما نسبته 13/5% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 8.642.400 دينار أي ما نسبته 1/03% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2019 (11.103.462 دينار أي ما نسبته 1/2% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018).
- بلغت الودائع الجامدة 6.134.468 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (10.361.366 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

15 - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	
دينار	دينار	
37.675.432	66.781.807	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
18.372.477	16.671.068	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
524.306	964.452	تأمينات التعامل بالهامش
56.572.215	84.417.327	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

16 - اموال مقترضة

تم الحصول على هذه القروض من البنك المركزي الاردني بهدف استخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ضمن برنامج تمويل متوسط الاجل وتسدد القروض بواقع دفعات نصف سنوية شاملة الفائدة.

سعر فائدة الاقراض	الضمانات	طريقة السداد	المستغل دينار	اجمالي القرض دينار	
31 كانون الأول 2019					
2/5 %	-	20 عام منها 5 أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	1.600.000	2.000.000	قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الاردني
2/5 %	-	10 أعوام منها 3 أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	1.365.000	2.100.000	قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الاردني
2/25 %	-	عامين تسدد على أقساط نصف سنوية	12.363.959	12.363.959	سلف البنك المركزي الاردني
6/6 %	تحويل الرهونات العقارية	دفعة واحدة بتاريخ 21 أيلول 2021	10.000.000	10.000.000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
6/35 %	تحويل الرهونات العقارية	دفعة واحدة بتاريخ 16 آب 2021	10.000.000	10.000.000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
6/8 %	تحويل الرهونات العقارية	دفعة واحدة بتاريخ 5 شباط 2024	10.000.000	10.000.000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
2/35 %	-	18 عام منها 3 أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	754.623	750.000	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال البنك المركزي الأردني
4/75 %	رهن سندات	دفعة واحدة بتاريخ 6 شباط 2020	50.000.000	-	البنك المركزي الاردني لقاء سندات مرهونة/اتفاقية إعادة شراء
			<u>96.083.582</u>		

31 كانون الأول 2018

2/5 %	-	20 عام منها 5 أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	1.800.000	2.000.000	قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الاردني
2/5 %	-	10 أعوام منها 3 أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	1.659.000	2.100.000	قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الاردني
2/25 %	-	عامين تسدد على أقساط نصف سنوية	9.565.824	9.565.824	سلف البنك المركزي الأردني
6/6 %	تحويل الرهونات العقارية	دفعة واحدة بتاريخ 21 أيلول 2021	10.000.000	10.000.000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
6/35 %	تحويل الرهونات العقارية	دفعة واحدة بتاريخ 16 آب 2021	10.000.000	10.000.000	الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري
2/35 %	-	18 عام منها 3 أعوام سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	457.049	750.000	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال البنك المركزي الأردني
4/5 %	رهن سندات	دفعة واحدة بتاريخ 6 شباط 2019	50.000.000	-	البنك المركزي الاردني لقاء سندات مرهونة/اتفاقية إعادة شراء
			<u>83.481.873</u>		

بلغت الاموال المعاد اقراضها 15.402.088 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (12.039.664 دينار كما في 31 كانون الاول 2018) وبنسبة فائدة تتراوح بين 3% و 10% كما في 31 كانون الأول 2019 (3% و 10% كما في 31 كانون الأول 2018).

17- ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2018	2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
3.145.154	745.548	الرصيد في بداية السنة
670.919	518.012	ضريبة الدخل المستحقة
(187.755)	-	ضريبة الدخل المدفوعة - فروع فلسطين
(2.882.770)	(518.012)	ضريبة الدخل المدفوعة - فروع الاردن
-	(745.548)	الفائض في المخصص المعاد للإيراد - فروع فلسطين
745.548	-	الرصيد في نهاية السنة

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
17.112	518.012	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة - فروع الاردن
453.807	-	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح سنوات سابقة - فروع الاردن
609.652	1.616.180	اثر الموجودات الضريبية المؤجلة
14.107	36.281	اثر المطلوبات الضريبية المؤجلة
1.094.678	2.170.473	المجموع

ج - الوضع الضريبي

تم توصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لفروع البنك في المملكة الاردنية الهاشمية حتى نهاية العام 2016.

اما فيما يتعلق بالعام 2017 فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي وتم مراجعتها من قبل مفتشي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث صدر القرار بالزام البنك بدفع فرق ضريبي عن العام 2017 بحوالي 1.9 مليون دينار وقام البنك بالاعتراض على القرار وبخصوص العام 2018 فقد تم تقديم الاقرار الضريبي ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك ، فانه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د - الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول		2019			
2018	2019				
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد نهاية السنة	المحسّر	المضاف	الرصيد بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
94.935	94.217	247.936	1.893	-	249.829
759.448	1.490.301	3.921.845	33.584	1.956.882	1.998.547
1.152.124	1.094.017	2.878.993	152.911	-	3.031.904
94.174	197.549	519.865	-	272.038	247.827
452.387	246.676	649.147	541.344	-	1.190.491
53.648	140.056	368.568	174.458	401.848	141.178
5.939	781	2.056	15.618	2.046	15.628
752.180	896.046	2.358.015	24.207	402.800	1.979.422
1.005.583	1.067.371	2.808.872	-	162.600	2.646.272
228.133	-	-	600.350	-	600.350
522.525	522.525	1.375.065	-	-	1.375.065
25.082	29.638	77.995	-	11.989	66.006
18.866	257	677	48.970	-	49.647
23.070	192.684	507.062	-	446.351	60.711
6.214.768	3.074.447	8.090.649	8.264.004	-	16.354.653
2.032.467	1.510.038	3.973.785	1.374.812	-	5.348.597
256.737	150.787	396.808	278.815	-	675.623
170.731	103.601	272.635	176.658	-	449.293
5.127	93.316	245.569	-	232.074	13.495
-	1.409.225	3.708.487	-	3.708.487	-
13.867.924	12.313.532	32.404.029	11.687.624	7.597.115	36.494.538
14.107	50.388	132.601	-	95.478	37.123
14.107	50.388	132.601	-	95.478	37.123

ب - مطلوبات ضريبة مؤجلة

الأرباح غير المتحققة لمحظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- تمثل المنافع الضريبية المؤجلة الواردة أعلاه المنافع الضريبية المؤجلة لفروع الأردن فقط بإعتبار أنه ليس هنالك منافع ضريبية مؤجلة لفروع البنك في فلسطين .

* تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

البنك التجاري الاردني
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- ان الحركة الحاصلة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2018	2019	2018	2019	
مطلوبات	مطلوبات	موجودات	موجودات	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
-	14.107	4.032.827	13.867.924	الرصيد في بداية السنة
-	-	10.093.909	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
-	14.107	14.126.736	13.867.924	الرصيد بداية السنة المعدل
14.107	36.281	1.972.283	2.886.904	المضاف خلال السنة
-	-	(3.441.958)	(4.441.296)	المستبعد خلال السنة
-	-	1.210.863	-	المضاف نتيجة تعديل نسبة الضريبة
14.107	50.388	13.867.924	12.313.532	الرصيد نهاية السنة

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة لفروع الاردن بنسبة 38% كما في 31 كانون الاول 2019 و 2018، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (38) لسنة 2018 والساري المفعول اعتباراً من الاول من كانون الثاني 2019.

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

2018	2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
5.823.800	7.457.546	الربح المحاسبي - قائمة (ب)
15.897.673	8.784.996	يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبياً
(21.721.473)	(14.971.929)	ينزل : ارباح غير خاضعة للضريبة
-	1.270.613	الربح الضريبي المعدل
%35	%38	نسبة ضريبة الدخل

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

18 - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

المحول الى مطلوبات مرتبطة	الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة	المدفوع خلال السنة	بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2019	146.472	401.848	(176.906)	(2.846)	368.568
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	777.794	255.115	(173.193)	(857.660)	2.056
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1.000.000	-	-	-	1.000.000
مخصصات اخرى	1.924.266	656.963	(350.099)	(860.506)	1.370.624
المجموع					

الرصيد في بداية	المصرف	المدفوع	الرصيد في نهاية	
السنة	للسنة	خلال السنة	السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
2018	110.838	45.364	(9.730)	146.472
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	780.049	245.709	(247.964)	777.794
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	1.000.000	-	1.000.000
مخصصات اخرى	890.887	1.291.073	(257.694)	1.924.266
المجموع				

19 - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
6.163.241	7.162.304	شيكات مقبولة الدفع
8.739.300	8.479.402	فوائد مستحقة غير مدفوعة
2.998.540	2.781.827	تأمينات وامانات مختلفة
101.485	88.429	امانات الصناديق الحديدية
15.759	15.759	امانات مساهمين
363.643	394.461	امانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي
2.055.592	574.678	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
491.172	1.124.725	معاملات في الطريق بين الفروع
55.000	56.250	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
10.563.174	13.049.944	مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *
(125)	203.704	حوالات واردة
6.570.764	4.643.231	الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة**
294.897	595.894	اخرى
38.412.442	39.170.608	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
8.530.135	10.563.174	الرصيد في بداية السنة
2.386.718	3.981.770	المبالغ المقبوضة
(353.679)	(1.495.000)	استيعادات
<u>10.563.174</u>	<u>13.049.944</u>	الرصيد في نهاية السنة

**فيما يلي الحركة على التسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة :

		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
المجموع	المرحلة الثالثة	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
333.075.009	6.985.922	22.553.969	-	303.535.118	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
67.244.420	80.888	17.750.069	-	49.413.463	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(27.935.354)	(125.427)	(2.536.912)	-	(25.273.015)	-	التعرضات المستحقة
-	(301.445)	(7.349.601)	-	7.651.046	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(35.344)	81.343.670	-	(81.308.326)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4.290.622	(234.050)	-	(4.056.572)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(14.995.574)	(1.540.040)	(3.000.088)	-	(10.455.446)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
						مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ
(10.350.444)	-	-	-	(10.350.444)	-	بها بهدف البيع
<u>347.038.057</u>	<u>9.355.176</u>	<u>108.527.057</u>	<u>-</u>	<u>229.155.824</u>	<u>-</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

** فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي وافرادي كما في نهاية السنة:

		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
المجموع	المرحلة الثالثة	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
6.570.764	3.629.054	514.673	-	2.427.037	-	رصيد بداية السنة
218.549	44.485	38.201	-	135.863	-	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(422.620)	(29.635)	(156.336)	-	(236.649)	-	خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(345)	(7.415)	-	7.760	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(13)	1.011.001	-	(1.010.988)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	56.172	(2.279)	-	(53.893)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
						الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين
760.303	976.932	(216.629)	-	-	-	المراحل الثلاث خلال السنة
(2.385.870)	(1.858.326)	(147.706)	-	(379.838)	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(97.895)	-	(97)	-	(97.798)	-	مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
<u>4.643.231</u>	<u>2.818.324</u>	<u>1.033.413</u>	<u>-</u>	<u>791.494</u>	<u>-</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

** افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك (كفالات) :

البند	2019					2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3.5	-	-	-	-	-	100.000
4	-	-	-	-	-	1.333.231
4.5	231.163	-	-	231.163	231.163	365.630
5	2.433.082	1.827.874	582.000	4.842.956	4.842.956	6.804.950
5.5	60.788.931	8.663.604	5.650.792	75.103.327	75.103.327	51.649.219
6	22.207.380	9.649.910	7.786	31.865.076	31.865.076	23.047.892
6.5	6.359.019	1.890.044	-	8.249.063	8.249.063	5.405.287
7	13.410.467	1.631.707	-	15.042.174	15.042.174	18.901.867
7.5	7.724.516	980.920	-	8.705.436	8.705.436	13.484.456
8	522.492	121.878	658.793	1.303.163	1.303.163	8.665.598
8.5	306.719	2.200.223	163.550	2.670.492	2.670.492	11.655.700
9	-	244.346	40.000	284.346	284.346	543.948
9.5	-	10.000	-	10.000	10.000	107.256
Not rated	-	-	-	-	-	7.899.821
المجموع	113.983.769	27.220.506	7.102.921	148.307.196	148.307.196	149.964.855

- فيما يلي الحركة على الكفالات :

	2019					2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	133.628.904	9.350.029	6.985.922	149.964.855	149.964.855	156.578.864
التعرضات الجديدة خلال السنة	13.561.754	121.849	-	13.683.603	13.683.603	7.554.789
التعرضات المستحقة	(4.046.407)	(1.900.812)	(125.427)	(6.072.646)	(6.072.646)	(4.190.629)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2.489.259	(2.187.814)	(301.445)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(21.735.750)	21.771.094	(35.344)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1.885.205)	(234.050)	2.119.255	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3.915.031)	300.210	(1.540.040)	(5.154.861)	(5.154.861)	(9.978.169)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها						
بهدف البيع	(4.113.755)	-	-	(4.113.755)	(4.113.755)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	113.983.769	27.220.506	7.102.921	148.307.196	148.307.196	149.964.855

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للكفالات كما في نهاية السنة :

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	5.085.322	3.629.054	384.310	1.071.958	الرصيد في بداية السنة
8.936.655	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
8.936.655	5.085.322	3.629.054	384.310	1.071.958	رصيد بداية السنة
37.789	50.232	-	250	49.982	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(86.655)	(307.448)	(29.635)	(141.034)	(136.779)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	(346)	(1.824)	2.170	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(13)	365.699	(365.686)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	37.446	(2.279)	(35.167)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
922.116	525.646	785.381	(259.735)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(4.724.583)	(2.040.549)	(1.858.326)	(102.749)	(79.474)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(60.550)	-	(97)	(60.453)	مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
5.058.322	3.252.653	2.563.561	242.541	446.551	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2018	2019				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (افرادي)	المرحلة الاولى (افرادي)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
69.442	-	-	-	-	4
139.104	2.086.425	-	-	2.086.425	5
20.723.785	40.265.360	-	285.772	39.979.588	5.5
11.029.771	3.834.239	-	3.793.210	41.029	6
1.475.861	5.275.403	-	5.205.257	70.146	6.5
4.665.483	7.846.454	-	7.846.454	-	7
2.384.727	306.138	-	-	306.138	7.5
7.336.032	11.378.741	-	11.378.741	-	8
-	1.180.776	-	1.180.776	-	8.5
196.598	-	-	-	-	9
-	80.888	80.888	-	-	10
-	626.058	-	-	626.058	Not rated
48.020.803	72.880.482	80.888	29.690.210	43.109.384	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- فيما يلي الحركة على الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة :

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
58.360.880	48.020.803	-	-	48.020.803	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
14.709.033	30.330.487	80.888	945.327	29.304.272	التعرضات الجديدة خلال السنة
(21.104.538)	(16.183.532)	-	-	(16.183.532)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	28.744.883	(28.744.883)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3.944.572)	11.349.064	-	-	11.349.064	التغيرات الناتجة عن تعديلات
					مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها
-	(636.340)	-	-	(636.340)	بهدف البيع
48.020.803	72.880.482	80.888	29.690.210	43.109.384	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة :

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الاولى افرادي	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
-	326.200	-	-	326.200	الرصيد في بداية السنة
428.871	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
428.871	326.200	-	-	326.200	رصيد بداية السنة
105.082	122.999	44.488	3.350	75.161	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(100.552)	(72.973)	-	-	(72.973)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	224.439	(224.439)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
					الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين
-	340.385	-	340.385	-	المراحل الثلاث خلال السنة
(107.201)	5.516	-	-	5.516	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(992)	-	-	(992)	مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
326.200	721.135	44.488	568.174	108.473	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

البند	2019				2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	(فردى)	(فردى)			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3	-	-	-	-	85.992
3.5	603.715	-	-	603.715	1.601.169
4	-	-	-	-	2.271.689
4.5	74.745	-	-	74.745	71.870
5	6.279.888	1.583.667	-	7.863.555	7.463.774
5.5	8.937.717	8.249.950	-	17.187.667	37.669.460
6	24.413.784	30.265.821	-	54.679.605	35.103.254
6.5	5.298.437	3.280.674	-	8.579.111	4.889.272
7	5.320.132	1.601.858	-	6.921.990	6.423.481
7.5	4.342.637	2.540.829	-	6.883.466	13.343.963
8	6.429.815	3.028.192	885.330	10.343.337	6.521.087
8.5	1.367.455	1.061.248	-	2.428.703	19.434.664
9	-	-	-	-	209.561
9.5	-	4.101	-	4.101	115
10	-	-	1.286.037	1.286.037	-
Not rated	8.994.347	-	-	8.994.347	-
المجموع	72.062.672	51.616.340	2.171.367	125.850.379	135.089.351

- فيما يلي الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة :

	2019				2018
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	افرادى	افرادى			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	121.885.411	13.203.940	-	135.089.351	143.352.343
التعرضات الجديدة خلال السنة	6.547.437	16.682.892	-	23.230.329	25.344.344
التعرضات المستحقة	(5.043.075)	(636.100)	-	(5.679.175)	(8.729.669)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5.161.787	(5.161.787)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(30.827.693)	30.827.693	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2.171.367)	-	2.171.367	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(17.889.479)	(3.300.298)	-	(21.189.777)	(24.877.667)
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها	(5.600.349)	-	-	(5.600.349)	-
بهدف البيع	(5.600.349)	-	-	(5.600.349)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	72.062.672	51.616.340	2.171.367	125.850.379	135.089.351

البنك التجاري الاردني
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لسقوف التسهيلات غير المستغلة كما في نهاية السنة :

2018	2019				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	
-	1.159.242	-	130.363	1.028.879	الرصيد في بداية السنة
973.042	-	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
973.042	1.159.242	-	130.363	1.028.879	رصيد بداية السنة
320.189	45.319	-	34.601	10.718	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(39.640)	(42.199)	-	(15.302)	(26.897)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	-	(5.591)	5.591	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	420.863	(420.863)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	18.726	-	(18.726)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
48.311	(105.729)	191.550	(297.279)	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(142.660)	(350.837)	-	(44.957)	(305.880)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	(36.353)	-	-	(36.353)	مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
1.159.242	669.443	210.276	222.698	236.469	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

20- رأس المال المكتتب به والمدفوع

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7.125.000 دينار / سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120.000.000 دينار / سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين ، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017 وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 120.000.000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

21 - الاحتياطات

أ - الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية. وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
-	-	فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية
-	548.693	فروع البنك في فلسطين *
-	548.693	المجموع

- تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في حال كان إحتياطي المخاطر العامة يزيد عن الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بالمرحلة الأولى الثانية فإن المبلغ الزائد يبقى في حساب إحتياطي المخاطر العامة في جانب حقوق الملكية ولا يتم التصرف به.

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي التقلبات الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 0-5.2٪ حسب ما تحدده السلطة من الموجودات المرجحة بالمخاطر لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين وذلك للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان ، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	طبيعة التقيد
إحتياطي قانوني	دينار	دينار	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
احتياطي التقلبات الدورية	3.538675	2.597.047	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.
احتياطي المخاطر المصرفية	548.693	-	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

22- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	
دينار	دينار	الرصيد في بداية السنة
(2.053.183)	(1.504.051)	(خسائر) أرباح غير متحققة
(158.223)	(552.104)	المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	2.972	الرصيد في نهاية السنة
(2.211.406)	(2.053.183)	

- يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة 311.112 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) .

23- الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
8.125.824	(1.214.496)	الرصيد في بداية السنة
(30.065.991)	-	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والمتعلق بالتدني
		احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار
10.093.909	-	رقم (9) والمتعلق بالتدني
		المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير
7.002.848	-	المالية رقم (9)
(4.843.410)	(1.214.496)	الرصيد في بداية السنة المعدل
5.029.366	5.313.066	الربح للسنة - قائمة (ب)
(1.395.632)	(2.236.076)	(المحول) إلى الاحتياطيات
		(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(4.820)	-	الشامل
(1.214.496)	1.862.494	الرصيد في نهاية السنة

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ 11.625.433 دينار كما بتاريخ 31 كانون الأول 2019 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب قبل أثر الضريبة كما في 31 كانون الأول 2019 (متضمناً 311.112 دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الاردني.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

24- الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للافراد (التجزئة)
149.068	425.969	حسابات جارية مدينة
14.408.309	17.638.187	قروض وكمبيالات
632.841	703.205	بطاقات الائتمان
6.806.396	8.924.156	القروض العقارية
		الشركات
		الكبرى
5.987.563	6.103.812	حسابات جارية مدينة
21.539.643	19.670.154	قروض وكمبيالات
		الصغيرة والمتوسطة
1.854.553	2.363.721	حسابات جارية مدينة
3.299.584	2.763.707	قروض وكمبيالات
1.502.159	1.764.749	الحكومة والقطاع العام
591.318	888.665	أرصدة لدى بنوك مركزية
384.321	741.907	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
16.725.016	12.912.950	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
4.457	71.209	أخرى
73.885.228	74.972.391	المجموع

25- الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــار	دينــــــــار	
5.210.965	4.312.026	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
462.685	476.750	حسابات جارية وتحت الطلب
1.825.530	1.464.536	ودائع توفير
28.778.310	28.043.646	شهادات الإيداع
1.851.043	1.757.858	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
2.867.037	2.287.948	تأمينات نقدية
1.446.997	4.328.321	أموال مقترضة
1.830.190	1.186.581	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
44.272.757	43.857.666	المجموع

26- صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
2.099.889	2.227.214
3.119.765	3.560.987
5.219.654	5.788.201

عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
المجموع

27- أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
549.126	659.984
359.591	448.243
103.610	21.625
1.012.327	1.129.852

ناتجة عن التداول / التعامل
ناتجة عن التقييم
حسابات التعامل بالهامش
المجموع

28 - أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	ارباح غير متحققة	خسائر متحققة
دينار	دينار	دينار	دينار
91.186	290	91.316	(420)
418.099	-	397.886	20.213

2019
أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة

2018
أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة

29 - إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
98.313	138.147	إيرادات بطاقات الائتمان – بالصافي
59.386	68.181	إيجار الصناديق الحديدية
331.980	378.758	إيرادات الحوالات
629.868	506.048	إيرادات الشيكات
75.392	66.542	إيرادات هاتف وتلكس وبريد
1.648.760	1.438.188	مستردات ديون معدومة *
86.109	295.026	ارباح بيع عقارات مستملكة
17.307	14.108	عوائد عقارات مستملكة
844.549	890.107	إيرادات خدمات الحسابات
-	150.000	إيرادات معادة من مخصصات مختلفة
126.849	84.147	إيرادات التأمين
502.600	190.831	أخرى
4.421.113	4.220.083	المجموع

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة أخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2018.

30 - نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
11.669.734	11.642.178	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1.357.548	1.385.637	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
8.423	9.523	مساهمة البنك في صندوق الادخار
450.534	421.950	نفقات طبية
229.075	138.378	تدريب الموظفين
165.412	112.770	مياومات سفر
27.550	30.746	نفقات التأمين على حياة الموظفين
28.106	23.345	البسة للمستخدمين
13.936.382	13.764.527	المجموع

31 - مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2019				
2018	2019			
المجموع	المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار
(107.293)	(36.981)	-	-	(36.981)
8.677.706	2.080.449	3.001.093	(1.293.916)	373.272
(5.300)	446.351	425.145	-	21.206
(3.830.506)	(1.772.738)	(1.102.579)	(503.365)	(166.794)
187.643	(455.473)	191.551	(319.523)	(327.501)
(88.081)	397.928	44.488	343.735	9.705
2.836	232.074	-	-	232.074
4.837.005	891.610	2.559.698	(1.773.069)	104.981

أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات إئتمانية مباشرة
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
كفالات مالية
سقوف غير مستغلة
اعتمادات مستندية
الاعتمادات والسحوبات المشتركه
المجموع

32 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
1.087.688	1.338.735	ايجارات
467.189	497.985	قرطاسية ومطبوعات
1.293.052	1.312.413	مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويقت
403.165	451.760	مصاريف قضائية واتعاب محاماة
794.044	598.131	صيانة وتصليلات ومصاريف سيارات
431.150	467.822	مصاريف تأمين
1.158.275	1.433.188	برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالي
866.737	404.467	بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لاعضاء مجلس الادارة
656.719	566.507	رسوم ورخص وضرائب
1.309.198	991.815	اعلانات
473.781	754.184	اشتراكات
432.209	516.771	اتعاب مهنية واستشارات
28	18.853	حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة
312.790	313.780	تبرعات وكراميات
496.265	618.152	تنظيفات وخدمات الامن والحماية
100.742	110.400	ضيافة
55.000	55.000	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
1936.282	1.415.538	خسائر تدنى موجودات مستملكة لقاء ديون
50.311	-	خسائر بيع عقارات
66.825	71.425	اجور شحن النقد
333.425	123.897	اخرى
12.724.875	12.060.823	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

33 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2018	2019
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار
6.139.627	10.609.758
120.000.000	120.000.000
0/051	0/088
(1.110.261)	(5.296.692)
120.000.000	120.000.000
(0/009)	(0/044)
5.029.366	5.313.066
120.000.000	120.000.000
0/042	0/044

من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك:

الربح للسنة - قائمة (ب)

المتوسط المرجح لعدد الاسهم

حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:-

أساسي ومخفض

من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك:

(الخسارة) للسنة - قائمة (ب)

المتوسط المرجح لعدد الاسهم

حصة السهم من (الخسارة) للسنة العائد لمساهمي البنك:-

أساسي ومخفض

من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:-

الربح للسنة - قائمة (ب)

المتوسط المرجح لعدد الاسهم

حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:-

أساسي ومخفض

34 - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار
91.872.118	71.264.135
61.995.613	36.642.539
(50.804.807)	(27.386.747)
103.062.924	80.519.927

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر

يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر

ينزل : ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر

المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

35 - المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة واطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها مخصص بتاريخ القوائم المالية.

تضمنت القوائم المالية الارصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة :

المجموع		31 كانون الاول		أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخرى		
2018	2019	دينار	دينار					دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي :									
ودائع		34.868.342	4.146.102	719.691	138.969	39.873.104	13.845.772	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة		955.134	15.495.11	1.391.934	3.827.994	21.670.176	19.502.163	دينار	دينار
تأمينات نقدية		1.151.000	33.164	-	5.035	1.189.199	7.328.678	دينار	دينار
بنود خارج قائمة المركز المالي :									
كفالات		10.000	940.468	-	374.850	1.325.318	529.948	دينار	دينار
بنود قائمة الدخل :									
فوائد وعمولات دائنة *		83.139	877.743	77.514	37.159	1.075.555	1.132.711	دينار	دينار
فوائد وعمولات مدينة**		2.164.280	423.499	17.047	-	2.604.826	2.053.295	دينار	دينار

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 4% الى 11/75% .

** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 1% الى 4/5% .

رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 2.675.623 دينار للعام 2019 (3.171.739 دينار للعام 2018)

36- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2019 و2018.

37 - ادارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة بالتنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(أ/37) مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للإدانة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإدارته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الاقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواء لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

وكذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

1- تحديد التركززات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

2- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للالتزام الممنوح.
- الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
- صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى أدارى لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

3- الحد من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات:

يعمل البنك بفعالية لادارة هذا الجانب ، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة الى ان الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

4- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من ان مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

ان الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما ان هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من اجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من اجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المحتملة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى):

31 كانون الأول		
2018	2019	
دينار	دينار	
71.068.130	53.825.702	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
61.995.613	36.642.539	أرصدة لدى بنوك مركزية
		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		<u>التسهيلات الائتمانية :</u>
173.846.927	172.055.068	للأفراد
119.958.616	118.800.874	القروض العقارية
		للشركات
334.387.619	311.980.683	الشركات الكبرى
65.741.508	45.515.677	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
33.939.148	20.648.073	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات :
303.031.611	276.734.126	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
9.289.702	34.858.358	موجودات أخرى
<u>1.173.258.874</u>	<u>1.071.061.100</u>	المجموع
144.879.533	145.054.543	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
30.262.025	40.052.442	كفالات
17.432.578	32.106.905	اعتمادات صادرة
133.930.109	125.180.936	قبولات
326.504.245	342.394.826	سقوف تسهيلات غير مستغلة
		المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الاولى و الثانية كما في 31 كانون الأول 2019:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة	
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	بنكية مقبولة	كفالات	عقارية	سيارات واليات	أخرى		
التعرض الائتماني المرتبط ببند داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى بنوك مركزية	53.825.702	-	-	-	-	-	-	-	53.825.702	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	36.721.211	-	-	-	-	-	-	-	36.721.211	78.672
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	173.813.946	9.930.833	-	-	7.395.142	13.411.767	-	-	30.737.742	143.076.204
القروض العقارية	110.126.318	5.357.631	1.289.026	-	132.204.338	775.738	-	-	139.626.733	(29.500.415)
الشركات الكبرى	300.325.313	10.775.774	16.102.053	-	87.240.606	1.317.025	-	-	115.435.458	184.889.856
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41.418.736	6.134.413	788.100	-	31.643.418	1.354.125	-	-	39.920.056	1.498.681
للحكومة والقطاع العام	20.742.691	-	-	-	-	-	-	20.742.691	20.742.691	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	275.641.188	-	-	-	-	-	-	272.205.188	272.205.188	3.436.000
الموجودات الأخرى	35.103.927	-	-	-	-	-	-	-	-	35.103.927
مجموع التعرضات لبند داخل قائمة المركز المالي	1.047.719.032	32.198.651	18.179.179	-	258.483.504	16.858.655	292.947.879	618.667.868	429.051.166	7.000.516
الكفالات المالية	141.204.275	6.240.000	-	-	25.025.754	524.235	-	31.789.989	109.414.286	689.092
الاعتمادات المستندية	72.799.594	-	-	-	1.572.000	-	-	1.572.000	71.227.594	676.647
الالتزامات الأخرى	123.679.012	3.705.897	7.090.956	-	15.704.761	217.625	-	26.719.239	96.959.773	459.167
مجموع التعرضات لبند خارج قائمة المركز المالي	337.682.881	9.945.897	7.090.956	-	42.302.515	741.860	-	60.081.228	277.601.653	1.824.906
المجموع الكلي	1.385.401.913	42.144.548	25.270.135	-	300.786.019	17.600.515	292.947.879	678.749.096	706.652.819	8.825.422

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

القيمة العادلة للضمانات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2019:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	بنكية مقبولة	كفالات	عقارية	سيارات واليات	أخرى		
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	10.317.419	27.825	-	-	323.653	1.279.915	-	1.631.393	8.686.023	7.251.324
القروض العقارية	11.707.721	21.310	-	-	15.839.400	16.500	-	15.877.210	(4.169.488)	1.355.602
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	52.654.687	-	235.131	-	16.889.020	758.370	-	17.882.521	34.772.166	28.788.467
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9.947.669	7500	-	-	6.259.022	332.750	-	6.599.272	3.348.396	3.956.760
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1.600.000	-	-	-	-	-	-	-	1.600.000	453.188
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	86.227.496	56.635	235.131	-	39.311.095	2.387.535	-	41.990.396	44.237.097	41.805.341
الكفالات المالية	7.102.921	500	-	-	3.570.757	355.375	-	3.926.632	3.176.289	2.563.561
الاعتمادات المستندية	80.888	-	-	-	-	-	-	-	80.888	44.488
الالتزامات الأخرى	2.171.367	-	-	-	-	-	-	-	2.171.367	210.276
المجموع الكلي	95.582.672	57.135	235.131	-	42.881.852	2.742.910	-	45.917.028	49.665.641	44.623.666

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	كما في 31 كانون الاول 2019
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الضمانات مقابل :
21.414.908	12.693.284	1.117.923	3.886.154	194.407	3.523.140	متدنية المخاطر
249.831.826	8.049.386	25.691.073	76.783.381	121.712.590	17.595.396	مقبولة المخاطر
18.658.960	-	2.449.744	9.361.274	6.352.517	495.425	تحت المراقبة
						غير عاملة:
2.134.024	-	691.821	526.454	790.696	125.053	دون المستوى
2.325.759	-	567.489	1.440.000	186.437	131.833	مشكوك فيها
21.378.845	21	2.307.772	13.822.106	4.320.070	928.876	هالكة
315.744.322	20.742.691	32.825.822	105.819.369	133.556.717	22.799.723	المجموع
27.976.499	-	6.036.152	10.744.521	4.312.190	6.883.636	منها : تأمينات نقدية
229.957.776	-	24.770.889	79.247.232	122.128.918	3.810.737	عقارية
20.384.057	-	420.908	13.849.943	6.113.206	-	أسهم متداولة
16.683.299	-	1.597.873	1.977.673	1.002.403	12.105.350	سيارات وآليات
20.742.691	20.742.691	-	-	-	-	اخرى
315.744.322	20.742.691	32.825.822	105.819.369	133.556.717	22.799.723	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	كما في 31 كانون الاول 2018
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						الضمانات مقابل :
48.244.705	25.259.728	3.011.420	9.517.993	851.388	9.604.176	متدنية المخاطر
259.300.550	8.886.987	43.943.153	97.500.571	78.008.729	30.961.110	مقبولة المخاطر
29.697.069	-	5.707.716	19.005.737	2.661.264	2.322.352	تحت المراقبة
						غير عاملة:
1.894.112	-	1.161.937	-	-	732.175	دون المستوى
7.025.472	-	734.659	3.305.207	1.892.325	1.093.281	مشكوك فيها
15.802.972	-	2.870.968	10.007.077	1.118.964	1.805.963	هالكة
361.964.880	34.146.715	57.429.853	139.336.585	84.532.670	46.519.057	المجموع
51.804.545	-	12.592.216	24.234.783	3.574.546	11.403.000	منها : تأمينات نقدية
235.370.717	-	36.554.349	98.563.401	79.940.395	20.312.572	عقارية
19.413.511	-	5.387.633	13.053.118	924.145	48.615	أسهم متداولة
21.229.392	-	2.895.655	3.485.283	93.584	14.754.870	سيارات وآليات
34.146.715	34.146.715	-	-	-	-	أخرى
361.964.880	34.146.715	57.429.853	139.336.585	84.532.670	46.519.057	المجموع

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لاجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في 31 كانون الأول 2019:

أ. اجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%
ارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	166.540.902	134.766.363	84.627.495	25.875.253	160.641.616	21.97%
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	1.600.000	1.600.000	1.600.000	0.60%
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبند داخل قائمة المركز المالي	166.540.902	134.766.363	86.227.495	27.475.253	162.241.616	-
الكفالات المالية	27.220.506	21.771.094	7.102.921	2.119.255	23.890.349	16.11%
الاعتمادات المستندية	29.690.210	28.744.883	-	-	28.744.883	39.44%
الالتزامات الاخرى	51.616.340	30.827.693	2.171.367	2.171.367	32.999.060	26.22%
المجموع الكلي	275.067.958	216.110.033	95.501.783	31.765.875	247.875.908	-

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها :

الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
المجموع	المرحلة الثالثة تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية افرادي	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3.460.502	-	640.542	-	2.819.960	160.641.616	25.875.253	134.766.363	التسهيلات الائتمانية
								سندات واسناد واذونات :
28.043	-	-	-	28.043	1.600.000	1.600.000	-	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
3.488.545	-	640.542	-	2.848.003	162.241.616	27.475.253	134.766.363	الإجمالي للسنة
403.145	-	37.446	-	365.699	23.890.349	2.119.255	21.771.094	الكفالات المالية
224.439	-	-	-	224.439	28.744.883	-	28.744.883	الاعتمادات المستندية
439.589	-	18.726	-	420.863	32.999.060	2.171.367	30.827.693	الالتزامات الأخرى
4.555.718	-	696.714	-	3.859.004	247.875.908	31.765.875	216.110.033	المجموع الكلي

البنك التجاري الاردني
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي :

- الرهونات العقارية .
- رهن الأدوات المالية مثل الأسهم .
- الكفالات البنكية .
- الضمان النقدي.
- كفالة الحكومة .

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال انخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري .

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدول أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجماليها كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 6.568.668 دينار (14.793.526 دينار كما في 31 كانون الأول 2018).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد سنة السماح ... الخ، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة . وقد بلغ إجماليها كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 11.502.671 دينار (4.990.290 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات:

كما في 31 كانون الأول 2019

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	5.036.000	5.036.000
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	272.205.188	272.205.188
		277.241.188	277.241.188

كما في 31 كانون الأول 2018

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	5.747.900	5.747.900
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	297.367.167	297.367.167
المجموع		303.115.067	303.115.067

(37/ب) مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد ، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة.

ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة يتم تحديد قيمة المخاطر المقبولة، حيث يتم مراقبتها بشكل شهري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإبداء التوجيهات والتوصيات بخصوصها، كما ان الأنظمة المتوفرة تقوم باحتساب اثر التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

- مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في سنة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يعمل البنك على إدارة التعرض لمخاطر اسعار الفائدة المرتبطة بموجوداته ومطلوباته على أساس مجمع. ويتم أخذ كافة العناصر المرتبطة بالتعرض لأسعار الفائدة بعين الاعتبار في إدارة مخاطرها، حيث تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومن خلال اجتماعاتها الدورية باستعراض تقرير فجوات أسعار الفائدة وتقرير توقعات أسعار الفائدة للوقوف على مخاطر أسعار الفائدة في الأجل القصير والأجل الطويل واتخاذ القرارات الملائمة للحد من هذه المخاطر في ضوء توقعات اتجاه أسعار الفائدة من خلال استخدام كل من او بعض الاساليب التالية:

- إعادة تسعير الودائع و/او القروض.
- إجراء تغير في آجال استحقاق وحجم الموجودات والمطلوبات الحساسة لاسعار الفائدة.
- شراء او بيع الاستثمارات المالية.
- استخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط لاسعار الفائدة.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

تحليل الحساسية

مخاطر اسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2019

العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	18.273	-
يورو	1	(63)	-
جنيه استرليني	1	(631)	-
عملات اخرى	1	9.103	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(18.273)	-
يورو	1	63	-
جنيه استرليني	1	631	-
عملات اخرى	1	(9.103)	-

31 كانون الأول 2018

العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	21.690	-
يورو	1	(1.067)	-
جنيه استرليني	1	(621)	-
شيكل	1	(340)	-
عملات اخرى	1	5.199	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(21.690)	-
يورو	1	1.067	-
جنيه استرليني	1	621	-
شيكل	1	340	-
عملات اخرى	1	(5.199)	-

مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض لها البنك وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل ويتم مراقبة مركز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى الإدارة.

31 كانون الأول 2019

العمللة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	5	91.367	-
يورو	5	(317)	-
جنيه استرليني	5	(3.155)	-
عملات اخرى	5	45.517	-

31 كانون الأول 2018

العمللة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	5	108.451	-
يورو	5	(5.336)	-
جنيه استرليني	5	(3.105)	-
شيكل	5	(1.699)	-
عملات اخرى	5	25.993	-

- مخاطر العملات الأجنبية

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

31 كانون الأول 2019			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	5	93.819	304.548
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(5)	(93.819)	(304.548)
31 كانون الأول 2018			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	5	89.640	410.795
بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(5)	(89.640)	(410.795)

- مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي ، وبنسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما ان هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة اعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات اعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة .

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات اعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة .

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2019	أقل من شهر	من شهر	أكثر من 3 شهور	أكثر من 6 شهور	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
دينار	دينار	لغاية 3 شهور	الدينار	الدينار	الدينار	دينار	دينار
الموجبات							
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	71.264.135	71.264.135
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	29.287.735	111.016	-	-	-	36.642.539	36.642.539
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	56.530.601	71.931.023	83.747.529	81.767.909	200.238.387	-	669.000.375
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	1.876.382	1.876.382
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	11.105.937	11.105.937
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	22.003.585	30.590.592	62.943.304	-	49.210.278	-	276.734.126
ممتلكات ومعدات ومشاريع الانجاز - بالصافي	-	-	-	-	-	22.430.397	22.430.397
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	1.855.317	1.855.317
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	12.313.532	12.313.532
موجودات حق استخدام	79.097	158.194	237.290	474.581	1.898.328	2.294.446	5.141.936
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	134.455.262	134.455.262
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	-	-	-	-	-	143.773.084	143.773.084
مجموع الموجودات	107.901.018	102.790.825	146.928.123	82.242.490	251.346.993	406.317.834	1.386.593.022
المطلوبات							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27.386.747	-	2.000.000	3.000.000	55.000.000	-	87.386.747
ودائع العملاء	439.517.937	141.163.589	104.613.461	71.721.108	79.682.298	-	836.698.393
تأمينات نقدية	38.889.481	9.130.793	-	6.426.897	1.672.000	16.000	56.572.215
اموال مقترضة	4.259	50.000.000	34.557	7.096.767	-	38.947.999	96.083.582
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	50.388
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	1.370.624
التزامات عقود تاجير	59.562	119.123	178.685	357.369	1.997.114	1.826.414	4.538.267
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	39.170.608
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-	125.523.424
مجموع المطلوبات	505.857.986	200.413.505	106.826.703	88.602.141	138.351.412	40.790.413	1.247.394.248
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(397.956.968)	(97.622.680)	40.101.420	(6.359.651)	112.995.581	248.275.326	139.198.774
كما في 31 كانون الأول 2018							
اجمالي الموجودات	175.113.929	84.627.720	114.407.697	146.648.894	411.442.316	159.000.980	1.353.569.536
اجمالي المطلوبات	543.087.478	210.202.963	121.158.101	90.987.927	157.981.005	33.441.788	1.219.525.605
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(367.973.549)	(125.575.243)	(6.750.404)	55.660.967	253.461.311	125.559.192	134.043.931

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

كما في 31 كانون الأول 2019						
المجموع	أخرى	بين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16.659.829	124.877	-	210.588	801.621	15.522.743	الموجــــــــــــــــودات
30.345.780	2.785.567	-	432.085	4.654.852	22.473.276	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
63.027.105	-	-	-	14.413.680	48.613.425	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1.464.593	-	-	-	49.189	1.415.404	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
34.554.836	-	-	-	-	34.554.836	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
20.831.992	116.987	-	-	36.897	20.678.108	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
166.884.135	3.027.431	-	642.673	19.956.239	143.257.792	موجودات اخرى
						مجموع الموجودات
						المطلوبات
24.363.557	241.403		23.836	446.343	23.651.975	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
133.774.854	1.405.320		1.023.138	20.237.307	111.109.089	ودائع العملاء
5.328.795	(58.722)		(356.991)	(732.853)	6.477.361	تأمينات نقدية
776.996	529.087		15.780	7.103	225.026	مطلوبات اخرى
(28.308)	-		-	4.687	(32.995)	حقوق المساهمين
164.215.894	2.117.088	-	705.763	19.962.587	141.430.456	مجموع المطلوبات
2.668.241	910.343	-	(63.090)	(6.348)	1.827.336	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي
105.462.674	1.252.976	-	9.298	647.025	103.553.375	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي
						كما في 31 كانون اول 2018
210.252.572	39.924.948	-	889.633	23.292.343	146.145.648	اجمالي الموجودات
207.766.490	39.439.063	-	951.737	23.399.061	143.976.629	اجمالي المطلوبات
2.486.082	485.885	-	(62.104)	(106.718)	2.169.019	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي
67.514.305	488.574	-	8.994	3.809.457	63.207.280	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي

(37/ ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة ادارة السيولة في البنك الى تدعيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة . ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك الى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة معقول .

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة ، ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة .

مصادر التمويل :

يعمل البنك على تنوع مصادر أمواله حتى يحقق المرونة المالية وخفض تكاليف التمويل .

لدى البنك قاعدة عملاء كبيرة تشمل العملاء الأفراد والمؤسسات والشركات . إضافة الى ذلك فان قدرة البنك على الوصول الى الأسواق النقدية " نظراً لما يتمتع به من قوة مالية " تشكل مصدر تمويل إضافي متاح .

كما ان انتشار البنك التجاري الاردني في معظم مدن المملكة إضافة الى فروعه في فلسطين وقبرص، مكنت البنك من تنوع مصادر امواله وعدم الاعتماد على منطقة جغرافية واحدة كمصدر للاموال .

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2019:

المطلوبات	حتى شهر واحد دينار	أكثر من شهر لغاية 3 شهور دينار	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور دينار	أكثر من 6 شهور الى سنة دينار	أكثر من سنة الى 3 سنوات دينار	أكثر من 3 سنوات دينار	بدون استحقاق دينار	المجموع دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27.386.747	-	2.000.000	3.000.000	55.000.000	-	-	87.386.747
ودائع العملاء	439.517.937	141.163.589	104.613.461	71.721.108	79.682.298	-	-	836.698.393
تأمينات نقدية	2.828.611	5.657.221	8.485.832	11.314.443	28.286.108	-	-	56.572.215
اموال مقترضة	4.259	50.000.000	34.557	7.096.767	-	38.947.999	-	96.083.582
مخصصات متنوعة	-	-	-	370.624	1.000.000	-	-	1.370.624
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	50.388	50.388
التزامات عقود تأجير	74.443	129.035	164.784	495.158	1.997.114	1.677.733	-	4.538.267
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	39.170.608	39.170.608
مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	125.523.424	-	-	-	-	125.523.424
مجموع المطلوبات	469.811.997	196.949.845	240.822.058	93.998.100	165.965.520	40.625.732	39.220.996	1.247.394.248
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	107.905.275	103.202.085	293.423.069	93.172.708	256.806.649	289.065.738	243.017.498	1.386.593.022

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2018:

المطلوبات	حتى شهر واحد دينار	أكثر من شهر لغاية 3 شهور دينار	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور دينار	أكثر من 6 شهور الى سنة دينار	أكثر من سنة الى 3 سنوات دينار	أكثر من 3 سنوات دينار	بدون استحقاق دينار	المجموع دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	53.625.226	-	-	8.679.528	55.000.000	-	-	117.304.754
ودائع العملاء	423.163.133	143.535.815	121.158.101	70.364.416	96.675.005	-	38.328.818	893.225.288
تأمينات نقدية	52.360.700	16.667.148	-	9.083.479	6.306.000	-	-	84.417.327
اموال مقترضة	-	50.000.000	-	40.085	-	33.441.788	-	83.481.873
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	745.548	745.548
مطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	14.107	-	14.107
مخصصات متنوعة	-	-	-	156.806	1.000.000	-	767.460	1.924.266
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	38.412.442	38.412.442
مجموع المطلوبات	<u>529.149.059</u>	<u>210.202.963</u>	<u>121.158.101</u>	<u>88.324.314</u>	<u>158.981.005</u>	<u>33.455.895</u>	<u>78.254.268</u>	<u>1.219.525.605</u>
مجموع الموجودات	<u>175.113.929</u>	<u>84.627.720</u>	<u>114.407.697</u>	<u>146.648.894</u>	<u>411.442.316</u>	<u>159.000.980</u>	<u>262.328.000</u>	<u>1.353.569.536</u>

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنوك المركزية كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الادنى المفروض من قبل البنوك المركزية للدول التي يعمل البنك فيها.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدى دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

بنود خارج قائمة المركز المالي

31 كانون الأول 2019		لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
		دينار	دينار	دينار
الكفالات	148.307.196	-	148.307.196	
الاعتمادات والقبولات	72.880.482	-	72.880.482	
التزامات عقود الاجارات التشغيلية	1.045.080	-	1.045.080	
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	63.583.115	-	63.583.115	
المجموع	285.815.873	-	285.815.873	

31 كانون الأول 2018		لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	المجموع
		دينار	دينار	دينار
الكفالات	149.964.854	-	149.964.854	
الاعتمادات والقبولات	48.020.802	-	48.020.802	
التزامات عقود الاجارات التشغيلية	1.321.704	-	1.321.704	
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	75.767.165	-	75.767.165	
المجموع	275.074.525	-	275.074.525	

38 - معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - معلومات عن قطاعات الاعمال الرئيسية :

يتم تنظيم البنك لأغراض ادارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :

- حسابات الافراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- الأخرى : يشمل هذا القطاع الانشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

المجموع						
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول						
2018	2019	اخرى	الخزينة	المؤسسات	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
40.845.114	42.582.900	698.331	1.954.239	22.032.000	17.898.330	اجمالي الدخل للسنة - قائمة (ب)
(4.837.005)	(891.610)	-	(409.370)	502.260	(984.500)	ينزل : الخسارة الائتمانية المحتملة
36.008.109	41.691.290	698.331	1.544.869	22.534.260	16.913.830	نتائج أعمال القطاع
(28.773.804)	(28.911.059)	(2.650.196)	(968.530)	(13.955.323)	(11.337.010)	ينزل : مصاريف موزعة على القطاعات
7.234.305	12.780.231	(1.951.865)	576.339	8.578.937	5.576.820	الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(1.094.678)	(2.170.473)	(2.170.473)	-	-	-	ينزل : ضريبة الدخل للسنة
6.139.627	10.609.758	(4.122.338)	576.339	8.578.937	5.576.820	الربح للسنة من العمليات المستمرة
(1.110.261)	(5.296.692)	(5.296.692)	-	-	-	(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة
5.029.366	5.313.066	(9.419.030)	576.339	8.578.937	5.576.820	الربح للسنة - قائمة (ب)
3.766.260	3.319.574	3.319.574	-	-	-	مصاريف رأسمالية
2.671.352	3.075.439	3.075.439	-	-	-	الاستهلاكات والاطفاءات
1.353.569.536	1.386.593.022	241.366.697	451.305.198	466.899.384	227.021.743	مجموع الموجودات
1.219.525.605	1.247.394.248	163.073.514	250.133.258	271.554.125	562.633.351	مجموع المطلوبات

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين. فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

داخل المملـكة		خارج المملـكة		المجمـوع	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2018	2019	2018	2019	2018	2019
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
44.601.826	43.509.391	(2.018.926)	(2.664.277)	42.582.900	40.845.114
2.569.854	2.935.407	749.720	1.220.402	3.319.574	3.766.260
31 كانون الاول		31 كانون الاول		المجمـوع	
2018	2019	2018	2019	2018	2019
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1.213.052.825	1.167.255.511	173.540.197	186.314.025	1.386.593.022	1.353.569.536

إجمالي الدخل - قائمة (ب)
المصروفات الرأسمالية

مجموع الموجودات

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

1 - توزيع التعرضات الائتمانية						
درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
تعرضات عاملة						
3.5	عامل	3.407.693	1.539	%0.18	3.032.693	29.39
4	عامل	167.187	-	%0.24	167.187	-
4.5	عامل	619.897	415	%0.33	581.539	17.74
5	عامل	34.881.000	308.216	%0.44	36.419.993	15.87
5.5	عامل	301.290.031	4.122.245	%0.65	314.176.931	21.18
6	عامل	155.002.472	314.903	%0.88	143.535.663	16.78
6.5	عامل	79.943.434	276.543	%1.37	111.301.216	16.17
7	عامل	80.090.821	1.149.661	%2.15	101.703.929	18.9
7.5	عامل	350.532.762	1.461.334	%3.83	355.223.288	26.51
8	عامل	50.437.240	1.432.389	%6.56	60.204.591	18.78
8.5	عامل	23.381.684	731.293	%11.29	28.710.472	16.52
9	عامل	6.074.652	197.457	%18.93	24.741.552	15.55
9.5	عامل	280.673	1.417	%31.73	259.515	5.5
10	عامل	2.081.016	242.465	%1.00	1.381.016	27.51
Not rated	عامل	314.202.154	4.103.206	%4.75	329.358.794	39.17
		1.402.392.716	14.343.083	-	1.510.798.379	
الاجمالي للتعرضات العاملة						
تعرضات غير عاملة						
5	غير عامل	77.759	50.101	%100	77.079	22
6	غير عامل	80.360	-	%100	66.532	-
8.5	غير عامل	787.328	547.397	%100	739.419	18
Not rated	غير عامل	72.302.124	38.508.809	%100	58.456.122	21
		73.247.571	39.106.307		59.339.152	
الاجمالي للتعرضات غير العاملة						

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي

2019										
شركات										
المجموع	أخرى	حكومة	افراد	اسهم	زراعة	انشاءات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
53.825.702	-	-	-	-	-	-	-	-	-	53.825.702
										ارصدة لدى بنوك مركزية
36.642.539	-	-	-	-	-	-	-	-	-	36.642.539
										ارصدة لدى بنوك ومؤسسات
669.000.375	72.488.863	20.648.056	172.055.064	4.979.794	5.534.697	24.325.837	118.800.875	116.600.654	76.294.211	57.272.324
										مصرفية
276.734.126	-	272.205.188	-	-	-	-	-	590.592	-	3.938.346
										التسهيلات الائتمانية
34.858.358	-	-	-	-	-	-	-	34.858.358	-	-
										الموجودات المالية بالتكلفة
1.071.061.100	72.488.863	292.853.244	172.055.064	4.979.794	5.534.697	24.325.837	118.800.875	152.049.604	76.294.211	151.678.911
										المطفاة
145.054.543	14.462.275	-	-	78.708	23.025	43.366.415	629.682	44.369.644	3.751.061	38.373.733
										الموجودات الأخرى
72.159.347	11.675	-	-	-	-	2.671.294	-	54.196.334	6.630.583	8.649.461
										المجموع / للسنة الحالية
125.180.936	20.332.969	-	-	586.246	59.315	26.610.203	2.627.632	51.411.959	14.088.482	9.464.130
										الكفالات المالية
1.413.455.926	107.295.782	292.853.244	172.055.064	5.644.748	5.617.037	96.973.749	122.058.189	302.027.541	100.764.337	208.166.235
										الاعتمادات المستندية والقبولات
										الالتزامات الأخرى
										المجموع الكلي

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2019:

المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2		المرحلة 1	
		(افرادي)	(افرادي)		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
208.166.235	2.426.355	13.902.951	191.836.929	مالي	
100.764.337	3.418.270	44.874.462	52.471.605	صناعي	
302.027.541	6.060.876	118.772.590	177.194.075	تجارة	
122.058.189	9.135.099	14.145.662	98.777.428	عقارات	
96.973.749	5.602.993	37.531.677	53.839.079	انشاءات	
5.617.037	34.162	3.058.608	2.524.267	زراعة	
5.644.748	283.964	2.959.610	2.401.174	اسهم	
172.055.064	1.789.344	3.265.861	166.999.859	افراد	
292.853.244	-	-	292.853.244	حكومة وقطاع عام	
107.295.782	8.197.878	33.712.050	65.385.854	اخرى	
1.413.455.926	36.948.941	272.223.471	1.104.283.514	المجموع	

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي

2019								
المجموع	اخرى	امريكا	افريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الاطلس الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
53.825.702	-	-	-	-	-	-	53.825.702	ارصدة لدى بنوك مركزية
36.642.539	253.949	1.337.087	254.989	19.372	3.534.046	2.148.421	29.094.675	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
669.000.375	-	-	-	-	14.258.444	-	654.741.931	التسهيلات الائتمانية
276.734.126	-	-	-	-	-	-	276.734.126	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
34.858.358	-	-	-	-	-	-	34.858.358	الموجودات الأخرى
1.071.061.100	253.949	1.337.087	254.989	19.372	17.792.490	2.148.421	1.049.254.792	المجموع / للسنة الحالية
145.054.543	-	-	-	-	-	-	145.054.543	الكفالات المالية
72.159.347	11.011.326	11.675	4.902.150	6.057.584	26.545.988	21.403.892	2.226.732	الاعتمادات المستندية والقبولات
125.180.936	-	-	-	-	-	-	125.180.936	الالتزامات الأخرى
1.413.455.926	11.265.275	1.348.762	5.157.139	6.076.956	44.338.478	23.552.313	1.321.717.003	المجموع الكلي

ج. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2019:

	المرحلة 1 (افرادي) دينار	المرحلة 2 (افرادي) دينار	المرحلة 3 دينار	المجموع دينار
داخل المملكة	1.041.641.533	243.126.529	36.948.94	1.321.717.003
دول الشرق الاوسط	23.279.176	273.136	-	23.552.312
أوروبا	30.760.294	13.578.184	-	44.338.478
آسيا	1.854.334	4.222.622	-	6.076.956
افريقيا	5.157.139	-	-	5.157.139
أمريكا	1.337.087	11.675	-	1.348.762
دول أخرى	253.951	11.011.325	-	11.265.276
		272.223.471	36.948.94	
المجموع	1.104.283.514		1	1.413.455.926

39 - ادارة رأس المال

- أ - وصف لما يتم اعتباره ك رأس مال.
- يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .
- ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة)، الارباح المدورة بعد استثناء اى مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة ان وجدت، تكلفة شراء اسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.
- اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين ، الديون المساندة و45% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل اذا كان موجبا ويطرح بالكامل اذا كان سالبا .
- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.
- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.
تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6%، اما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 12% ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120.000.000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

- 1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات والحسابات النظامية.
- 2 - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.
- 3 - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي : حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية ارباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام 2018 حسب بازل III :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
120.000.000	120.000.000	بنود رأس المال الاساسي :
(1.214.496)	1.862.494	رأس المال المكتتب به والمدفوع
		الأرباح المدورة (الخسارة المتراكمة)
(2.053.183)	(2.211.406)	بنود الدخل الشامل الأخرى
14.714.563	15.460.318	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
2.597.047	3.538.675	احتياطي قانوني
134.043.931	138.650.081	احتياطي التقلبات الدورية
		مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية
(2.313.919)	(1.855.317)	يطرح منه :
(13.867.924)	(12.313.532)	موجودات غير ملموسة - بالصافي
(7.870.096)	(6.372.212)	موجودات ضريبية مؤجلة
(24.051.939)	(20.541.061)	مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي
109.991.992	118.109.020	إجمالي التعديلات الرقابية
		صافي رأس المال الأساسي
9.887.533	6.017.826	بنود رأس المال المساند
	548.693	المخصص المطلوب مقابل ادوات الدين المدرجة في المرحلة الاولى
119.879.525	124.675.539	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
		مجموع رأس المال التنظيمي
943.441.362	917.922.978	الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات المستمرة
6.410.146	6.490.446	مخاطر الائتمان
88.975.817	76.524.519	مخاطر السوق
1.038.827.325	1.000.937.943	مخاطر التشغيل
		صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات المستمرة
-	105.419.438	الموجودات المرجحة بالمخاطر للعمليات الغير مستمرة
-	300.567	مخاطر الائتمان
-	10.071.329	مخاطر السوق
-	115.791.334	مخاطر التشغيل
1.038.827.325	1.116.729.277	صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر
%11.54	%11.16	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي
%10.59	%10.58	نسبة رأس المال الأساسي

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

40 - حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

41 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2019		
المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة
دينار	دينار	دينار
الموجودات:		
71.264.135	-	71.264.135
36.642.539	-	36.642.539
669.000.375	375.023.313	293.977.062
1.876.382	-	1.876.382
11.105.937	4.323.769	6.782.168
276.734.126	161.196.645	115.537.481
22.430.397	22.430.397	-
1.855.317	1.855.317	-
5.141.936	5.141.936	-
12.313.532	12.313.532	-
134.455.262	134.455.262	-
143.773.084	-	143.773.084
1.386.593.022	716.740.171	669.852.851
مجموع الموجودات		
المطلوبات:		
87.386.747	55.000.000	32.386.747
836.698.393	79.682.298	757.016.095
56.572.215	28,286,108	28,286,107
96.083.582	38.947.999	57.135.583
-	-	-
1.370.624	1.000.000	370.624
50.388	50.388	-
4.538.267	3,674,847	863,420
39.170.608	39.170.608	-
125.523.424	-	125.523.424
1.247.394.248	245.812.248	1.001.582.000
139.198.774	470.927.923	(331.729.149)
مجموع المطلوبات		
صافي الموجودات		

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

31 كانون الأول 2018		
المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة
دينار	دينار	دينار
الموجودات:		
91.872.118	-	91.872.118
61.995.613	-	61.995.613
727.873.818	422.726.667	305.147.151
1.792.801	-	1.792.801
11.915.302	2.779.960	9.135.342
303.031.611	137.081.629	165.949.982
27.817.839	27.817.839	-
2.313.919	2.313.919	-
13.867.924	232.818	13.635.106
111.088.591	-	111.088.591
1.353.569.536	592.952.832	760.616.704
مجموع الموجودات		
المطلوبات:		
117.304.754	55.000.000	62.304.754
893.225.288	117.350.650	775.874.638
84.417.327	40.627.100	43.790.227
83.481.873	33.441.788	50.040.085
745.548	745.548	-
1.924.266	1.767.460	156.806
14.107	-	14.107
38.412.442	2.173.055	36.239.387
1.219.525.605	251.105.601	968.420.004
134.043.931	341.847.231	(207.803.300)
مجموع المطلوبات		
صافي الموجودات		

42 - مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر :

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

العلاقة بين المدخلات الهامة		طريقة التقييم		مستوى القيمة		القيمة العادلة		الموجودات المالية / المطلوبات المالية
المدخلات الهامة	مدخلات هامة	طريقة التقييم	مستوى القيمة	31 كانون الاول	القيمة العادلة	2018	2019	
غير الملموسة والقيمة العادلة	غير ملموسة	و المدخلات المستخدمة	العادلة			دينار	دينار	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل								
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول					أسهم شركات
				1.792.801	1.876.382		المجموع	
				1.792.801	1.876.382		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
لا ينطبق	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	8.215.901	6.090.959			اسهم متوفر لها اسعار سوقية
لا ينطبق	لا ينطبق	مقارنتها بالقيمة السوقية	المستوى الثاني	3.699.401	5.014.978.			اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية
				11.915.302	11.105.937			

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2019 .

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر :

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

31 كانون الاول					
مستوى القيمة العادلة	2018		2019		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
المستوى الثاني	71.069.004	71.068.130	53.825.702	53.825.702	موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
المستوى الثاني	62.745.712	61.995.613	36.659.857	36.642.539	أرصدة لدى بنوك مركزية
المستوى الثاني	731.538.244	727.873.818	673.443.153	669.000.375	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الاول	308.492.216	303.031.611	279.857.387	276.734.126	قروض وكمبيالات وأخرى
	1.173.845.176	1.163.969.172	1.043.786.099	1.036.202.742	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
					مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة
المستوى الثاني	120.673.733	117.304.754	90.951.231	87.386.747	مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة
المستوى الثاني	897.633.230	893.255.288	841.176.294	836.698.393	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	85.339.328	84.417.327	56.980.987	56.572.215	ودائع عملاء
المستوى الثاني	83.522.255	83.481.873	96.111.737	96.083.582	تأمينات نقدية
	1.187.168.546	1.178.459.242	1.085.220.249	1.076.740.937	أموال مقترضة
					مجموع المطلوبات مالية غير محددة

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

43 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
30.416.261	40.484.523	اعتمادات
17.604.541	32.395.959	قبولات
		كفالات
22.488.576	28.608.707	دفع
58.827.263	64.340.267	حسن تنفيذ
68.649.015	55.358.222	أخرى
75.767.165	63.583.115	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
273.752.821	284.770.793	المجموع

ب - بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية 1.045.080 كما في 31 كانون الأول 2019 (1.321.704 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

44 - القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 20.897.947 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (10.033.504 دينار كما في 31 كانون الأول 2018)، ويرأي الادارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 368.567 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (146.473 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

45- الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

تم بتاريخ 28 تشرين الثاني 2019 توقيع مذكرة تفاهم بين البنك التجاري الاردني والبنك الوطني في فلسطين حيث يقوم بموجبها البنك الوطني بالاستحواذ على معظم موجودات ومطلوبات فرع البنك التجاري الاردني في فلسطين بقيمتها الدفترية كما في 31 كانون الاول 2019 وذلك مقابل دخول البنك التجاري الاردني كشريك استراتيجي بنسبة 15٪ من رأسمال البنك الوطني علماً بأن ادارة البنك تتوقع ان تستكمل عملية البيع خلال النصف الثاني من العام 2020 هذا وبموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) تم إعادة اظهار ارقام المقارنة في قائمة الدخل بحيث تم إظهار نتائج الاعمال الخاصة بفروع البنك في فلسطين في بند (الخسارة) الربح من العمليات غير المستمرة بالإضافة الى تحويل جميع الموجودات المباعة الى موجودات محتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المباعة الى بند مطلوبات مرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع ولم يتم إعادة تصنيف ارقام المقارنة في قائمة المركز المالي للبنك.

ان نتائج اداء العمليات غير المستمرة المشمولة بالدخل للسنة هي كما يلي:-

2018	2019	
دينار	دينار	
5.145.689	5.215.733	الفوائد الدائنة
(2.463.607)	(3.703.989)	ينزل:- الفوائد المدينة
2.682.082	1.511.744	صافي إيرادات الفوائد
261.862	151.202	صافي إيرادات العمولات
2.943.944	1.662.946	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
61.963	111.793	ارباح عملات اجنبية
191.368	191.368	عوائد توزيعات ارباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
524.078	538.143	إيرادات اخرى
3.721.353	2.504.250	اجمالي الدخل
1.799.246	2.013.715	نفقات الموظفين
364.877	512.751	استهلاكات واطفاءات
569.358	373.500	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي
237.662	253.069	مخصصات متنوعة
-	3.708.487	مخصص خسائر بيع فروع فلسطين
1.660.471	1.895.531	مصاريف اخرى
4.631.614	8.757.053	اجمالي المصروفات
(910.261)	(6.252.803)	(الخسارة) للسنة قبل الضرائب
(200.000)	956.109	ضريبة الدخل للسنة
(1.110.261)	(5.296.692)	(الخسارة) للسنة من العمليات غير المستمرة.

البنك التجاري الاردني
ايضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

ان تفاصيل الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع هي كما يلي:

البيان	الرصيد قبل الخسارة كما في 31 كانون الأول 2019	الخسارة من البيع	صافي الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	45.640.351	-	45.640.351
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	23.838.000	-	23.838.000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	66.624.830	-	66.624.830
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	2.009.364	-	2.009.364
ممتلكات ومعدات - بالصافي	1.392.078	-	1.392.078
موجودات غير ملموسة - بالصافي	2.353.113	(3.266.470)	5.619.583
موجودات أخرى	-	(442.017)	442.017
المحتفظ بها بهدف البيع مجموع الموجودات	1.915.348	-	1.915.348
	143.773.084	(3.708.487)	147.481.571
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18.969.978	-	18.969.978
ودائع عملاء	98.748.808	-	98.748.808
تأمينات نقدية	4.610.741	-	4.610.741
مخصصات متنوعة	860.506	-	860.506
مطلوبات أخرى	2.333.391	-	2.333.391
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	125.523.424	-	125.523.424

46- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (17) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (4) - عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021 مع ارقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (15) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (17). لا يتوقع البنك ان ينتج أثر من تطبيق هذا المعيار.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3): تعريف "الأعمال"

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على تعريف "الأعمال" في معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) - اندماج الأعمال لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف "الأعمال" أم لا. وتوضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، وتحذف تقييم ما إذا كان المشاركين في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف التعديلات توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتحديد تعريفات الأعمال والمخرجات، وإضافة اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

نظرًا لأن التعديلات تطبق بأثر مستقبلي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث عند أو بعد تاريخ التطبيق الأولي، فلن ينتج أثر على البنك من تطبيق هذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8): تعريف "الجوهري"

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) - السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو "جوهري" ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة".

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات على تعريف ما هو "جوهري" أثر على القوائم المالية للبنك.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة عدم تيقن بشأن توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي بديل يخلو من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت الصفقة المتوقعة مرجحة وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة أم لا.

نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي بديل يخلو من المخاطر (RFR). تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم تطبيق بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغاؤها مسبقاً عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بـ RFR. ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع IASB.

لم يطبق البنك التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

47- ارقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لعام 2018 لتتناسب مع تبويب ارقام القوائم المالية لسنة 2019 ولم ينتج عن إعادة التبويب أي اثر على الربح وحقوق الملكية لعام 2018.

48- الأحداث اللاحقة

تم في اوائل العام 2020 تأكيد وجود فيروس كورونا الجديد (COVID-19) وانتشر على مستوى العالم وتسبب في اضطراب للأنشطة الاقتصادية والاعمال التجارية. تعتقد الإدارة بان هذا الامر لا يعتبر حدث يحتاج الى تعديل القوائم المالية وعليه لم يتم تعديل القوائم المالية تبعاً لذلك.

وكون ان هذا الوضع متغير وسريع التطور، فان الادارة لا تعتقد بانه من الممكن من الناحية العملية بتقدير الاثر المالي المحتمل لهذا الوباء على القوائم المالية للبنك. الا ان الادارة ستستمر في مراقبة الوضع عن كثب وستقوم بتقييم الأثر على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم الاستثمارات في الاسهم بالاضافة الى اثرها على استمرارية الشركة على القوائم المالية في الفترات المستقبلية .

رابعاً/ تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة)
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، وباستثناء اثر الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني .

اساس الرأي المتحفظ

يتضمن بند الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، موجودات آلت ملكيتها للبنك مقابل تسهيلات ائتمانية مستحقة بمبلغ ٨٧,١ مليون دينار (٢٠١٨ : ٨٦,٣ مليون دينار) . لم يتم تخفيض قيمة هذه العقارات إلى صافي قيمتهم التحصيلية كما بذلك التاريخ ، مما يشكل مخالفة للمعايير الدولية للتقارير المالية . فيما لو قامت الإدارة بتخفيض قيمة هذه العقارات إلى قيمتها القابلة للتحويل كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ ، فإن بند الموجودات الأخرى سيتم تخفيضه بحوالي ٦,٣ مليون دينار (٢٠١٨ : ٧,٩ مليون دينار) ، ومن ثم ، وسوف تزداد الموجودات الضريبية المؤجلة بحوالي ٢,٤ مليون دينار (٢٠١٨ : ٣ مليون دينار) فإن صافي ربح السنة سيزداد بحوالي ١,٦ مليون دينار (٢٠١٨ : ١٠٠ ألف دينار) ، وسوف تنخفض حقوق المساهمين بحوالي ٣,٩ مليون دينار (٢٠١٨ : ٤,٩ مليون دينار) . ان تقريرنا للعام السابق كان متحفظاً حول ذلك الأمر .

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ .

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن كمصدق وحيد للبنك للعام ٢٠١٨ ، وتم اصدار رأي متحفظ حولها بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٩. وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني للحاكمة المؤسسية للبنوك تم تعيين كل من ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن وأرنست ويونغ/ الأردن كمدققي لحسابات البنك للعام ٢٠١٩ بشكل مشترك.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، في تقديرنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها. بالإضافة الى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، فقد قمنا بتحديد واعتبار الأمور الموضحة أدناه أمور تدقيق رئيسية ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا .

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية ، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك . بناء عليه ، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه ، توفر أساساً لرأينا المتحفظ حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

امور التدقيق الرئيسية

١ - كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية

تتضمن إجراءات التدقيق ما يلي:

- فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.

- قمنا بدراسة وفهم سياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة ويستثنى من ذلك التعرضات الائتمانية مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها أو أي ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني .

- مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية . فيما يخص المخصصات لقاء التعرضات المصنفة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، فقد قمنا بفهم منهجية البنك المتبعة لاحتساب المخصصات والافتراضات الأساسية وكفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة

يعتبر هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتمال مدى ووقت تسجيل خسارة التدني.

يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من أصول البنك، هنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنك مبلغ ٧٣١ مليون دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغ ٤٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- قمنا بفهم نموذج التصنيف الداخلي للتسهيلات الائتمانية للبنك.
- قمنا بمراجعة تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
- قمنا بمراجعة ملائمة تصنيف البنك للتعرضات لعينة مختارة.
- بالنسبة للافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أجرينا مناقشات مع الإدارة وتأكدنا من صحة الافتراضات باستخدام المعلومات العامة المتاحة.
- لعينة من التعرضات، تحققنا من ملائمة تحديد التعرضات عند التعثر، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة عن عملية السداد والعمليات الحسابية الناتجة.
- تحققنا من ملائمة فرضيات إدارة البنك في احتساب الخسارة عند التعثر المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقييم السلامة النظرية والسلامة الرياضية لنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية للتأكد من ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.
- ان السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات ٣ و ٦ حول القوائم المالية.

المخصصات المحددة المرحلة الثالثة:

- بالنسبة الى التعرضات التي تم تحديد انخفاض قيمتها بشكل فردي فقد حصلنا على فهم لآخر التحديثات التي طرأت على وضع الطرف المقابل وتحققنا من تقديرات الإدارة فيما يخص التدفقات النقدية من هذه التعرضات، كما قمنا بمراجعة المخصصات الناتجة عن انخفاض قيمة هذه التعرضات. وقمنا باحتساب المخصص الناتج عن انخفاض قيمة هذه التعرضات باستخدام سيناريوهات مختلفة لعينة من هذه التعرضات.

٢ - الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

تضمنت اجراءات التدقيق لدينا على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تم عقد نقاشات مع ادارة البنك حول مذكرة التفاهم الموقعة مع المشتري .
- تم تقييم التصميم والتطبيق حول أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد الأصول المصنفة ضمن المحتفظ بها للبيع ، والمطلوبات المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع ، وتحديد المبالغ التي سيتم الإفصاح عنها ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أنها عمليات غير مستمرة .
- مراجعة اتفاقية البيع لفروع فلسطين وتقييم ما إذا كان التصنيف يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .
- تقييم استنتاجات البنك بشأن تصنيف موجودات والمطلوبات المرتبطة بها لفروع فلسطين على أنها محتفظ بها بهدف البيع ونتائج فروع فلسطين على أنها عمليات غير مستمرة .
- قمنا بطابقة المبالغ المفصح عنها كموجودات محتفظ بها بهدف البيع والمطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة مع السجلات المحاسبية لفروع فلسطين .
- قمنا بالتأكد من القيمة العادلة لصافي الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع عن طريق تقييم الأصول المتوقع استلامها مقابل هذه الموجودات ، حيث قمنا من خلال الاستعانة بالخبراء لدينا بتقييم فيما إذا كان هنالك حاجة لقيد التدني .
- قمنا بتقييم انسجام الإفصاح المتعلق بهذا الأمر في القوائم المالية مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية .

يتم قياس الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أيهما أقل ، ويتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي. إن الإفصاحات المحددة مطلوبة أيضاً للعمليات غير المستمرة والتخلص من الأصول غير المتداولة .

يعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٥ "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة" أمراً مهماً في تدقيقنا لأن تقييم التصنيف معقد ، حيث أن العملية والمحاسبة المتعلقة بها غير اعتيادية وتتضمن أحكاماً إدارية هامة تشمل - من بين أمور أخرى - تاريخ تصنيف الأصول غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع ، وتحديد مجموعة الأصول المستبعدة وعرض نتائجها على أنها عمليات غير مستمرة. نتيجة لهذه الاستنتاجات ، هناك متطلبات حول تقييم مجموعة الأصول المستبعدة وعرضها في البيانات المالية والإيضاحات ، وتحديد الإيرادات والمصروفات المخصصة لفروع فلسطين ، والافتراضات والتقديرات المتعلقة بعملية التوزيع ، والتعديلات التي يتعين تسجيلها ، ولهذا تم اعتبارها أمر تدقيق رئيسي .

مزيد من التفاصيل ضمن ايضاح رقم (٤٥) .

٣ - أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد البيانات المالية

لقد ارتكن منهجنا في التدقيق على الضوابط التكنولوجية ومن ثم فقد تم تحديد الإجراءات التالية لإجراء اختبار على عملية الحصول والضوابط المتعلقة بالأنظمة التكنولوجية.

لقد أجرينا اختباراً على الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بعناصر التحكم الآلي والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي الأمور المتعلقة بأمن الدخول إلى الوسائل التكنولوجية وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة.

لقد راجعنا المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطقها الحاسوبي في التقارير.

لقد أجرينا اختبارات على عناصر الضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بإدارة أساليب الأعمال.

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظراً لكبر وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية الآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقاً ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للحد من احتمال الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ .

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والإفصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .

- ٦ -

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .
 - بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
 - باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار .
 - تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية والأنشطة العمل ضمن البنك والفرع الخارجي لإبداء رأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق البنك والفرع الخارجي . نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا .
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا و حيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، أن لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لما هو وارد في فقرة التحفظ أعلاه.

إرنست ويونغ / الاردن
وضاح برقأوي
ترخيص رقم ٥٩١

ديلويت اند توش (الشرق الاوسط) - الاردن

أحمد فتحي شنيوي
ترخيص رقم ١٠٢٠

Deloitte & Touche (M.E.)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية (الشرق الأوسط)

010105

١٧ حزيران ٢٠٢٠

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الاردن

**دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات
والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة**

دليل الحاكمية المؤسسية

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو احد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الإلتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة الى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامين ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة ولليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الأردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطلع: الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكها و للمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعا من رئيس مجلس الإدارة.

الأقرباء: الأب والام والاخت والزوج والزوجة والأولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي :

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية .

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

1. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

2. عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:-

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح .

- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.
- إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة واخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخولة بذلك.

• المسؤولية:

يحدد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية .

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس بإعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك

بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة الى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفيذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

- (1) إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما انه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فانه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
- (2) إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فان وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
- (3) من اجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فان أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهما في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
- (4) التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالإقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له إرتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية :-
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
- يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حال غيابه او بناءً على طلب خطي يقدم الى رئيس مجلس الإدارة من ربع اعضائه على الاقل بحضور الاكثرية المطلقة لاعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لإجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم إنقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

(*) العضو التنفيذي : هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

- يمكن لأعضاء اللجنة التصويت على القرارات التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف والتوقيع على محاضر الاجتماعات لتعذر حضوره الشخصي وبعد أن يتم تقديم الأعذار للمجلس وعلى أن تكون مقبولة، وأن تقوم أمانة السر بإعلام مقرري اللجان بالموافقة على الحضور من خلال الفيديو أو الهاتف ويتم إتباع الإجراءات التالية:

- توثيق العملية حسب الأصول، والاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لحين إكمال التوقيع.
 - أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
 - أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من إجتماعات اللجنة خلال العام.
- ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدون للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعا لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدون أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم إختياره 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم إستمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه .

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

- 1- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وإعتماد هذه الإستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك إعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
- 2- إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
- 3- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه إعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .
- 4- إعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
- 5- التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة الى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار .
- 6- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
- 7- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، وإعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
- 8- التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
- 9- التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
- 10- تحمّل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
- 11- اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
- 12- إعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

- 13- التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- 14- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
- 15- إعتناء مهام ومسؤوليات دائرة الامتثال .
- 16- اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 17- يقوم مجلس الإدارة بإعتناء وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
- 18- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
- 19- وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة وضمن نهج واضح ويتعامل يتم بالعدالة والشفافية .
- 20- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطاتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- 21- يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
- 22- يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:
 - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
 - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- 23- قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- 24- إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
- 25- إعتناء الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
 - مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
 - لجان الإدارة التنفيذية.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات / موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
- 26- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- 27- على المجلس إعتناء ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك .
- 28- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول إستقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الإستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الامتثال).
- 29- الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 30- بالإضافة الى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- 31- ضمان إستقلالية إدارة الامتثال، وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة .

- 32- إعتداد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .
- 33- يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز .
- 34- تنظيم الامور المالية والمحاسبية والإدارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة .
- 35- تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعه الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية .
- 36- اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
- 37- اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وإعتداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
- 38- وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من اسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل ارساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.
- 39- اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- 40- لمجلس الإدارة الاستعانة بأي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة اغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتجنب تعارض المصالح.
- 41- اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
- 42- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
- 43- على كل عضوٍ من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي :
- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
 - حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانته حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
 - ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
 - ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
 - تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً : دور رئيس المجلس الإدارة :

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية :

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. التأكد من توفر معايير عالية من الحاکمية المؤسسية لدى البنك.
5. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال اي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
6. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
7. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
8. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاکمية المؤسسية، وكتابة يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
9. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
10. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
11. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
12. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول اسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاکمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكّل مخاطر البنك وإطار إداره المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي :

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :
 1. إجتماعات الهيئة العامة .
 2. التقرير السنوي .
 3. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة .
 4. الموقع الإلكتروني للبنك .
 5. قسم علاقات المساهمين .
- ويخصص البنك جزء من موقعه الإلكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملائمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملائمة :

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملائمة الخاصة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم ، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك .

وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدو المدير العام أو مساعدو المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملائمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك .
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.

- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:

يجب أن تتوفر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه مالم يكن تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن أقرنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة مالم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج- الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

1. الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة و يقوم كأى إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

2. الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فان عضو المجلس يقوم بممارسة دوره

بأمانة و يضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

3. الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشود فان عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقييد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:

1. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء .
إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

2. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطيا وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعرّف العضو المستقل على انه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوافر به الشروط التالية:

1. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
2. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه .
3. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
5. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
6. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
7. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
8. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
9. أن لا يكون للعضو أو ل أحد اقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعه والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 خمسين ألف دينار.
10. أن لا يمتلك العضو ما نسبته 5% أو أكثر من اسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
11. أن لا يكون احد اقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% أو أكثر من اسهم البنك المكتتب بها.
12. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ . الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و . ميثاق سلوكيات العمل:

لقد اعتمد واصرر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية والزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال اي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين :

1. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل مابين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي :
 - أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

- عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم :

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

1- اختيار الإدارة :

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متقرباً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات. ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملائمة الإدارة التنفيذية .

2- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

3. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

- 1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- 2- الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
- 3- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 4- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.

5- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

4. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفير مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

5. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة ادناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دوريا مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

- أ- سياسة الائتمان.
- ب- السياسة الاستثمارية.
- ج- سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
- هـ - ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
- و- نظام شؤون الموظفين .
- ي- سياسات أخرى:

- سياسة إدارة المخاطر .
- سياسة مراقبة الامتثال .
- سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب .
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA) .
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية .
- وغيرها من السياسات المعتمدة .

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات .
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها .
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر " و"مراقبي المخاطر" .
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية .
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر .
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة .
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال .
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) .
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة .
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك .

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية :

1. التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدرا هاما للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

B تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى :

- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس .
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .
- ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانه مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم الى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة اليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي .
- ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
- د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي :
 - ترفع تقاريرها مباشرة الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
 - يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 - التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
- و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.

- ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

2. التدقيق الخارجي:

- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب (للإدارة العامة-الأردن)، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام 2010، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وكل خمس سنوات (للإدارة الإقليمية-فلسطين)،
- على لجنة التدقيق التحقق من إستقلالية المدقق الخارجي سنوياً .
- على المجلس إتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي .
- على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناطق به مهمة التدقيق على أعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي ان يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية .

- يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة التدقيق في البنك.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بمراقبة أعمال البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

3. إدارة المخاطر :

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

1. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
3. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
4. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
5. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.

6. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
7. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
8. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة .
9. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات .
10. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في إعتناء الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات وإعتناء الإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال .
11. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، و هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
12. يأخذ المجلس بعين الإعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطته جديدة .
13. يلتزم المجلس بضمان إستقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها .
14. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
15. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
16. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة .
17. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر .
18. المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حسيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

4. الامتثال Compliance :

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك

لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي :

- اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يتوافق مع القانون والتشريعات النافذة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحكومية القرارات ذات العلاقة.
- ترفع دائرة الامتثال تقاريرها الى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع ارسال نسخة عنها الى المدير العام .

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية :

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
2. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
3. للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه او مساءلته عن أي امر من الامور.
4. ترفع اللجنة تقرير لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الاقل يتضمن رأيهامدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
5. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
6. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ثانياً: لجنة التدقيق :

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونه من أربعة أعضاء ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.

- إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
- الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من إجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها .
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أيا كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديونا هالكة.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- ترفع اللجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها
- ترفع اللجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
- يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم .
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى .
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية .
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) .
- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك .
- على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
- على لجنة التدقيق التحقق من إستقلالية المدقق الخارجي سنويا .
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- الإطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الإطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمر المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت :

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:-

1. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في اجتماعات المجلس.
2. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لإضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.
3. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
4. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.

5. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
6. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا .
7. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
8. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
9. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للإلتزام بالبنود التالية:
 - المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - تأخذ السياسة بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعتبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
 - تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.
10. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
11. ترفع اللجنة قراراتها / توجيهاتها ونتائج أعمالها الى مجلس إدارة البنك .
12. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل ولجانته ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

13. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم إعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.
15. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال :

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً أنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

أ - النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

- الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
- الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
- مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
- الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- اية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.

- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ب - النواحي المتعلقة بالامتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وبما لا يتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك واية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى نازمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم اعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب عنها.
- الاطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف اية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية او خسائر مالية او تؤثر على سمعة البنك.
- اية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
- وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها و تجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

خامساً: لجنة التسهيلات :

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لإجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الإستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- إتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.
- إتخاذ القرار في الحالات الإستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم إتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة .

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون احدهم رئيساً لها ويجب ان يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالامور المالية والإدارية والخبرة فى المجال المصرفي والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة .وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:-

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراتها.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة الى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجدول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها

وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
- تحديد سقفوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتباراً حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
- متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدقي الحسابات بهذا الشأن.
- دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
- دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
- أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية .

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة :

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني ، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، و تجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي :

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية :

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح .
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير ، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي .
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، افصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك .
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :
 - ملخصاً للهيكل التنظيمي .
 - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل .
 - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
 - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 - عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
 - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام .

- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً .
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة .
- للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به وعلى أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار الى تسمية من يمثلته .
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لإنتخابه (أو إعادة إنتخابه) من قبل الهيئة العامة .
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل .
- تزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع .
- للبنك المركزي إستدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه .
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم .
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضروريا .

- للبنك المركزي إعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من إنطباق كافة الشروط الواردة في المادة (6/د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2016/63) تاريخ 2016/9/25 والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.
- يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- اسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة وتحديد فيما اذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- اسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما اذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالامور المالية او المحاسبية .
- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

حكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

المقدمة

إنطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك إحتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الإلتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المراكز والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم الى خسائر طائلة والتي قد تتال في بعض الاحيان من سمعة البنك وادائه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على إلتزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص .

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية :

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالمقاييس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائحة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللائحة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح المعنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود ادوار لكل من :

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.

- المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الاشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمة تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمة تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي آخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية إطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والإلتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الإلتزام.
- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من إلتزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين إهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى .

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات

والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

- توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حصة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
- إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
- تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها

في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

4. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة

التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي عناصر التمكين الستة المرتبطة بنشاطات تتعلق بمواضيع الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات اهمية واولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك وعناصر التمكين (COBIT)

أولاً : مبادئ حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادئ الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

- 1. تلبية إحتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs) :**
أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.
- 2. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end) :**
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمة المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.
- 3. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework) :**
يتمشى على مستوى عالي مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكل ما يتعلق بإدارتها.
- 4. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach) :**
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.
- 5. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management) :**

يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.

ثانياً : عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة دعائم (7 Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة الى ارشادات عملية للإدارة اليومية.
 2. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
 3. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
 4. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
 5. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
 6. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
 7. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح إكمال جميع الأنشطة وإتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.
- ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعائم السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعائم (الممكنات) السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة

للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً : عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقي عمليات رئيسيين هما:

1. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات ، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.
 2. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي :
 - المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
 - البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
 - الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن ، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
 - المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق ادوات الضبط.
- ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً : مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:

- المستوى (0) الإجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
 - المستوى (1) الإجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بان البنك ادرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
 - المستوى (2) الإجراء خاضع للإدارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فان الأخطاء محتملة.
 - المستوى (3) الإجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الإجراءات وتحديداتها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
 - المستوى (4) الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والادوات بطريقة محدودة او مجزأة.
 - المستوى (5) الإجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لاتمتة تدفق العمل، فتوفر الادوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.
- ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي عناصر التمكين (Enablers or Components) الستة المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك أن لا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (3) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في إطار العمل (Cobit)*، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

* يسمح باعتبار ما لايزيد عن (26%) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن أهداف الإدارة (بما لا يزيد عن 9 أهداف بحد أقصى من أصل 35 هدف) على انها ذات اهمية وأولوية ادنى او مهملة.

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

1. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حسيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادرات مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناطمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات حاكمية

تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling) .
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

2. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.
- وللجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة
- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف المؤسسية وأهداف التوافق المصاحبة لها، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Components Enablers or السطة)، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (Design Guide - Cobit 2019) .
- يسمح بإعتماد تقارير المدقق (الداخلي والخارجي) من قبل اللجنة وعلى أن يتم إطلاع مجلس الإدارة عليه.
- الإطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني ويتم إعتمادهما من قبل مجلس الإدارة والذي يقوم بفحص الامتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني.

- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الإستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.
- التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
- متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق و تحقيق الإستراتيجية العامة، سير المشاريع، إستغلال الموارد و الإستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
- تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالإطلاع على التقارير النصف سنوية التي تقوم برفعها وحدة أمن المعلومات ورفعها للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.

3. لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:
- 1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework)(ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق

والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والإلتزام بخطة التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.

● الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.

● الإلتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating) : قوي (1 Strong Performance, Rate 1)، ومرضي (2 Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (fair Performance, Rate 3)، وحدي (4 Marginal Performance, Rate 4)، وغير مرضي (5 Unsatisfactory Performance, Rate 5).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتاريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
5. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/بصفة مراقب، ويمكنها

دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها و تكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها. ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقررًا للجنة.

المراجع :

1. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2016/63) تاريخ 2016/9/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
2. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعديلاتها بتاريخ (2019/01/21).
3. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ 2016/4/10 ولغاية أربع سنوات، ويوجد لدى البنك دليل حاكمية مؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناعمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة، وأسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

- 1- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
- 2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
- 3- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 4- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 5- سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 6- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2019/10/30 (مستقل)
- 7- معالي السيد مهند شحاده خليل خليل/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2019/12/22 (مستقل)
- 8- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة/ عضو مجلس الإدارة وتمثلها:
سعادة السيدة ريم بنت ناصر بن محمد الصالح اعتباراً من تاريخ 2018/9/4 وحتى تاريخ 2019/4/3 (غير مستقل)
- 9- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2019/6/11 (مستقل)
- 10- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح (غير مستقل) حتى تاريخ 2019/6/12
سعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات (غير مستقل) اعتباراً من تاريخ 2019/6/12

- 11- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/ عضو مجلس إدارة ويمثلها كل من:
سعادة الأنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي" حتى تاريخ 2019/11/10 (غير مستقل)
سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10 (غير مستقل)
- 12- شركة الأردن الأولى للاستثمار/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" (غير مستقل)
- 13- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة/ عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور (غير مستقل)

المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
المسمى الوظيفي	الإسم	
المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن	1
نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	2
نائب المدير العام للأعمال المصرفية	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	3
مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان	4
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه	5
مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	6
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	7
المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	أنس ماهر راضي عايش	8
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب*	9
المدير الإقليمي لفروع فلسطين	زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	10
مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون	وحيد درويش محارب حيمور*	11
أمين سر مجلس الإدارة (لغاية 30/04/2019)	غادة محمد فرحان حلوش*	12
مدير الدائرة القانونية و أمين سر مجلس الإدارة (اعتباراً من 2019/6/16)	وليد خالد ضيف الله القهوي*	13
مدراء الدوائر الرقابية		
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود إبراهيم محمود محمود	14
مدير دائرة المخاطر (لغاية 20/11/2019)	مازن عبد السلام محمود الخطيب	15
المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان	16

*المدراء من غير الادارة التنفيذية العليا.

- عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

سعادة السيد ميشيل فانق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية - 2004/2/16

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية - 2004/2/16

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية الأردنية (جريدة الرأي).
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2012/6/28

- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 ولغاية الآن.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. اعتباراً من شهر 4/2016 ولغاية الآن.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (أرال) اعتباراً من شهر 4/2017 ولغاية الآن.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2015/10/25

لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2015/10/25

- عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2016/4/10 حتى تاريخ 2019/10/30

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"/ عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2012/6/28 حتى تاريخ 2018/7/29
لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد أسامة عمر علي حمد/ عضو مجلس إدارة

تاريخ العضوية 2019/6/11

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

معالي السيد مهند شحادة خليل خليل/ عضو مجلس إدارة

تاريخ العضوية 2019/12/22

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:

السيد محمود إبراهيم محمود محمود/ مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ 2019/12/31:

اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتبرة عن حضورها بعذر
1 لجنة التسهيلات	5 اجتماعات	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ 2019/7/28	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
		سعادة السيد أسامة حمد عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28	حضر 3 اجتماعات	--
		ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها سعادة السيد مازن الصحاح عضو اللجنة حتى تاريخ 2019/6/12 سعادة السيدة أريج عبيدات عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28	حضر اجتماعاً واحداً حضرت 3 اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد --

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
2	لجنة المخاطر والامتثال	4 اجتماعات	إيمان الضامن رئيسة اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	--
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر اجتماعين	اعتذر عن حضور اجتماعين
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها كل من السيد مازن الصحاح حتى تاريخ 2019/6/12 سعادة السيدة أريج عبيدات اعتباراً من تاريخ 2019/7/28	حضر اجتماعاً واحداً ----- حضرت 3 اجتماعات	-- --
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة ويمثلها كل من: سعادة الأنسة شادن الحجي حتى تاريخ 2019/11/10 سعادة السيد مؤنس عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10	حضرت 3 اجتماعات ----- حضر اجتماعاً واحداً	--

اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
3	7 اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر 6 اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
		شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر 6 اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة تمثلها شادن الحجي عضو اللجنة حتى تاريخ 2019/11/10 السيد مؤنس عبدالعال عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/11/10	حضرت 6 اجتماعات ----- حضر اجتماعاً واحداً	-- ----- --

اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
4 لجنة التخطيط الاستراتيجي	اجتماعين	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة	حضر الاجتماعين	- -
		صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28 نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ 2019/9/30	حضر الاجتماعين ----- --	-- ----- --
		يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	- -
		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) مازن الصحاح عضو اللجنة حتى تاريخ 2019/6/12 أريج عبيدات عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28	-- ----- حضرت الاجتماعين	- - ----- --

اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
لجنة التدقيق	11 اجتماع	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		أيمن المجالي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت 10 اجتماعات	اعتذرت عن حضور اجتماع واحد
		يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة تمثلها: شادن الحجى حتى تاريخ 2019/11/10 مؤنس عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10	حضرت 8 اجتماعات ----- حضر اجتماعين	اعتذرت عن حضور اجتماع واحد ----- --

الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر	حضور الاجتماعات	أعضاؤها	عدد اجتماعاتها	اسم اللجنة	
----- ----- --	----- ----- حضر اجتماعين	نبيل مشحور رئيس اللجنة حتى تاريخ 2019/7/28 عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28 وحتى تاريخ 2019/9/30 ----- أسامة حمد رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28	اجتماعين	لجنة الحاكمية المؤسسية	6
-	حضر اجتماعين	يزيد الخالدي عضو اللجنة			
-	حضر اجتماعين	ميشيل الصايغ عضو اللجنة			
-	حضرت اجتماعين	إيمان الضامن عضو اللجنة			

اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
7 لجنة الترشيحات والمكافآت	4 اجتماعات	يزيد الخالدي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	-
		شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
		نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ 2019/7/28 أسامة حمد عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/7/28	-- حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور 3 اجتماعات ----- --

الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر	حضور الاجتماعات	أعضاؤها	عدد اجتماعاتها	اسم اللجنة	
- ----- --	حضر اجتماعاً واحداً ----- حضر جميع اجتماعاتها	نبيل مشحور رئيس اللجنة حتى تاريخ 2019/9/30 ----- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2019/9/30	4 اجتماعات	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	8
--	حضر جميع اجتماعاتها	شريف الرواشدة عضو اللجنة			
-	حضرت جميع اجتماعاتها	إيمان الضامن عضو اللجنة			

أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية. (ملاحظة: الرجاء توحيد السيرة الذاتية فيما يخص JIoD حسب ما تم تعديله في أعلى التقرير).

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ رئيس لجنة التدقيق

حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك عام 1986، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار - الرياض/ السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهو عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN) INSTITUTE OF DIRECTORS شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ عضو لجنة التدقيق

حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 تم تعيينه رئيساً للتشريعات الملكية، وفي عام 1999 عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو لجنة التدقيق

حصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام 1992 ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام 1990، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1979. وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

خبرة مصرفية تمتد الى أكثر من 18 عاماً تركزت في مجال الائتمان (الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وفي مجال قروض التجزئة). شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (2007/12-2011/12) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمان للفترة (2003/12-2007/12) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (1998-2003)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (1993-1998).

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/ عضو لجنة تدقيق

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال/ التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام 2004، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام 1988، كما أنه حاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المحاسبي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO

التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمان عام 1991.

سعادة الأنسة شادن زياد نبیه "درويش الحجي" حتى تاريخ 2019/11/10

ممثلة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقد الثاني)

ولدت بتاريخ 1981/9/19. حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة 2003، حصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا في العام 2010. وحصلت على شهادة (J.I.O.D) (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2003 وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (2003 – 2007)، وعملت محلاً مالياً رئيسياً للفترة (2007 – 2010). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (2010- وحتى تاريخه).

كما تعمل الأنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.

- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan).
- عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال/ عضو لجنة التدقيق اعتباراً من تاريخ 2019/11/10

ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقد الثاني)

حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام 2004
حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants - IMA) عام 2014

حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public

Accountant - AICPA) عام 2018

حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of

Chartered Certified Accountants - ACCA) عام 2019

عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين الثاني 2017 ولغاية تشرين الثاني 2019
عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من نيسان 2017 ولغاية تشرين الثاني 2017

رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة من حزيران 2006 ولغاية كانون الأول 2018

رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون الثاني 2019 ولغاية الآن
محاضر غير متفرغ في مركز مورغان إنترناشيونال عمان.

أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

		ميشيل الصايغ	ايمن المجالي	شريف الرواشده	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها السيد صالح الكيلاني	م.ض. إ. المقعد الأول ويمثلها فيه السيدة أريج عبيدات	إيمان الضامن	يزيد الخالدي	شركة مصانع الأصباغ الوطنية م.م. ويمثلها السيد عبد النور عبد النور	م.ض. إ. المقعد الثاني ويمثلها فيه السيد مؤنس عبدالعال	أسامة حمد
1	لجنة التسهيلات اعتباراً من 2016/11/27 والتي كانت تسمى اللجنة العليا لمجلس الإدارة.	رئيس اللجنة			عضو	عضو			عضو		عضو
2	لجنة المخاطر والامتثال				عضو	عضو	رئيس اللجنة			عضو	
3	لجنة تسويات المديونيات والعقارات		رئيس اللجنة	عضو					عضو	عضو	
4	لجنة التخطيط الاستراتيجي				عضو	عضو	عضو	رئيس اللجنة			
5	لجنة التدقيق		عضو	رئيس اللجنة			عضو	عضو		عضو	
6	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو					عضو	عضو			رئيس اللجنة
7	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو		عضو	عضو			رئيس اللجنة			عضو
8	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتباراً من 2016/11/27 والتي كانت تسمى لجنة حوكمة تقنية المعلومات			عضو			عضو		عضو		

- السيد مهند شحاده خليل خليل عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2019/12/22 ولم يلتحق بعد بأي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (6) اجتماعات
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة:
عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام 2019 عشرة اجتماعات:

الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
1 سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	9 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
2 معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	10 اجتماعات	-
3 شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني	10 اجتماعات	-
4 شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة عضو مجلس الإدارة وتمثلها السيدة ريم ناصر محمد الصالح حتى تاريخ 2019/4/3	-	اعتذرت عن حضور اجتماعين

- ----- اعتذرت عن حضور اجتماع واحد	3 اجتماعات ----- 6 اجتماعات	5 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة ويمثلها كل من: سعادة السيد مازن الصحصاح حتى تاريخ 2019/6/12 ----- وسعادة السيدة أريج سليمان خالد عبيدات اعتباراً من تاريخ 2019/6/12	
- ----- -	8 اجتماعات ----- اجتماعين	6 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة ويمثلها كل من: سعادة الآنسة شادن الحجي حتى تاريخ 2019/11/10 ----- سعادة السيد مؤنس عمر عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10	
اعتذر عن حضور اجتماع واحد	9 اجتماعات	7 سعادة السيد شريف الرواشدة	

		عضو مجلس الإدارة	
-	10 اجتماعات	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة	8
-	10 اجتماعات	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة	9
-	10 اجتماعات	سعادة السيد عبد النور عبد النور ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة. عضو مجلس الإدارة	10
اعتذر عن حضور 3 اجتماعات ----- -	4 اجتماعات ----- -	سعادة السيد نبيل مُشحوَر عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2019/9/30 ----- سعادة السيد مهند شحادة خليل خليل اعتباراً من تاريخ 2019/12/22	11

رئيس مجلس الإدارة

ميشيل الصايغ



عناوين الفروع والمكاتب في الأردن وفلسطين

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الإدارة العامة	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5203000	06 - 5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	06 - 5203086
3	الشميساني II	عمّان - ش الثقافة - بناية CSC	06 - 5209000	06 - 5621878
4	جبل عمّان	جبل عمّان - شارع الأمير محمد	06 - 5209000	06 - 5621968
5	المجمّع التجاري	مجمع بنك الإسكان - شارع الملكة نور	06 - 5209000	06 - 5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع خالد بن الوليد	06 - 5209000	06 - 5639519
7	العبدلي	العبدلي - شارع الملك حسين	06 - 5209000	06 - 5661484
8	شارع مكة	أم السماق - شارع مكة	06 - 5209000	06 - 5821811
9	عمّان	وسط البلد - شارع الملك حسين	06 - 5209000	06 - 4638154
10	اليرموك	عمّان - شارع اليرموك	06 - 5209000	06 - 4778685
11	القويسمة	عمّان - شارع مأدبا	06 - 5209000	06 - 4784692
12	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06 - 5209000	06 - 4883665
13	أبونصير	أبونصير- الشارع الرئيسي	06 - 5209000	06 - 5233379
14	صوبلج	صوبلج - شارع ياجوز	06 - 5209000	06 - 5356890
15	الفحيص	الفحيص - شارع الحجاز	06 - 5209000	06 - 4720520
16	شارع وصفي التل	عمّان - شارع وصفي التل	06-5209000	06 - 5525676
17	الصوفية	عمّان - جاليريا مول - شارع عبد الرحيم حاج محمد	06 - 5209000	06 - 4017608
18	الهاشمي الشمالي	عمّان - شارع البطحاء	06 - 5209000	06 - 5203177
19	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	06 - 5209000	05 - 3993290
20	مأدبا	مأدبا - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3246931
21	الكرك	الكرك - شارع طريق عمّان الرئيسي - الثانية	06 - 5209000	03 - 2386967
22	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع ابن رشد	06 - 5209000	03 - 2014166
23	السلط	السلط - شارع الميدان	06 - 5209000	05 - 3551561
24	معدى	الغور- دير علا- الشارع الرئيسي	06-5209000	05 - 3571761
25	إربد	إربد - شارع بغداد - تقاطع دوار القيروان	06 - 5209000	02 - 7259407
26	شارع الحصن/ إربد	إربد - شارع الحصن	06 - 5209000	02 - 7100477
27	مكتب إربد	إربد - شارع السينما	06 - 5209000	02 - 7247087
28	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	06 - 5209000	02 - 7381857
29	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سمانة	06 - 5209000	02 - 6236679
30	ياجوز	الزرقاء - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3751677
31	ضاحية الياسمين	عمّان - ضاحية الياسمين - شارع الأمير هاشم بن الحسين	06 - 5209000	05 - 4393956
32	ضاحية النخيل	عمّان - ضاحية النخيل - شارع علي سالم اللحيوات	06 - 5209000	05 - 5712596

05 - 5154170	06 - 5209000	عمّان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد	المدينة الرياضية	33
05 - 5527439	06 - 5209000	عمّان - شارع مكة - بناية الثوابت	أم أذينة	34

فروع فلسطين				
رقم الفاكس	رقم الهاتف	العنوان	اسم الفرع	ت
97022987682	00970-2-2989230	رام الله - شارع برلين	الإدارة الإقليمية	1
97022987682	00970-2-2989230	رام الله - الإدارة الإقليمية - شارع برلين	رام الله	2
97022963723	00970-2-2987680	رام الله - ميدان المنارة - عمارة سيتي سنتر	مكتب رام الله	3
97022767237	00970-2-2767233	بيت لحم - شارع المهد	بيت لحم	4
97092381953	00970-9-2382191	نابلس - الدوار - مجمع بلدية نابلس	نابلس	5
97092676591	00970-9-2676583	طولكرم - عمارة سمارة والاعرج	طولكرم	6
97042502087	00970-4-2502088	جنين - شارع الناصرة - عمارة سعد الدين خلف	جنين	7
97022340226	00970-2-2340225	شارع القدس - بالقرب من ملعب فيصل الحسيني	الرام	8